جامعة الحسن الثاني - عين الشق

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية.

الموضوع:

الانشقاقات: نموذج انشقاق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن الاتحاد المغربي للشغل.

إنجاز الطالب: حسن بلا.

تحت إشراف: الدكتور حسن رشيق.

لجنة المناقشة تتكون من:

الدكتور حسن رشيق رئيسا.

الدكتور الحسن حزابن عضوا.

الدكتور محمد موقيت عضوا.

الدكتور محمد الطوزي عضوا.

السنة الجامعية 1999/98

مقدمـــة:

منذ 1960 إلى 1978 تأسست عشر نقابات وطنية ، منها ما انشق عن الاتحاد المغربي للشغل كالاتحاد العام للشغالين ، و منها ما تم عن طريق تأسيس الأطر التي كانت تعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل لنقابات مستقلة . إلا أن ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعتبر حدثا فريدا ، حيث اختلفت المركزية النقابية الجديدة في مسارها للتأسيس عن النقابات الأخرى ، من نواحي كثيرة.

- أولا : إن ظهور الكونفدرالية الديمقراطية كان نتيجة نزاع عرفه الاتحاد المغربي للشغل ، سواء داخل الجامعة الوطنية للتعليم ، أو الجامعة الوطنية للبريد ، أو كذلك داخل الاتحادات المحلية ، خاصة داخل الدار البيضاء والرباط، وقد عرف هذا النزاع امتدادا زمنيا مهما ، و ذلك منذ 1960 إلى نونبر 1978.

- ثانيا : إذا كانت النقابات التي تأسست منذ 1960 لم تؤثر إلا بشكل نسبي على قدرة الاتحاد المغربي التعبوية والتمثيلية ، فإن الكونفدرالية ستؤثر بشكل كبير على تواجد الاتحاد المغربي للشغل ، في قطاعات مهمة ، سواء في التعليم ، البريد ، الفوسفاط ، ... وهذا ما يعطي للكونفدرالية أهمية ، حيث إنها استطاعت أن تكسر تفرد الاتحاد المغربي للشغل بتمثيلية العمال ، وهو ما ستؤكده فيما بعد انتخابات المندوبين بالمؤسسات الصناعية الخاصة وكذلك بالمؤسسات العمومية وأيضا انتخابات ممثلي العمال داخل البرلمان.

- ثالثا : إن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتج عنه ظهور نخبة نقابية جديدة ستزداد أهميتها مع مرور الزمن، هذه النخبة تميزت بصغر سنها مقارنة مع نخبة الاتحاد المغربي للشغل .

-رابعا : تميز ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بكونه كان نتيجة فعل جماعي منظم لمجموعة من النقابيين داخل كل قطاع على حدة ، مما يوفر فرصة لدراسة فعل الأفراد وتعبئتهم لأجل تحقيق أهداف مشتركة في كل قطاع ، مثلا مجموعة النزاع داخل البريد ، ومجموعة النزاع داخل التعليم ، ومجموعة النزاع داخل قطاع الطاقة.

لكل هذه المميزات تعتبر دراسة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إيجابية للباحثين ، خصوصا وأن الدراسات التي تناولت الموضوع بالدرس تميزت بمحدودية المقاربة وعمومية التحليل.

فهناك دراسات حاولت أن تبرز تأسيس الكونفدرالية من خلال البحث عن إديولوجية مناسبة للنقابة الجديدة ، وتحاول الرد على فكرة تقسيم الطبقة العاملة التي كانت تواجه بها مجموعة عمر بن جلون أثناء النزاع ، حيث اعتبر مثلا خالد عليوة أن المركزية الجديدة تعتبر امتدادا نوعيا للاتحاد المغربي للشغل.[1]

كما أن بعض الباحثين الذين حاولوا دراسة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل استعملوا مقاربات كلية Holiste ، همشت دور الأفراد في تأسيس الكونفدرالية، حيث يتم استعمال بعض المفاهيم يصعب معها إيجاد معطيات كمية ونوعية التي تمنح لهذه المفاهيم الإجرائية المطلوبة في التحليل.[2]

---

[1] - أنظر خالد عليوة، الحركة التصحيحية النقابية بين المقتضيات التحليلية والخصوصيات، المشروع ، عدد 1.

[2] - نجد مثلا أن الأستاذ عبد اللطيف المانوني استعمل مفاهيم كلية مثل "الطبقة"، "الإمبريالية النقابية"، "التيار الفوضوي"... أنظر : الحركة العمالية بالمغرب صراعات وتحولات، عبد اللطيف المانوني- محمد عياد، دار توبقال 1992.

إن المقاربة التي أقترحها لن تستعمل بعض المفاهيم الكلية ، و إنما ستعتمد على منهجية فردانية تعطي للفاعلين أهمية في الفعل الجماعي ، فالانشقاق الذي نحاول دراسته نتج عن نزاع اجتماعي ابتدأ منذ 1960 ، ثم عرف مراحل متعددة ، ليفوز في آخر مراحله تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978 . و لفهم المسار الزمني الذي اتخذه النزاع ، فإني أقترح نظرية النزاع كمدخل نظري لتتبع مسلسل تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ، وبما أن النزاع الاجتماعي هو فعل وتفاعل ، كان لابد من استعمال نظرية الفعل الجماعي خاصة نموذج أولسن M. Olson الذي حاول أن يفسر كيفية نجاح الفعل الجماعي.

وسأحاول أن أدرس هذا الانشقاق عبر الدور الذي لعبه الأفراد في إنجاح الفعل الجماعي "الانشقاق" ، على اعتبار أن الفعل الجماعي ما هو إلا عملية إدماج لأفعال الأفراد .

وسيتم ذلك من خلال المقاربة النظرية التي أعرضها في النقط التالية :

1- النزاع الاجتماعي.

2- الفعل الجماعي.

ثم بعد ذلك سأحاول الإحاطة بخطة البحث.

1- النزاع الاجتماعي :

النزاع الاجتماعي مواجهة بين فاعلين أو أكثر ، سواء كانوا أفرادا أو مجموعات ، بسبب المصالح المتعارضة، والنزاع يكون بذلك علاقة اجتماعية ينتجها الأفراد كطريقة للتفاعل، لذلك فإنه لا يمكن اعتبار النزاع نتيجة حتمية تاريخية أو أي نوع من الميكانيكية. النزاع الاجتماعي ما هو إلا خيار يقرره الأفراد لتحقيق هدف ما .

ويصنف كوزر L.A. Coser النزاع كالتالي :« إن النزاعات التي تولد على إثر كبت لمطالب محددة، وكذلك على إثر تقديرات المشاركين بها في الكسب... هي نزاعات واقعية بقدر ما تكون فيه وسائل للتوصل إلى نتيجة نوعية خاصة. وهي نزاعات من السهل ضبطها لأنها تكون مهيأة لحلول تقنية تقوم على تسويات يمكن لكل طرف أن يجد فيها دوافع جزئية للرضى : ارتفاع الأجور على سبيل المثال ويتوقف النزاع منذ أن يتم بلوغ الهدف أو تعطى له أجوبة مقبولة أخرى . أما النزاعات اللاواقعية فهي مستقلة نسبيا عن المادة التي تقوم عليها، فالتعبير عن الحاجة للتوتر أمر أساسي والعمل لا يكون وسيلة للحصول على نتيجة نوعية خاصة في مثل هذه الحالات، ولا تتم الموازنة بين الوسائل السلمية والوسائل العدوانية لأن البحث عن الرضى يتحقق بالضبط في الوسائل العدوانية وليس في النتيجة ».[3]

ونظريا يمكن تقسيم مسلسل النزاع كعملية اجتماعية إلى ثلاثة مراحل :

---

3 – فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998 بيروت، لبنان.

1- **بداية النزاع** : وهي المرحلة التي تتكون فيها الأسباب المادية والمعنوية لظهور النزاع ، ولا يعني هذا أن تواجد هذه الأسباب يؤدي إلى نشوب النزاع بشكل ميكانيكي ، ولكن احتمال ذلك يتقوى في انتظار تكون شروط الفعل الجماعي المؤدي إلى إعلان المواجهة ، ويميز كوزر L. A. coser بين أحاسيس العداء والنزاع ، فهذا الأخير علاقة اجتماعية تتطلب تفاعل Interaction ، أما أحاسيس العداء فيمكن أن تكون صادرة عن طرف واحد ولكن دون أن تكون هناك إرادة الدخول في النزاع.[4]

2- **مجرى النزاع** : وهي المرحلة التي يكون فيها النزاع مستمرا بشكل فعلي ، من خلال ظهور الفاعلين ، وتكون مجموعات النزاع وتحديد الأهداف والتعبئة لإنجاح الفعل الجماعي ، ويمكن أن يتخلل النزاع عنف ، كما تظهر محاولات لإنهائه ، أو تجميده مؤقتا عن طريق التفاوض بين الأطراف المتنازعة ، ومن خلال مجرى النزاع يظهر بشكل ملموس الأفراد المحركون له والذين يمكن أن نحصرهم في مجموعة صغيرة هي التي تقود الأتباع ، رغم أن هذه الأخيرة يمكن أن تتغير مع مراحل النزاع .[5]

3- **نهاية النزاع** : عادة ما ينتهي النزاع بانتصار طرف وهزيمة طرف آخر ، أو يتم الاتفاق على حل وسط بين الطرفين يتم من خلاله إدماج المصالح والأفراد ، كما يمكن أن ينتهي النزاع بشكل معين ليبتدأ بشكل آخر .

---

[4] - L.A. COSER, Les fonctions du conflit social, PUF, 1982, Page 27.

[5] - كلما كانت مدة النزاع طويلة كلما ساعد ذلك على تغيير في تركيبة المجموعة الصغيرة التي تقود عملية النزاع وهذا ما سنلاحظه في دراسة مجموعة النزاع في الفصل الأول.

والنزاع ،كما سنرى ، لا يدور حسب وثيرة واحدة ، ولكنه يعرف تفاعلا قويا أو ضعيفا ، حسب إرادة الفاعلين ، ثم حسب المحيط الاجتماعي والسياسي الذي يجري فيه النزاع ، ولكن تبقى دائما إرادة الفاعلين هي الحاسمة في ارتفاع أوانخفاض وثيرة النزاع .

2- الفعل الجماعي.

لكون النزاع الاجتماعي ما هو إلا فعل ورد فعل جماعيين ، فإنه لابد من تحديد مفهوم الفعل الجماعي باعتباره مفهوم محوري في البحث ، فهو بناء اجتماعي ، و هو ليس ظاهرة طبيعية ولا نتيجة حركية اجتماعية متواصلة تجعل الأفراد يجتمعون ويتحدون ، كذلك الفعل الجماعي ليس نتيجة منطق محدد من قبل من طرف البنية ، ولا نتيجة حتمية تاريخية.[6]

وبما أن الفعل الجماعي ما هو إلا خيارات الفاعلين يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق ، فإن التساؤل يطرح حول مسلسل التعبئة لإنجاح الفعل الجماعي .

فكيف يبنى الفعل الجماعي بما أنه بناء اجتماعي؟

يؤكد أولسن Mancur Olson بأن المصلحة ليست كافية لتجعل الأفراد ينخرطون في مسلسل التعبئة لتحقيق الفعل الجماعي ، إذ رغم وجود مصلحة ظاهرة يمكن أن تتحقق ووجود وعي بهذه المصلحة، فإن إمكانية نجاح التعبئة غير مضمون؛ مثلا في حالة الإضرابات العمالية ، إذا قامت ميكانزمات التعبئة على أساس التوعية والانخراط الطوعي في الإضراب ، فإن إمكانية نجاح الفعل الجماعي –الإضراب-

6 - Voir CROSIER (M), FRIENDBERG (E), L'acteur et le systéme : les contraintes de l'action collective, Seuil, 1977.

ستكون محدودة بما أن المطالب التي يمكن أن تتحقق سيستفيد منها جميع العمال سـواء الذين انخرطوا في الإضراب وفقدوا أجرة أيام الإضراب ، أو الذيـن لم يشـاركوا في الإضراب، حيث إن الكثير من العمال سيقررون عدم المشاركة في الإضراب ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى عدم فعاليته ، ومن تم إلى عدم تحقيق المصلحة التي كانت موضوعـا للإضراب. وقد حدد أولسن ما أسمـاه ب"تحفـيزات خاصـة" "Des incitations sélectives" التي تجعل الأفراد يتصرفون وفق مصلحة المجموعة التي تتعبأ للحصول علـى الخير العام، بحيث أن هناك تمييزا بين الذين يشاركون في الفعل الجمـاعي والذيـن لا يساهمون فيه، ذلك أن هذه المحفزات الخاصة يمكن أن تكون سـلبية أو إيجابيـة... معاقبة الذين يرفضون تحمل جزء من التكاليف المحددة أو تشجيع من خلال مكافـأة الذين يتصرفون في سبيل المصلحة المجموعة.[7]

إن التحفيزات الخاصة عند أولسن هي التي تدفع الأفـراد للانخـراط في الفعـل الجماعي «سواء بالإكراه الممارس على أفراد المجموعة أو عـن طريـق الامتيـازات الممنوحة للأفراد»[8] مما يجعل الذي ينخرط في الفعل الجماعي يعرف أنه سيستفيد مـن ما يقدمه هذا الفعل من خيرات ، سواء تعلق الأمر بتوزيع المناصب الكثيرة التي يمكـن أن يوفرها مثلا تأسيس نقابة جديدة أو هيئة ما ، لأن المؤسسين والمشاركين في إنجـاح هذا الفعل الجماعي ، تكون لهم الأسبقية في الاستفادة مما يمكـن أن يحصـل عليـه المؤسسون، أما الذين لم يشاركوا فلا يستفيدون من ذلك[9]، وهذا ما يجعل النقابـات

[7] - OLSON (M), La logique de l'action collective, PUF, 1978, page 74.

[8] - OLSON (M), Ibid., page 74.

[9] – المحفزات المختارة يمكن أن تمارس حتى في إطار ديموقراطي.

تعمل على خلق أنشطة موازية وتقدم خدمات اجتماعية للمنخرطين فيها بينما تمنعها عن الذين لا ينتمون إليها، كما تلجأ بعض النقابات إلى الضغط من أجل الحصول على مبدأ إجبارية الانخراط النقابي وذلك لإكراه العمال على العمل داخل النقابات، وتقوم تارة أخرى بمقاطعة العمال غير المنخرطين وتمنعهم من العمل داخل بعض القطاعات كقطاع الموانئ بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال .

وميز أولسن بين المجموعات الصغيرة والمجموعات الكبيرة بالنظر إلى أثر التحفيزات الخاصة ، وأكد أنه كلما كانت المجموعة صغيرة إلا وساهم ذلك في ممارسة ضغط اجتماعي ونفسي على أعضائها، وذلك لأن حجمها الصغير يسمح بقيام علاقات بين الأفراد المكونين للمجموعة[10] ، أما في المجموعات الكبيرة فإن التحفيزات ذات الطابع النفسي لا يمكن أن تمارس إلا إذا كانت المجموعة الكبيرة مقسمة إلى مجموعات صغيرة أي أن المجموعة الكبيرة مشكلة على أساس فيدرالي[11] ، وبدايات النقابات العمالية كانت مرتبطة أساسا بتكون وحدات صغيرة مستقلة عن بعضها البعض ، ثم توحدت فيما بينها لتشكل وحدات كبرى منسجمة.

هذا ، وبما أن النزاع الذي أحاول دراسته جرى داخل منظمة نقابية « فلتحليل المنظمات لابد من التمييز بين البنية الشكلية والبنية غير الشكلية، الأولى تتطابق مع القسم الرسمي والمرموز للبنية، والثانية تحيل لممارسات الفعل والتفاعل والعلاقات غير

[10] - OLSON (M), Op. Cit., page 84.

[11] - OLSON (M), Op. Cit., page 84.

المنتظرة رسميا... والخفية ، التي يمكن تسميتها بالحقيقة الثانية الموازية في مواجهة الأولى».[12]

فالمنظمة السياسية أو الاجتماعية ما هي إلا ترجمة لفعل الأفراد الفاعلين والمجموعات الصغيرة، لذلك فإن كروزيه وفرندبرغ (M) Crosier, (E) Friendberg ينظران إلى المنظمات من خلال استراتيجيات الفاعلين الأعضاء في المنظمة وبالتالي يتم دراسة المنظمات على أنها أنظمة لفعل الأفراد والمجموعات وتحليل شروط تطور الفعل المنظم وإكراهاته[13]، لذلك فإن البحث ركز كثيرا على الدور الذي لعبه الطرفان المتنازعان من خلال مجموعتي النزاع : مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون، حيث أن الفاعلين المكونين لهاتين المجموعتين كانوا المحركين الأساسيين للنزاع، وما البنيات الشكلية التي هي النقابة إلا إطار قانوني وإطار للتعبئة داخل النزاع حيث أن الأفراد يخترقون مرارا هذه البنيات الشكلية للدخول في علاقة نزاع بين المجموعتين المتنافستين. لذلك سأحاول تبني مقاربة تعطي للأفراد أهمية في النزاع على اعتبار أنه عملية اجتماعية متكونة من فعل الأفراد أي إرادة للدخول في النزاع لتحقيق أهداف ما، وهذا ما سنحاول أن نراه من خلال البحث.

---

[12]- FRIENDBERG (E), Les quatres dimensions de l'action organisés, revue française de sociologie, N° 18, 1992, page 533.

[13] - CROSIER (M), FRIENDBERG (E), Op. Cit., page 95.

3- خطة البحث.

بالنسبة للمقاربة النظرية ، فقد وضحت سابقا أن كلا من نظرية النزاع ونظرية الفعل الجماعي هما اللتان ستؤطران البحث في شكل مونوغرافيا سأحاول من خلالها ما أمكن إعادة تركيب النزاع الذي أدى إلى ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أما على المستوى العملي للبحث فقد حاولت تجنب البحث المكتبي الذي رغم أهميته فإنه محدود خصوصا عندما نكون مشتغلين داخل حقل علم السياسة، وبالنظر إلى استعمال نظريات علم الاجتماع فقد كان ضروريا أن أعتمد على الوثائق الداخلية لمجموعتي النزاع خاصة مجموعة عمر بن جلون ، فاستعنت بدراسة المنشورات التي كانت تصدر عن الجامعة الوطنية للبريد كالمنشور الداخلي المعروف ب : صوت البريدي، و كذلك البيانات التي كانت غالبا ما تصدرها النقابات في شكل وثائق منفردة غير منشورة ، أو على شكل كراسات ، وبعض الوثائق الأخرى كانت مكتوبة بخط اليد كالتقارير الداخلية، وأيضا بعض التوجيهات التي كان يصدرها بعض الفاعلين وهي غير معنونة ولا موقعة ولا مؤرخة.

كما تم الاعتماد على الوثائق الرسمية المقدمة للمؤتمرات كالتقارير المذهبية والكلمات التوجيهية ، التي كانت تفيد البحث، ناهيك عن القوانين الأساسية للنقابات القطاعية بصفتها أداة للنزاع، كما حاولت الاعتماد على الجرائد المعبرة عن رأي مجموعتي النزاع وذلك بشكل محدود بعدما اصطدمت بتماطل بعض المسؤولين النقابيين في السماح لي بالاطلاع على تلك الجرائد التي لا تخفى أهميتها خاصة

"الطليعة" لسان حال الاتحاد المغربي للشغل، و "المحرر" التي كانت تعبر عن رأي مجموعة عمر بن جلون.

ورغم هذا فإن المعلومات التي كنت أحتاجها لم تكن كافية لإغناء مونوغرافيا البحث ، وهذا ما جعلني أعتمد على المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات وكذلك لمحاولة فهم بعض محطات النزاع الغامضة، إلا أن هذه المقابلات لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك راجع إلى تهرب الكثير من الفاعلين الذين وعدوني بإجراء مقابلات ثم تراجعوا عن ذلك دون تبرير، وبعد التقصي والبحث وجدت أن الذين رفضوا المقابلات كانوا أثناء النزاع إما داخل مجموعة عمر بن جلون وانتقلوا بعد مدة إلى مجموعة المحجوب بن الصديق أو العكس وهذا ما لا يستطيعون تفسيره طبعا.

كما أن بعض النقابات تفتقد إلى أرشيف للمعلومات والوثائق حتى البسيطة منها ، حيث لم أجد بعض وثائق المؤتمرات العادية ، في حين رفض البعض تقديم المعلومات ، واعتبر ذلك عرفا نقابيا عاديا، كما كان الإرتياب والشك هما العنصران اللذان أقابلهما دائما عندما أتصل بالأجهزة النقابية ، رغم المجهودات التي قام بها بعض النقابيين الذين ساعدوني كثيرا.

وقد قمت ببعض المقابلات مع مجموعة من الفاعلين نذكر منهم :

- أحمد الضمضومي الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم منذ 1966 .
- أحمد صبري الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم منذ 1973 .
- الخمسي عبد السلام أمين المال بالجامعة الوطنية للبريد.
- لحسن حزب الله عضو اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

- محمد الجازولي عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للماء والكهرباء .

- أحمد السهيلي عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم .

ثم مقابلات أخرى مع مجموعة من المناضلين الذين طلبوا مني عدم ذكر أسمائهم ، و قد أفادوني كثيرا في فهم بعض الأحداث والأمور التي جرت أثناء النزاع و في فهم بعض ميكترمات العمل النقابي التي لازالت مستمرة إلى الآن .

كما أني كنت أستغل التقائي ببعض النقابيين داخل مقرات النقابات لإجراء اتصال مباشر مع بعض الفاعلين الذين لن أتمكن من مقابلتهم مستقبلا نظرا لمشاغلهم أو لرفضهم ذلك، فأقوم بجمع بعض المعلومات ، التي رغم محدوديتها فإنها كانت مهمة.

ومن جهة أخرى يعتبر موضوع البحث الميداني في المجال النقابي مهما وصعبا :

مهما حيث إن الميدان النقابي يشهد حركية متواصلة وتفاعلا مستمرا وهذا ما يجب أن يسترعي اهتمام الباحثين، إلا أن الواقع يشهد عكس ذلك ، فهناك عدم اهتمام بهذا المجال و الدراسات التي عالجت الموضوع لم تعط للفرد أهمية بل إنها تنظر إلى العمال والنشيطين النقابيين كوحدة منسجمة ولا تحاول الاقتراب من الفرد وتفاعله مع محيطه ولا تحاول أن تفهم كيف يتحرك هذا الفرد ،كيف ينتظم داخل النقابات والمجموعات، كيف يتم تأسيس الفعل النقابي أو الاحتجاجي كالإضراب مثلا.

كل هذا جعل البحث في الميدان النقابي يعيش في مساحات عذراء تحتاج إلى مزيد من الدراسة و البحث .

إن صعوبة البحث في الميدان النقابي مرتبطة كذلك بعدم وجود دراسات تمهد الطريق أمام الباحثين المبتدئين، كما أن النقابات تعاني من ضعف التوثيق والأرشفة وهذا ما يعرقل عمل البحث .

هذه إذن الطريقة التي حاولت الاعتماد عليها لدراسة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث أنه منذ الإرهاصات الأولى للنزاع سنة 1960 ثم مع اندلاع النزاع بشكل ملموس في1961 تبين أن هناك مجموعتين متنازعتين، مجموعة عمر بن جلون و مجموعة المحجوب بن الصديق ، واستمر النزاع إلى نونبر1978 بتأسيس المركزية الجديدة ، ورغم أن نقابات متعددة تأسست منذ 1960 ، فإن مجموعة عمر بن جلون لم تقم بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلا سنة 1978 .

لماذا إذن تأخر تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى نونبر 1978 ؟

وهل لهذا التأخير علاقة بتوفر شروط الفعل الجماعي ؟

سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين من خلال ثلاثة حالات للنزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل :

النزاع داخل قطاع البريد حيث نجح الفعل الجماعي وتأسست نقابة قطاعية ، ثم النزاع في قطاع التعليم حيث استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تؤسس نقابة مستقلة ، ثم في قطاع الطاقة حيث فشل الفعل الجماعي والمتمثل في عدم استمرار النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، وسيتم ذلك من خلال تقسيم البحث إلى فصلين ، نخصص الفصل الأول لدراسة المكونات الأولية للنزاع ثم نركز في الفصل الثاني على حركية النزاع .

الفصل الأول:
المكونات الأولية للنزاع

إن النزاع كما تم تحديد مفهومه في المقدمة يتطلب مكونات أولية لكي يندلع ، فلا يمكن أن يكون النزاع دون وجود أطراف تدخل في علاقته ، ولا يمكن أن تتم هذه العلاقة إلا بوجود عنصرين على الأقل ، وعادة ما يقوم طرف ما بدور الهجوم ، ويقوم الطرف الثاني بالدفاع – مثلا عن مصالح محددة – هكذا ، فإن تواجد فاعلين ضروري لاندلاع النزاع .

وباعتبار النزاع مواجهة بين طرفين فلا يمكن أن يندلع إلا بأسباب محددة ، يعتبرها الفاعلون هي التي جعلتهم يدخلون في هذه العلاقة ، وكما سنرى فإن هذه الأسباب يمكن أن تتنوع حسب الفاعلين والمجموعات من الأسباب السياسية إلى الدوافع الفردية و المصالح المادية ، كلها يمكن أن تؤدي إلى اندلاع النزاع .

وعلى اعتبار أن النزاع فعل ورد فعل ، فإن له رهانات مرتبطة بالمجموعات المتنازعة ، ولا يمكن أن نفهم النزاع دون فهم أهمية هذه الرهانات وربطها بشروط نجاح الفعل الجماعي .

لهذا فإنني قسمت الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث توضح المكونات الأولية السابقة للنزاع ، و ذلك كالتالي :

المبحث الأول : الدوافع و الأسباب .

المبحث الثاني : الفاعلون .

المبحث الثالث : رهانات النزاع .

المبحث الأول: الدوافع والأسباب.

من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض الفاعيلين في التراع أو الذين عاصروه ، اتضح لي أنه عادة ما يتم التمييز بين دوافع افردية وهي أساسا إما مصالح مادية أو رغبات فردية في الوصول إلى مراكز السلطة داخل النقابة ، وأسباب سياسية ، و هي مرتبطة بعلاقة الحزب بالنقابة أو بالتصور العام لدور النقابة في الصراع السياسي . إن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التراع لا يمكن حصرها داخل سبب واحد ، بل هناك أسباب متعددة تساهم في تكوين العلاقة السببية ، وقد أشار جوليان فروند إلى ذلك التعدد واعتبر أن التراع يندلع عادة من خلال كتلة من الأسباب ، و هو ما يستدعي استعمال آليات الانتقاء بين هذه الأسباب ، وبالتالي اختيار الرئيسية منها و الثانوية.[14]

وبما أن التراع هو تفاعل بين الفاعلين ، فإنه لابد من البحث عن الدوافع الفردية التي تجعل الفاعلين يتعبؤون من أجل مواجهة الطرف الآخر .

من أجل ذلك ، حاولت الكشف عن هذه الدوافع التي جعلت مجموعة من الفاعلين ينتقلون بين المجموعتين المتنازعتين ، وقد أكد جوليان فروند أنه عندما نكون بصدد فعل جماعي ، فمن المحتمل أن تكون أهداف المساهمين في التراع تختلف عن تلك التي تعود إلى متخذي قرار هذا التراع ، كما يمكن للفاعل أن يغير من مشروعه

---

[14] - Voir FREUND (J) , La sociologie du conflit, la politique éclatée, PUF, 1983, ed.1, page : 124-125.

بالنظر إلى النتائج الأولى للتراع أو بالنظر إلى التكاليف المرتفعة التي يمكن أن يقدمها.[15]

فالدوافع الفردية للفاعلين حاضرة رغم ما يمكن أن يحيط بها من عمليات إخفاء ولكن يمكن مع تطور التراع أن تظهر مؤشرات على وجودها، لذلك فإن محاولة تفسير اندلاع التراع بعامل واحد[16] يعتبر غير كافي ويمكن أن يعوق تقدم البحث.

هكذا فإن الاقتصار على توضيح الأسباب السياسية للتراع لن يكون كافيا لفهمه ، لذلك فإن المطلب الثاني المتعلق بالبنية الاجتماعية سيوسع دائرة الأسباب ، ثم في الأخير سيوضح المطلب الثالث دور المصالح الكامنة كدوافع فردية للفعل الجماعي .

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

منذ المؤتمر التأسيسي المنعقد في 20 مارس 1955 للاتحاد المغربي للشغل ظهر تنافس بين كل من المحجوب بن الصديق والطيب بن بوعزة على منصب الكاتب العام للنقابة الجديدة[17]، واستمر التوتر بين الكاتب العام المحجوب بن الصديق ومساعده

[15] - FREUND (J) , Ibid., Page 128.

[16] – يركز الكثير من الباحثين على أن أساس الخلاف في النزاع الذي نحاول دراسته هو سياسي كذلك، جل المخبرين الذين قابلتهم يفسرون ظهور النزاع عن طريق السبب السياسي. أما الدوافع الفردية والمصالح الفردية هي دائما التي تحرك الخصم على اعتبار أن ذلك سلبي وهذا ما كان يردده أعضاء مجموعة عمر بن جلون وكذلك مجموعة المحجوب كما أن الكثير من البيانات والمنشورات تذهب في نفس الاتجاه.

[17] – أشارت الكثير من الشهادات إلى أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل انتخب الطيب بن بوعزة كاتبا عاما للنقابة إلا أن ضغوطات مورست من طرف بعض الفاعلين على الطيب بن بوعزة

الطيب بن بوعزة، ويمكن القول أن بداية تأسيس النقابة كان نزاعيا ، إلا أن الظهور الرسمي للنزاع كان مع إضراب الموظفين الذي أعلنت عنه الجامعة الوطنية للموظفين ليوم 19 يونيو 1961 ، غير أن مفاوضات تمت بين ممثلين عن الاتحاد المغربي للشغل والحكومة أسفرت عن بيان مشترك أذيع يوم 17 يونيو ، ألغى الإضراب بعد حصوله على مجموعة من المطالب .[18] إن إلغاء هذا الإضراب شكل نقطة بداية الانتقادات العلنية لقيادة الاتحاد المغربي للشغل ، والتي ظهرت بالجامعة الوطنية للبريد معقل مجموعة عمر بن جلون التي رفضت هذا الاتفاق. وعقدت الجامعة مؤتمرها في 7 و8 أكتوبر 1961 وتم الإعلان عن إضراب في قطاع البريد ليوم 20 دجنبر 1961 والذي استمر لمدة يومين ونصف ، رغم معارضة قيادة الاتحاد المغربي للشغل .

ومنذ هذا الإضراب بدأ الاستقطاب المزدوج للاتباع يظهر بين المجموعتين مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون ويعتبر الكثير من الفاعلين أن بداية النزاع بشكل ملموس بدأ مع إضراب دجنبر 1961 وحتى الأدبيات النقابية تؤكد نفس الشيء .

كما أن اندلاع النزاع في ذلك الوقت لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى المحيط السياسي والاجتماعي ثم لابد من فهم الرهانات التي أطرت الفاعلين، فمنذ سقوط حكومة عبد الله إبراهيم، انتقل حزب الاتحاد الوطني بشكل رسمي إلى المعارضة وكان

للتنازل عن منصبه لصالح المحجوب بن الصديق ومنذ ذلك التاريخ ظهر عدم التفاهم والاتفاق بين المسؤولين النقابيين داخل الاتحاد المغربي للشغل، انظر كتاب الطيب بن بوعزة ميلاد الحركة النقابية الحرة، شهادة الفقيه البصري المنشورة في الاتحاد الشتراكي عدد 9 يناير 1998.

18 – بيان مشترك بين محمد بن عبد الرزاق واكديرة وزير الداخلية يعلن عن تأجيل إضراب الموظفين وذلك في يوم 19 يونيو 1961.

الحزب الجديد عبارة عن تجمع من الأطر السياسية في الحركة الوطنية وبعض عناصر جيش التحرير[19] و لم يكن الحزب يتوفر على القدرات التعبوية التي تمكنه من الدخول في صراع مع السلطة السياسية لذلك حاول الرهان على الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة جماهيرية.[20]

وكانت مجموعة عمر بن جلون ترى أن النقابة يجب أن تشكل مقدمة للحزب في مواجهة الحكم، والعمال هم القوة التي يمكن أن تحرك الصراع بشكل ملموس مع الحكم، وكان عمر بن جلون يرى أن ستة أشهر من الإضراب المتواصل ستؤدي إلى شل الحكم وترغمه على قبول مطالب المعارضة.[21]

أما المحجوب بن الصديق فإنه يرى أن العامل هو الخاسر الأول والأخير في هذه المغامرات وأن النقابة يجب أن تتمتع باستقلاليتها عن الأحزاب السياسية، هكذا ، وفي المؤتمر الثاني للاتحاد المغربي للشغل أكد المحجوب في خطابه التوجيهي للمؤتمر أن نهاية النقابة هي عندما تتحول إلى ملحقة لحركة سياسية.[22]

وأكد المحجوب على نفس الأفكار في المؤتمر الوطني الثالث أيام 4 ،5 و6 يناير 1963 يقوله : « وحدة العمل مع كل القوى الوطنية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف

---

[19] – أحد القريبين من المحجوب بن الصديق قال أن هذا الأخير عندما بدأ التفكير في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان التصور الغالب أنه حزب الأطر فقط ولم يكن هدف التأسيس تأسيس حزب جماهيري.

[20] – كان الاتحاد المغربي للشغل يتوفر على 26 فيدرالية وطنية و47 اتحاد محلي.

[21] - WATERBURY (J), Le commandeur des croyants la monarchie et son élite, édition 1, Paris 1975, PUF, Page 256.

[22] – أنظر الخطاب التوجيهي للمؤتمر الوطني الثاني للاتحاد المغربي للشغل بدون مرجع ولا تاريخ إصدار.

الوطنية هذا في استقلال تام عضوي وإيديولوجي عن كل تنظيم سياسي أو حكومي ».[23]

لذلك كان الرهان بين الفاعلين يتمثل في السيطرة على الاتحاد المغربي للشغل، ويمكن أن نسجل مؤشرات كثيرة على وجود هذا الرهان خصوصا بمناسبة المؤتمرات العامة سواء الاتحاد المغربي للشغل أو مؤتمرات النقابات القطاعية، فمنذ يناير 1962 انتقدت مجموعة المحجوب تشكيل خلايا عمالية تراقبها مجموعة عمر بن جلون وطالبت مجموعة المحجوب بمعاقبة الذين يهددون الاستقلال النقابي، وتم الاتفاق بين المجموعتين على وقف عمليات الاختراق ، كما تم اقتسام الكتابات الإقليمية للاتحاد الوطني بين المجموعتين إلى أن يتم عقد مؤتمر للحزب.[24]

وفي ماي 1962 انعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث استطاعت مجموعة المحجوب أن تسيطر على نصف المؤتمرين وبالتالي تراقب التقرير الإيديولوجي الذي قدم من طرف عبد الله إبراهيم في حين استبعد التقرير الذي أعده المهدي بن بركة. و خلال المؤتمر برزت إشكالية الاتحاد المغربي للشغل من جديد ، حيث كان المهدي بن بركة يحاول أن يعطي مدلولا ملموسا لتصور عمر بن جلون بخصوص اعتبار النقابة منظمة جماهيرية تابعة للحزب.[25]

---

23 – المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل 4-5-6 من سنة 1963 بدون مرجع ولا تاريخ إصدار.

24 – نشرة داخلية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت عنوان : قرارات 30 يوليوز 1972، منشور نشره جناح عبد الرحيم بوعبيد.

25 – أحد المؤتمرين أكد أن المهدي بن بركة قال : « النقابة ما شي تاع شي واحد» وهذا ما يمثل الحدة التي وصلت إليها العلاقة بين الفاعلين داخل المؤتمر.

إن الخلاف السياسي حول دور النقابة في الصراع السياسي الذي عرفه المغرب بعد الاستقلال مهم ولكن غير كافي لفهم اندلاع النزاع وتطوره ، إذ أن هناك عناصر وعوامل أخرى تؤدي إلى ظهور النزاع وهي التي يمكن أن تفسر لنا التفاعل داخل النزاع .

المطلب الثاني : البنية الاجتماعية .

يحدد ردكليف برون (Radcliffe Brown) البنية الاجتماعية في « الشبكة المعقدة للعلاقات الاجتماعية الموجودة واقعيا والتي تربط الكائنات الإنسانية الفردية في محيط طبيعي ما ».[26] وعادة ما يقصد بالبنية الاجتماعية طريقة التنظيم الاجتماعي لمجموعة ما والعلاقات القائمة بين الأفراد داخل هذه المجموعة.

وعلى اعتبار الاتحاد المغربي للشغل بنية اجتماعية لها قانون أساسي ينظم العلاقات بين الأفراد، و مركزية نقابية مشكلة من مجموعة من النقابات القطاعية تتجاوز 26 فيدرالية، فلابد إذن من تحديد العلاقة بين هذه الفدراليات مع المركز ، أي الاتحاد المغربي للشغل .

لقد كانت العلاقات بين القيادة المركزية وبعض النقابات متوترة بشكل كبير خصوصا وأن الاستقطاب داخل الاتحاد المغربي للشغل كان يظهر على أساس تكتلات غير ظاهرة ولكن محسوسة داخل أجهزة النقابة ، فمنذ تأسيس الاتحاد الوطني للقوات

[26] - Dictionnaire de la sociologie, 1993 référence Larousse, Paris, page 220.

الشعبية ، وعقب تأسيس لجنة اليقظة [27] ظهرت مؤشرات كثيرة تدل على أن البنية الاجتماعية للمركزية تعيش أزمة وهذا راجع إلى كون مجموعات الاستقطاب بدأت تتكون وتتعزز عن طريق "حرب المواقع" [28] من خلال التنافس بين الفاعلين في وضع وتنصيب الجامعات والمكاتب التي تكن الولاء لهذه المجموعة أو تلك ، وعلى هذا الأساس سيطرت مجموعة المحجوب بن الصديق على جل أجهزة الاتحاد المغربي للشغل وزاد من هذه الوضعية أن المؤتمرات كانت تتم إما على قاعدة مفاوضات بين المجموعات واقتسام المناصب حسب ميزان القوى والموارد التي يتوفر عليها كل فاعل ، وإما عن طريق تنصيب المكاتب وتهميش المجموعات الأخرى.[29]

ولتوضيح العلاقة بين أجهزة الاتحاد المغربي للشغل لابد من التطرق إلى العلاقة المتوترة بين قيادة الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة عمر بن جلون التي استطاعت أن تراقب الجامعة الوطنية للبريد، فمنذ مؤتمر أكتوبر 1961 الذي عقدته هذه الجامعة برزت عناصر التوتر في العلاقة بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون من خلال رفض المحجوب للمؤتمرين ورفض تزكيتهم، ولخصت نشرة "صوت البريد" هذه الأزمة بكون الإشكال الواقع بين المجموعتين كان يتمحور حول :

« أ — تعيين أو انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية.

---

27 – لجنة اليقظة تأسست برآسة محمد هاشم أمين صندوق الاتحاد المغربي للشغل في 1958 لمعالجة المشاكل الداخلية للاتحاد، استطاع محمد هاشم أمين أن يعمل داخل هذه اللجنة ويهيئ لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

28 – "حرب المواقع" لفظة يستعملها النقابيون للدلالة على عملية الاستيلاء على المكاتب والمواقع النقابية لصالح مجموعة ما.

29 – أنظر ما كتبه الطيب بن بوعزة ليبرر تخليه عن العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل في : ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، ترجمة عبد الله رشد، مطبعة دار النشر المغربية 1992.

ب – حق التصويت مسموح أو غير مسموح به للعناصر التي لم تنتخب من طرف تجمعات القاعدة.

ج – تدخل أو عدم تدخل الكاتب العام للمركزية حول المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلي للجامعة خاصة انتخاب الهيئات المسؤولة للجامعة ».[30]

وانتهى هذا المؤتمر باتفاق بين المجموعتين سمح بإدخال ثلاثة عناصر موالية لمجموعة المحجوب إلى اللجنة الإدارية.

وإذا كانت مجموعة عمر بن جلون استطاعت السيطرة على نقابة قطاع البريد، فإن طموحها سيقف عند هذا الحد حيث لم تستطع التسرب إلى أجهزة الاتحاد المغربي للشغل بعد أن حوصرت، ففي المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل قامت مجموعة المحجوب بإقصاء مندوبي الجامعة الوطنية للبريد الثمانية [31] بدعوى أن عملية انتخاب المندوبين لم تكن شرعية.

و حول ما جرى بهذا المؤتمر ، برر أحد قيادي الاتحاد المغربي للشغل عملية الإقصاء بأن هناك معلومات وصلت إلى منظمي المؤتمر حول تواجد سيناريو للاستيلاء على المؤتمر يتمثل في حضور السياسيين الذين سيلتحقون بالمؤتمر أولا ثم ستلتحق مجموعة أخرى متكونة من نقابيي مجموعة عمر بن جلون هي التي ستقوم بالخطوات الملموسة للاستيلاء على المؤتمر وبالتالي الاتحاد المغربي للشغل ، فاضطر المنظمون إلى

---

30 - La voix du postier septembre 1965, Bulletin intérieur de la fédération national du personnel des P.T.T, édition spéciale, page 7.

31 – المندوبون الذين منعوا من الحضور أذكر منهم خمسة أفراد الذين استطعت الحصول على أسماءهم : عمر بن جلون، وصفي بوشعيب، الطبيعي الفيلالي إدريس، محمد نصوح، حزب الله لحسن.

منع مجموعة عمر بن جلون من الحضور في المؤتمر وكذلك التحفظ على عمر بن جلون إلى انتهاء المؤتمر.[32]

وفي 10 يناير 1963 ، تم الإعلان عن طرد قيادة الجامعة الوطنية للبريد، وفي 12 يناير تم الإعلان عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعيين لجنة مؤقتة للتنظيم والتسيير وهي مكونة من العناصر الموالية لمجموعة المحجوب بن الصديق في البريد.[33]

المطلب الثالث: المصالح الكامنة كدوافع فردية.

المصالح الكامنة هي المصالح التي تكون مختفية وغير معلنة خاصة داخل المجموعات، ونحيل هنا إلى المقترحات التي قدمها درندوف حيث اعتبر أن المنظمات التي تسير على أساس السلطة autorité لابد من تواجد مصالح كامنة داخلها ، ومتعارضة بين الذين يملكون مناصب أو مواقع الهيمنة وهم القادة وآخرين لا يملكون هذه المناصب ، وتصبح هذه المواقع القيادية مصالح يتم التنازع عليها ، فالقادة الذين يهيمنون يريدون الحفاظ على البنية الاجتماعية التي توفر لهم السلطة ، في حين أن الطرف الآخر يريد تغيير هذه البنية لأنه يطمح للترقية والوصول إلى مواقع السلطة.[34]

---

[32] - أشار عمر بن جلون في رسالة مفتوحة إلى المحجوب بن الصديق إلى ما تعرض له من اعتقال داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل عند محاولته الدخول إلى مقر الاتحاد بشارع الجيش الملكي، أنظر المرجع الذي سبق ذكره.

[33] - الطليعة، عدد 1963/1/21.

[34] - DAHRENDOF (R), Les classes et conflit de classes dans la société industrielle, Paris, la Haye Monton, 1972, Page 176 et 177.

وغالبا ما يؤدي بقاء القادة مدة طويلة في مراكز قيادية إلى ظهور مظاهر عدم الرضا لدى العناصر الطموحة مما ينتج دوافع فردانية تولد إرادة الدخول في علاقة التراع، ففي قطاع التعليم أشار أحد المناضلين في قاعدة الجامعة الوطنية للتعليم إلى تواجد نفس القادة في أجهزة النقابة ثم في المجلس الإداري للتعاضدية وكذلك في الجمعيات الأخرى الموازية واللجان الثنائية وهذا التركيز للمناصب لا يسمح بإدماج أكبر عدد من الفاعلين مما يجعل فرص تلبية رغبات الأفراد غير موجودة في المنظمة ، خصوصا إذا كانت معايير الارتقاء في أجهزة النقابة تقوم على أسس خارجة عن إرادة الأفراد كتبرير بقاء عنصر في منصبه بأنه رمز تاريخي أو أنه أحد مؤسسي النقابة، هذا ما يجعل العناصر التي لا تتوفر على هذه الميزات تبحث عن بدائل يمكن أن تلبي رغباتها.

وقد أشار "فليب برو" أن التنظيمات الجماهيرية لكي تحافظ على وفاء أعضائها فإنها تقوم « برسم سلسلة واسعة جدا من المسؤوليات ، المتسلسلة ببراعة وفق سلم أهمية متزايدة أمين صندوق، أمين مساعد، أمين عام، رئيس... على المستوى المحلي ثم على مستوى المنطقة والمحافظة وأخيرا على المستوى الوطني.»[35] وهذه المناصب والمسؤوليات تساهم في إدماج الفاعلين الأفراد الذين يمكن أن يهددوا بنية التنظيم، أما إذا تم تقليص عدد الأجهزة والمناصب والمسؤوليات فإنه طبيعي أن تبحث الأفراد عن بنيات جديدة تكون أكثر ربحا وتفهما لرغبات الأفراد من البنية القديمة.

[35] – فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى 1998، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان، صفحة 267.

و من خلال مقارنة الوضعية التنظيمية لبعض الفاعلين داخل إحدى النقابات التي شهدت النزاع ، لاحظت أن العناصر التي تنتقل إلى المجموعة المنافسة لمجموعتها الأصلية تحصل على مواقع تنظيمية أفضل من مواقعها الأولى الأصلية ، بحيث إنه مثلا أصبح الفاعلان رقم 2 و 3 في التراتبية التنظيمية - لإحدى النقابات التي عرفت النزاع - يحتلان المرتبة الأولى و الثانية في النقابة الأخرى المنافسة ، ناهيك عن تحمل كل من الفاعلين لمهام قيادية على الصعيد المحلي و الوطني .

غير أنه لا يمكن القول أن النزاع اندلع على أساس سياسي إيديولوجي فقط، ولكن هناك مصالح ودوافع فردية ساهمت في تشكيل كتلة من الأسباب و الدوافع التي جعلت الأفراد تدخل في علاقة النزاع هاته ، وهذا ما سنلاحظه في دراسة الفصل الثاني .

المبحث الثاني : الفاعلون.

طبقا للمنهج الذي حددناه في المقدمة فإن الفاعلين لن يكونوا إلا أفـــرادا فـــأي مجموعة ما أو منظمة اجتماعية أو سياسية ما هي في الأول والأخير إلا انعكاسا لمصـالح ومجهودات الأفراد، فرغم أننا نسمع مرارا على أن منظمة ما اتخذت قرارا معينا فإنـــه من خلال تعميق البحث في مسلسل صياغة هذا القرار، سنجد أن هناك فئة قليلة مـــن الفاعلين أو فاعلا واحدا هو الذي اتخذ أو دفع إلى اتخاذ القرار.

بالنسبة للتراع داخل الاتحاد المغربي للشغل ، لابد من الإشـــارة إلى أن الذيـــن حركوا هذا التراع أو قادوه في بدايته وكان لهم دور أساسي فيه، ليسوا هم بـــالذات الذين حضروا نهايته ، وهذا مرتبط بالفترة الزمنية التي عاشها التراع ، و بالاســـتقطاب المزدوج بين مجموعتيه ، و باختفاء وظهور فـــاعلين آخريـــن ، ومرتبـــط كذلـــك بالرهانات ، لذلك فإن تحديد الفاعلين سيتم على أساس تحديـــد "القـــادة المرجـــع" Groupe de référence الذين كانوا مرجعا في إدارة التراع .

ويمكن أن نحدد أولا تسمية المجموعتين حيث أن أي نزاع سيتطلب مجموعتـــين ، فالمجموعة الأولى وهي التي تقود الاتحاد المغربي للشغل ، ويمكـــن تســـميتها مجموعـــة المحجوب، على اعتبار أن المحجوب كان من المؤسسين الأولين للاتحاد المغربي للشـــغل ولعب دورا كبيرا في الحفاظ على تماسك المنظمة النقابية والحفاظ على وجودها لمـــدة طويلة وحتى في الأدبيات التي تنتقده أو في البيانات والمنشورات التي كـــانت تهـــاجم قيادة الاتحاد المغربي للشغل، فإنها كانت تعتبره كموجه أساسي للمجموعة.

أما المجموعة الثانية ، فإن عمر بن جلون ومنذ 1961 أصبح مرجعا يتم تحديد مجموعة ا من خلاله ، رغم أنه في فترات اعتبر عبد الرحيم بوعبيد كرمز للمجموعة ، إلا أن التواجد الفعلي لشخصية عمر بن جلون في خضم النزاع كان واضحا في كل القطاعات التي عرفت النزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل.[36]

المطلب الأول: مجموعتي النزاع. Groupes de conflit

بالنسبة لمجموعة المحجوب بن الصديق فإن الفاعل الرئيسي فيها هو المحجوب بن الصديق الذي لا يمكن فهم المسار السياسي والتاريخي للاتحاد المغربي للشغل دون الحديث عن الدور المهيمن الذي مارسه، فهو من مواليد 1922 بمكناس ، عمل كموظف بالقطاع السككي بنفس المدينة، دخل إلى العمل النقابي منذ 1944، انتخب عضوا بالكتابة العامة للاتحاد العام للنقابات المتحدة في مؤتمر 6 نونبر 1950، كان رئيسا للجنة التنظيمية لإعداد المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955، عين كاتبا عاما للاتحاد المغربي للشغل، شخصيته قوية، يتمتع بقدرات مهمة في التخطيط والتكتيك،استطاع أثناء النزاع الداخلي في الاتحاد المغربي للشغل أن يزيح كل من أراد منافسته على السلطة داخل النقابة، تمتع بقدرات خطابية، يصفه أنصاره بالنقابي الواقعي والرجل القوي الذي استطاع أن يحافظ على استقلالية النقابة في

---

36 – كانت تنعت المجموعة التي دخلت في النزاع ضد مجموعة المحجوب بمجموعة عمر بن جلون كما يتفق الكثير من المخبرين الذين قابلتهم على اعتبار عمر بن جلون الموجه الرئيسي للمجموعة، وكنت دائما ألاحظ أن المخبرين كانوا يقولون أن عمر بن جلون هو الذي أمر بهذا أو هو صاحب هذه الفكرة وذلك سواء في قطاع التعليم أو البريد.

ظروف صعبة في حين لم تستطع أحزاب وتنظيمات أن تصمد أمام تحديات المراحل التي عرفها المغرب، ينعته خصومه بالانتهازي والمتسلط والجنرال والمتآمر على الطبقة العاملة رغم أنهم يعترفون له بصفة الوطنية.[37]

يعد محمد عبد الرزاق الرجل الثاني داخل مجموعة المحجوب بن الصديق فهو الكاتب العام للنقابة القوية للجامعة الوطنية للطاقة، وهو العضو الوحيد من القيادة التاريخية الذي بقي في الأجهزة القيادية مع المحجوب ولعب دورا هاما في إدارة النزاع وفي تسيير شؤون الاتحاد بعد اعتقال المحجوب سنة 1967، كان من محاوري مجموعة عمر بن جلون عند اندلاع النزاع في قطاع البريد، يعتبره البعض مخطط المؤسسات الاجتماعية التي تسيطر عليها مجموعة المحجوب بن الصديق .

هناك كذلك عناصر أخرى ساهمت بشكل كبير في النزاع خاصة في قطاع البريد والتعليم، ففي التعليم برز إسم إدريس المذكوري الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم ورئيس الجامعة الوطنية للموظفين وعضو المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل و من المسؤولين في المجلس الإداري للتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية،و هناك أيضا أحمد السهيلي أحد أطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعضو اللجنة الإدارية للاتحاد المغربي للشغل وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، كان له دور هام في النزاع ومفاوضات 1967 بين المجموعتين، نفس الشيء لكل من عبد السلام الزحزوحي ومحمد بن الكناوي عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم .

---

37 – نعوت موجودة في بيانات التنديد بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، كذلك صادفتها من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض المساهمين في النزاع.

هناك عناصر من الحزب الشيوعي المغربي كعزيز بلال وعبد المجيد الذويب عضو المكتب الوطني للجامعة والكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم الثانوي ، ثم إسماعيل العلوي و ليفي شمعون، وهذه العناصر هي التي رفضت الخروج من الاتحاد المغربي للشغل والالتحاق بمجموعة عمر بن جلون بعد أن اتصلت بها عناصر النقابة الوطنية للتعليم .

هناك الفاعلون الذين تواجدوا بالاتحادات المحلية خاصة الاتحاد المحلي للرباط كالهاشمي بناني الكاتب العام للاتحاد المحلي ورئيس أول مجلس بلدي بالرباط والكاتب العام لاتحادات النقابات العربية، و عبد الغني برادة بالجامعة الوطنية للتعليم بالرباط ومحمد غيور بنفس الجامعة . و لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الشبيبة العمالية كقوة ضاربة داخل الاتحاد المغربي للشغل وكاتبها العام عبد الغني التكموتي .

ويمكن أن نستمر في فتح اللائحة إلا أن الملحوظة القوية هنا هو بقاء كل من المحجوب بن الصديق ومحمد بن عبد الرزاق وعناصر الجامعة الوطنية للتعليم تدير النزاع في حين أن العناصر الأخرى رغم الأهمية التي اكتساها الدور الذي لعبته فإن دورها تمثل في ضبط الاتحادات المحلية خاصة الدار البيضاء والرباط، وهذه العملية كانت تتم في فترات محددة و لم تشهد وثيرة النزاع كالذي شهده كل من قطاع البريد أو التعليم .

بالنسبة لمجموعة عمر بن جلون ، لابد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه الطيب بن بوعزة في تأسيس الاتحاد المغربي للشغل ، حيث اهتم بالمسألة التنظيمية داخل الأوساط العمالية بالدار البيضاء منذ الخمسينات، ورغم أنه لا يمكن إدخال الطيب بن

بوعزة في مجموعة التراع لأنه تخلى عن العمل النقابي في 1959 بعد أن أصبح سفيرا ببلغراد، فإن التعريف به ضروري، لأن عدم استمراره في الاتحاد المغربي للشغل يمكن أن يفسر بعض نقط ضعف مجموعة عمر بن جلون .

الطيب بن بوعزة من مواليد بركان 1923، درس بثانوية مولاي يوسف بالرباط، دخل مجال العمل بشركة مناجم شمال إفريقيا في 1944، في غشت من نفس السنة أسس نقابة المناجم بجرادة، انتخب في نونبر 1946 كاتبا عاما للفيدرالية المغربية للنقابات المغربية لعمال باطن الأرض، في مارس 1948 انتخب عضوا بالمكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات المتحدة، كما قام بإنشاء التنظيم النقابي بالبيضاء 1950، انتخب عضوا بالكتابة العامة للاتحاد العام للنقابات المتحدة، 1951 انتخب كاتبا عاما للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، في 5 يناير أسس مع بعض الأطر النقابية المغربية لجنة التنظيم من أجل إرساء وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب، في مارس 1955 انتخب في مرة أولى كاتبا عاما للاتحاد المغربي للشغل قبل أن يتنازل تحت ضغط حزب الاستقلال لصالح المحجوب بن الصديق، وفي 1959 التحق ببلغراد سفيرا للمغرب .

– عمر بن جلون : بدأ التكون الملموس لمجموعة التراع مع ظهور عمر بن جلون النقابي، فقد بدأ مشواره السياسي مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بفرنسا ، حيث كان رئيسا لفدرالية فرنسا وكذلك لجمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا ، حاصل على الإجازة في الحقوق ثم دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، عمل كمدير جهوي بالمكتب الوطني للبريد بالدار البيضاء وعضو اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني منذ

1962 ، وعضو اللجنة الإدارية لفرع الرباط للجامعة الوطنيـــة للـــبريد ، وســاهم في تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كإطار مستقل عن سياسة الاتحـــاد المغـــربي للشغل .

انتخب مؤتمرا في المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل سنة 1963، وســاهم بقوة في إدارة النزاع وقيادته ، وكان حاضرا في الكثير من محطات النزاع، له قـــدرات تنظيمية وتنظيرية مهمة ويعتبر الموجه الأساسي للنزاع مع مجموعة المحجوب.[38]

– أحمد البوزيدي أحد الفاعلين الأساسيين في النزاع، قاد مراحل مهمـــة منـــه، و كان محركا أساسيا للمراحل الأخيرة من هذا النزاع ســـنوات (1973 إلى 1976) ، ساهم في تأسيس النقابة الوطنية للبريد والاتصالات في 7 يناير 1978 كإطار مســـتقل كليا عن الاتحاد المغربي للشغل . ولد أحمد البوزيدي بدبدو ناحية وجـــدة ، حـــاصل على الشهادة الثانوية، التحق بوزارة البريد سنة 1960 برتبة مراقـــب بمركـــز الـــبريد بوجدة . انتقل إلى خنيفرة ثم إلى البيضاء، انتخب سنة 1961 عضوا باللجنة الإداريـــة للجامعة الوطنية للبريد وكذلك عضوا بالمكتب المحلي بالبيضاء ، ساهم ســـنة 1963 في الاستقلال عن الاتحاد المغربي للشغل، تعرض للاعتقال سنة 1973 ، ساهم في تأســـيس النقابة الوطنية للبريد والاتصالات وأصبح كاتبا عاما لها، ساهم في التحضير لتأســـيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وانتخب نائبا للكاتب العام .[39]

هناك كذلك بوشعيب وصفي الكاتب العام للجامعة الوطنية للـــبريد، ثم كاتبـــا عاما للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كإطار مستقل عن الاتحاد المغـــربي للشـــغل ،

---

[38]- Voir BENHLAL (M), Le syndicat comme en jeu politique au Maroc (1955-1981), AAN 1983.

[39] – أنظر منشور حول تأبين أحمد البوزيدي بدون تاريخ إصدار.

و هناك إدريس الفيلالي الطبيعي نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للبريد، وكذلك النائب الثاني محمد نصوح وهما من العناصر التي التحقت بالاتحاد المغربي للشغل في فترة السبعينات.

ثم هناك عبد الكبير المالكي الذي ظل داخل مجموعة عمر بن جلون وانتخب سنة 1978 عضوا بالمجلس التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، و أيضا الخمسي عبد السلام أمين المال ولعبيد الشريف الذي التحق بالمكتب الوطني منذ مؤتمر 1967.

في قطاع التعليم، برز في مجموعة عمر بن جلون أحمد الضمضومي الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم والكاتب العام للاتحاد المحلي ببني ملال وعضو المجلس الإداري للتعاضدية قبل ظهور نزاع داخل الجامعة الوطنية للتعليم.

و كان كل من العربي الجابري والطاهر أبو العزة عضو المكتب الوطني وعبد الرحمن حموش نائب الكاتب العام وهو من العناصر الفاعلة في لجنة التنسيق الوطني بالرباط[40]، كما كان عبد الكريم مطيع من العناصر التي لعبت دورا هاما في التأسيس وكان من منافسي أحمد الضمضومي على قيادة النقابة الوطنية للتعليم ، يمكن أن نذكر أسماء المكتب الوطني كمحمد صدقي من العناصر التي كانت تنتمي إلى الاتحاد المغربي للشغل وانتقلت إلى مجموعة عمر بن جلون وعبد الرحمن شناف من العناصر التي واكبت أحداث النزاع إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث أصبح عضوا بالمجلس التنفيذي .

40 – لجان التنسيق لنقابي التعليم هي التنظيم الذي كان ينسق وينظم عملية النزاع مع مجموعة المحجوب داخل قطاع التعليم وتم تأسيسها سنة 1965.

ويمكن إضافة محمد نوبير الأموي الذي لعب دورا هاما في التعبئة لمواجهة مجموعة المحجوب بن الصديق قبل تأسيس لجان التنسيق الوطني وكذلك عمل داخل لجنة التنسيق المحلية بالرباط ثم في فترات عدة من الستينات مرورا بالسبعينات إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل[41].

المطلب الثاني : شروط تكوين مجموعة النزاع.

إن مجموعة النزاع هي أساسا متكونة من فاعلين قادة وأفراد تابعين ، ولكي نقول أن الأفراد يكونون مجموعة بالمعنى المعروف في علم الاجتماع يتعين توفر ثلاثة شروط :

فالمجموعة لابد أن تتكون من قدر محدد من الأفراد وهم في تفاعل متبادل حول قاعدة بنيوية محددة، ثم إن هؤلاء الأفراد يعتبرون أنفسهم أعضاء في تلك المجموعة كما أن هؤلاء الأفراد ينظر لهم من طرف الآخرين على أنهم ينتمون إلى مجموعة ما.[42]

وحسب كنسبرغ M. Ginsberg فإن مجموعة النزاع هي : « مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون في ما بينهم برباط منتظم ويتصلون في ما بينهم ويملكون بنية يمكن تحديدها »[43]، ويؤكد درندوف هذا المفهوم حيث يحدده بشكل ملموس كالآتي :

---

41 – من الأشياء المثيرة هو عدم تواجد الأموي داخل الأجهزة القيادية للنقابة الوطنية للتعليم ولا اللجنة الإدارية في مؤتمر 1966 وكذلك 1970 واطلعت على أعضاء المكتب الوطني واللجنة الإدارية للمؤتمر الرابع للنقابة الوطنية للتعليم ولم أجد اسم الأموي.

42 - DOISE (W), DESHAMPS (J.C.), MUGNY (G), Psychologie sociale expérimentale, collection U, Armand Colin, Paris 1978, Pages 44-45.

43 - DAHRENDOF (R), Les classes et conflit de classes dans la société industrielle, Paris la haye Monton, 1972, Page 182 et 183.

فلابد من تواجد بنية، شكل من أشكال التنظيم، برنامج أو هدف وعدد من الأفراد[44].

ولتتكون مجموعة التراع بشكل ملموس، لابد من تواجد نوعية خاصة من الفاعلين هم القادة الذين يلعبون دورا هاما في تنظيم مجموعة التراع، وهؤلاء الأفراد هم ما تسميهم بعض الأدبيات الماركسية بالطليعة وكذلك علماء الاجتماع بالنواة القيادية Le noyau dirigeant، وهذه الأخيرة ضرورية لتكون مجموعة التراع ، و هذا لا يعني أن هؤلاء القادة لهم تصور موحد أو أهداف موحدة ، بل إن الأهداف تختلف داخل مجموعة التراع من فاعل إلى آخر حسب موقعه في التراتبية التنظيمية ، و حسب مصالحه أيضا ، كذلك هناك شرط أشار إليه درندوف وهو المتعلق بالشروط السياسية لتكون مجموعة التراع « عندما تكون تعددية الأطراف المتنازعة غير مسموح بها وكذلك عندما يكون تكوينها ممنوعا بانعدام حرية التحالف وكذلك بقوة الشرطة، مجموعة التراع لا يمكن أن تنتظم حتى ولو توفرت كل الشروط الأخرى»[45].

أما بخصوص التراع داخل الاتحاد المغربي للشغل ، فإن شروط تكون مجموعة التراع قد توفرت، هكذا يمكن القول بأن الشرط السياسي متوفر باستثناء بعض الفترات من التراع حيث تم تجميد العمل النقابي نظرا لغياب الجو الذي يسمح بذلك وهي عادة الفترات التي عرف فيها المغرب حالة توتر سياسي أمثال أحداث 1971-1972-1973...

[44] - DAHRENDOF (R), Ibid., Page 183.

[45] - DAHRENDOF (R), Ibid., Page 184.

وأهمية الشرط السياسي هنا ضرورية لتكوين مجموعة النزاع ، فقد كانت انتخابات اللجان الثنائية في البريد والتعليم قبل ظهور النزاع تتم على أساس تقديم لائحة وحيدة يصوغها الاتحاد المغربي للشغل رغم أن القانون لا يمنع ترشيح لوائح أخرى ، وهذا ما ساعد مجموعة عمر بن جلون عندما اندلع النزاع أن تتقدم لانتخابات اللجان الثنائية في شكل لائحة مستقلة أو تحت اسم إطار قانوني مستقل.

بالنسبة للشروط الأخرى فمنذ إضراب دجنبر 1961 ، ظهرت مجموعة صغيرة يمكن تحديدها من الفاعلين هي النواة القيادية التي ساهمت في تنظيم العمال والموظفين وتعبئتهم للدخول في النزاع مع مجموعة المحجوب ، وهذه المجموعة الصغيرة من الفاعلين تعرض جزء منها للطرد من الجامعة الوطنية للبريد بقرار من قيادة الاتحاد المغربي للشغل، ونذكر هنا عمر بن جلون، بوشعيب وصفي، الطبيعي إدريس، ونفس الشيء في قطاع التعليم حيث برز اسم محمد الضمضومي والعربي الجابري والطاهر أبو العزة بالدار البيضاء وحموش عبد الرحمن وتوفيق الأخضر والأموي بالرباط.

أما بالنسبة لشرط تواجد بنية ، فإن لجان التنسيق الوطني كانت هي البنية الشكلية التي قامت بجمع الكثير من رجال التعليم الذين لم يكونوا راضين عن السير العام للجامعة الوطنية للتعليم، وهذه اللجان خلقتها مجموعة عمر بن جلون للتنسيق بين الأطر والمناضلين قصد مواجهة مجموعة المحجوب ، وكانت لهذه اللجان منشوراها وبياناها أما طبيعتها القانونية فلم تكن متوفرة ، بل كانت تعمل في نوع من السرية.

في البريد الأمر مختلف شيء ما، فرغم سيطرة مجموعة عمر بن جلون على الجامعة الوطنية للبريد ، فإن هذه الأخيرة لم يسمح لها أن تترشح لانتخابات اللجان

الثنائية باسم الاتحاد المغربي للشغل مما جعل مجموعة عمر بن جلون تؤسس ما سمي "بالاتحاد المغربي لمستخدمي البريد" كإطار قانوني للعمل والترشيح في انتخابات 7 دجنبر 1963 ثم من بعد تم تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كبنية مستقلة سياسيا عن الاتحاد المغربي للشغل في 11 و12 نونبر 1963.[46]

أما الهدف أو البرنامج الذي لابد لمجموعة التراع من أن تتوفر عليه فنشير إلى أن الأهداف التي أعلنت عنها قبل تأسيس النقابات المستقلة في البريد والتعليم تختلف عن ما كان عليه الأمر بعد التأسيس .

فبالنسبة مثلا للتعبئة في التعليم ، حاول بعض الذين عاصروا التراع التمييز بين التعبئة في الرباط ثم التعبئة في الدار البيضاء، في هذه الأخيرة انضمت إلى مجموعة عمر بن جلون مجموعة من الاتحاد المغربي للشغل ركزت على مشكل التعاضدية فقط، ولكن سرعان ما تراجعت هذه العناصر عن التعبئة لأن أهدافها تختلف عن أهداف باقي المجموعة عندما تأسست النقابة الوطنية للتعليم .

المطلب الثالث : الموارد .

يعرف أوبرشال التعبئة بأنها : « المسلسل الذي من خلاله تقوم مجموعة غير راضية بتجميع واستثمار الموارد في سبيل هدفها الخاص »[47]، فالموارد إذن تلعب دورا هاما في بناء الفعل الجماعي، وفي التراع تبرز أهمية الموارد خصوصا وأن تكوين

---

46 – جاء في الفصل الثاني من القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد « تبقى الجامعة منضوية إلى الاتحاد المغربي للشغل في انتظار أن تطبق الديمقراطية الداخلية في تلك المنظمة ».

48 - DIDIER LA PEYRONNE, Mouvement sociaux et action politique, existe-t-il une théorie de la mobilisation des ressources, in revue française de sociologue, N°16 Année1988, Page.603

مجموعات النزاع يتطلب موارد، فالأفراد لابد أن يقدموا قدرا من تكاليف بناء الفعل الجماعي سواء كانت هذه الموارد عبارة عن وقت المنظمين والمساهمين الذين يقومون بعملية تحضير وتنظيم العلاقات داخل مجموعة النزاع ثم كذلك عمليات التعبئة ، كل هذا يتطلب استثمارا للموارد.

أما مفهوم الموارد فلا يمكن أن نعطيه إلا تعريفا واسعا -نوعا ما - حسب شارل تيلي Charles Tilly الذي أدخل في دائرة الموارد كل ما يمكن استعماله في الفعل لتحقيق مصلحة عامة.[48]

فالموارد تشمل الموارد المادية كالأموال ومختلف ما يمكن أن يستعمل بشكل ملموس وكذلك الموارد الغير المادية كالشرعية وشبكة العلاقات ،الولاء السياسي أو الشخصي، الالتزام، النزاهة...

وعندما اندلع النزاع في الجامعة الوطنية للتعليم ، كانت الموارد المعبأة بالنسبة للفاعلين أساسية في إنتاج الفعل الجماعي، فالطبيعة غير القانونية للجان التنسيق لنقابيي التعليم لم تسمح لها بالاجتماع في الأماكن العمومية ومن هنا ، تم استعمال منازل المناضلين ، وأشير هنا إلى أن اجتماعات التنسيق المحلية للدار البيضاء كانت تعقد بمنزل أحمد الضمضومي كما تم استعمال ثانوية ابن تومرت بالدار البيضاء التي كان أحمد الضمضومي مديرا لها، أما بعض اجتماعات الرباط فتمت بمنزل عبد الرحمن حموش وهو نائب الكاتب العام .

[48] - DIDIER LA PEYRONNE, Ibid., Page 604.

كذلك الأمر بالنسبة لعامل الوقت باعتباره موردا لابد منه في كل فعل جماعي وفي كل عملية بناء أي تنظيم ، فإنه بالنظر إلى لائحة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم يمكن أن نستخلص بعض الملاحظات تساعدنا في فهم عملية الاستفادة من الوقت كمحور أساسي.

فالكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم هو أحمد الضمضومي مدير ثانوية، نفس الشيء لعضو المكتب الوطني العربي الجابري ثم عبد الكريم مطيع مفتش ، هذه القدرات التي ذكرناها تسمح لأصحابها بحرية أكبر للتحرك من المعلم أو الموظف غير المنقطع ، خصوصا وأن الانقطاع لم تحصل عليه النقابة الوطنية للتعليم إلا سنة 1967 وفي منصبين فقط .

فالمدير يمكنه منصبه من وقت كاف يستغله للقيام بأعباء التنظيم، كذلك الأمر بالنسبة للمدير الذي يتوفر على الوسائل المادية الموضوعة رهن إشارته في المؤسسة التي يديرها. و أيضا المفتش الذي يسمح له برنامجه الشهري للتفتيش - حيث لا يتجاوز 12 تقريرا تفتيشيا - بأن يقوم به في وقت وجيز ويتفرغ بالتالي لمهام[49] التنظيم في المقابل يجد المعلم صعوبة كبيرة في تتبع نشاط النقابة إذا لم يحصل على التفرغ .

أما بالنسبة للموارد الأخرى ذات الصفات الجماعية كالمقرات، فقد لاحظت أن نجاح عملية السيطرة على الجامعة الوطنية للبريد ومن بعدها تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد ساعد كثيرا النقابة الوطنية للتعليم، فالمؤتمر الأول لهذه النقابة تم

[49] - كذلك يمكن أن تكون جولات التفتيش جولات للتعبئة واستقطاب الأتباع .

داخل مقر الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 6 يوليوز 1966 بالربـــــاط ، كمـــا تم استغلال مقرات نفس الجامعة بالدار البيضاء خاصة مقر زنقة أكادير، إضافة لذلـــك ، لا يمكن إغفال التمويل الذي كان يقدمه بعض السياسيين سواء في الاتحـــاد الوطـــني للقوات الشعبية أو بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي ، خصوصا في المراحل الأخيرة الـــتي تم فيها التهييء لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .[50]

ومن خلال البحث في بعض البيانات التي أصدرتها مجموعة عمر بن جلون خاصة في البريد ، نشير إلى الصعوبات التي واجهتها في بعض مراحل النزاع في تعبئة المـــوارد المادية خاصة في فترة بداية محاولة الاستقلال عن الاتحاد المغــــربي للشـــغل، وهنـــاك مؤشرات على تلك الصعوبات، ففي المقر المحلي بالرباط وسلا للجامعة اضطر المكتـب المحلي إلى دعوة البريديين إلى تأدية انخراطاتهم لتسديد نفقات كراء المقر المحلي المتراكمة لمدة 3 أشهر[51]، ثم عاد نفس المكتب المحلي إلى دعوة البريديين إلى تسديد انخراطـــاتهم والمساهمة في تكاليف كراء المقر[52] رغم أن المكتب المحلي قبل النزاع بفـــترة وجـــيزة استطاع الحصول على600.000 فرنك بالرباط من البريديين كمساهمات قدمـــت إلى الاتحاد المحلي بهذه المدينة .

أما بالنسبة للموارد غير المادية كالعلاقات الشخصية والولاء السياســـي ، فـــإن العناصر التي كانت تنتمي إلى الاتحاد المغربي للشغل استثمرت العلاقات الـــتي كـــانت

---

[50] –انظر خطاب الأموي في الذكرى العشرين لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد الاشـتراكي، عدد 5 دجنبر 1998.

[52]- La voix du postier N°1. Août 1966. Bulletin intérieur de la Fédération national du personnel de P.T.T.

[52] –النشرة الداخلية التي يصدرها المكتب المحلي للرباط وسلا الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد . عـــدد2 شتنبر 1966.

تتوفر عليها لتدعيم حركة الفعل الجماعي، فأحمد الضمضومي كان الكـــاتب العـــام للاتحاد المحلي ببني ملال وغير خاف العلاقات التي يمكن أن ينسجها والعناصر الأخـرى التي كانت متواجدة بالمكتب الوطني النقابة الوطنية للتعليم مـــع عنـــاصر أخـــرى تم استقطابها من الجامعة الوطنية للتعليم.[53]

المطلب الرابع: نقط القوة والضعف في مجموعتي النزاع.

إن التوقف عند نقط القوة والضعف عند مجموعتي التزاع ضروري هنـــا، لأنـــه يفسر لنا فيما بعد محدودية أفق العمل الجماعي الذي عانت منه مجموعة ما ، وستكون هذه المحاولة على شكل مقارنة بين المجموعتين من خلال ما تتوفران عليه من موارد.

أولا ، إن مجموعة المحجوب بن الصديق تتمتع بغناها من خلال الرموز التاريخيـــة التي استمرت في العمل إلى جانب المحجوب ولعبت دورا هاما في تعزيـــز المجموعـــة، ويمكن أن نذكر مجموعة من هؤلاء التي ساهمت في تأسيس الاتحاد المغـــربي للشـــغل ، فهناك عبد القادر أواب، محمد التباري، الهاشمي بناني...

أما مجموعة عمر بن جلون فنشير إلى أن انسحاب الطيب بن بوعزة من الاتحـــاد المغربي للشغل منذ 1959 جعل المجموعة تعاني من بعض النقـــص بخصـــوص الرمـــوز

53 -كانت تجرى اتصالات بين العناصر التي كانت تنتمي سابقا لأجهزة الجامعة الوطنية للتعليـــم وبعـــض العناصر الأخرى التي ظلت في الجامعة وذلك لإقناعها بالخروج من الجامعة والالتحـــاق بالنقابـــة الوطنيـــة للتعليم وقد استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تقنع بعض الفروع بالانضمام إلى النقابة الوطنيـــة للتعليـــم سواء سنة 1966 أو بعد فشل مفاوضات1967.

التاريخية [54]، فالعناصر المكونة لمجموعة عمر بن جلون هي عناصر لم تكن لتنافس الشرعية التاريخية التي توفرت عليها المجموعة الأخرى المنافسة ، حيث إن أغلب هذه العناصر شابة و لم تكن معروفة على الصعيد الوطني . ومن الأسباب التي يمكن أن نفسر بها ذلك هو سيطرة مجموعة المحجوب على قيادة الاتحاد المغربي للشغل ناهيك عن الاتحادات المحلية ، ذلك أن فرصة التواصل مع القاعدة العمالية متوفرة بشكل جيد للمجموعة سواء في الجامعات أو في كافة الأجهزة الأخرى، في حين أن مجموعة عمر بن جلون لم تستطع الحصول على فضاء للتواصل مع العمال إلا في قطاع التعليم والبريد، أما القطاعات الأخرى فلم تكن تلك الفرصة متوفرة لأنها لم تكن تعمل ولمدة طويلة داخل برص الشغل أي مقرات الاتحادات المحلية.

ثانيا ، من ناحية القدرات المادية، هنا كذلك تفوقت مجموعة المحجوب وذلك لأنها استطاعت أن تحافظ على الموارد المادية للاتحاد المغربي للشغل سواء المقرات العامة التي تتوفر عليها المجموعة في أغلب المدن المغربية أو التمويل عن طريق الاشتراكات.

أما مجموعة عمر بن جلون فقد عانت من مشكل المقرات ، ويمكن أن نذكر هنا النقابة الوطنية للتعليم و الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد اللتين كانتا تشتركان في مقر واحد بالدار البيضاء، وحتى عندما ابتدأت الخطوات الأولى لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، كان المقر المستعمل من طرف النقابات القطاعية الجديدة التابعة لمجموعة عمر بن جلون هو مقر النقابة الوطنية للتعليم بالدار البيضاء و بالضبط في درب عمر.

---

54 -رغم أن مجموعة عمر بن جلون كانت تتلقى الدعم من رموز تاريخية لكن هذه الرموز لم تكن لها امتدادات نقابية أمثال عبد الرحيم بوعبيد والفقيه البصري.

ثالثا ، يمكن أن نذكر شبكة العلاقات الخارجية كموارد تساعد في التعريف في الخارج بمجموعة ما، فمنذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل اهتم المحجوب بالعلاقات الخارجية ، بل حتى قبل تأسيس الاتحاد كان المحجوب بالخارج يحاول التعريف بالنقابة الجديدة التي كان يتم الإعداد لمؤتمرها التأسيسي، وبعد تأسيس الاتحاد حافظ المحجوب على تلك العلاقات خاصة بالمنظمات والاتحادات التي تجمع النقابات الدولية كالاتحاد الدولي للعمل. أما مجموعة عمر بن جلون ، فرغم المحاولات التي قامت بها في مجال العلاقات الخارجية إلا أنها اصطدمت بمحدودية حركتها أمام شبكة العلاقات الخارجية لمجموعة المحجوب [55].

[55] -أشارت وثائق المؤتمر الرابع للنقابة الوطنية للتعليم1976 إلى فشل محاولة ربط علاقات خارجية وأكدت على ضرورة التفكير في الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة مجموعة المحجوب في الخارج.

المبحث الثالث : رهانات النزاع.

من خلال الأهمية التي اكتستها الرهانات التي كان يتم التنافس حولهـــا ، فـإن تداخلا يمكن أن يحدث بين الأسباب التي أدت إلى اندلاع التراع وبين هذه الرهانـات ، وغالبا ما يصرح المخبرون الذين قابلتهم بكون الرهانات هي أسباب التراع .

وتبرز أهمية الرهانات في أنها يمكن أن تفسر مراحل مهمة من تطـــور الـــتراع وحدته وأحيانا أخرى تفسر عملية الانتقال من مجموعة نـــزاع إلى مجموعـــة أخـــرى وكذلك عملية الاستقطاب بين المجموعات المتنازعة ، ويمكن الإشارة إلى أن الرهانـات التي انطلق بها التراع ليست هي الرهانات التي انتهى بها ، وهذا كذلك مرتبط بأهميـــة الرهان في فترة ما وفقدان هذه الأهمية في فترة أخرى، فالجمعية الرياضيـــة البريديـــة كانت رهانا في الستينات على اعتبار أن هذه الجمعية عبارة عن فريق لكـــرة القـــدم يجمع حوله بعض الشباب من موظفي ومستخدمي البريد، أما في نهاية السبعينات فقـد فقدت هذه الجمعية أهميتها و لم تعد مجموعتا التراع تراهنان على الســـيطرة عليـــها، وتبرز قيمة الرهانات التفسيرية في أنها تشكل ما سماه منكور أولسن M. OLSON بالمحفزات الخاصة التي تجعل الأفراد تنخرط في مسلسل الفعل الجماعي.فلجان الشؤون الاجتماعية توفر موارد مهمة وضخمة تحاول النقابات الســـيطرة عليـــها لأن نجـــاح تأسيس النقابة مرتبط بمدى قدرتها على جلب الأفراد للانخراط فيها، وهذا الانخراط لن يتم إلا عن طريق محفزات خاصة تشكل الاستفادة أو الحرمان من خدمات الشـــؤون الاجتماعية أساسا لها.

على هذا الأساس تعطى النشرات الداخلية للنقابات ومقررات المؤتمرات الوطنية أهمية كبرى لقطاع الشؤون الاجتماعية والجمعيات الموازية ، فمنذ اندلاع النزاع برزت أهمية هذه المؤسسات الاجتماعية كرهانات خاصة بالنزاع ، وكانت الانتخابات الخاصة بمجالس الشؤون الاجتماعية شبيهة بمعارك حيث تظهر فيها مجموعتا النزاع بشكل واضح جدا.

المطلب الأول : جمعيات التعاضدية .

أسست جمعيات التعاضدية منذ السنوات الأولى للحماية من طرف الموظفين الفرنسيين، بحيث قام هؤلاء بنقل التجربة الفرنسية في هذا المجال إلى المغرب .وبعد الاستقلال ، تمت مغربة هذه الجمعيات وأصبح المغاربة يسيرونها، و كان التنظيم النقابي الأول هو الاتحاد المغربي الذي كان المسير الوحيد لهذه الجمعيات ، وكان المسيرون النقابيون هم الذين يسيطرون على هذه الجمعيات ، وتم التجمعات العامة لهذه الجمعيات في خليط بين التعيين والانتخاب[56] ، خصوصا وأن الاتحاد المغربي للشغل كان النقابة الوحيدة المهيمنة.

---

56 – تواجد نقابة وحيدة بعد الاستقلال ساعد على سيطرتها على هذه التعاضديات حيث كان يقدم الاتحاد المغربي للشغل قادته لتسيير هذه التعاضدية وعندما اندلع النزاع حافظت عناصر الجامعة الوطنية للتعليم على سيطرتها على هذه التعاضديات رغم كل محاولات مجموعة عمر بن جلون.

و جمعيات التعاضدية ، كما يعرفها الفصل الأول من ظهير1968 ، بأنها تكتلات ذات هدف غير نفعي تعمل ، بواسطة مساهمات أعضائها، على تحقيق نشاطات الاحتياط والتضامن والتعاون لفائدة المنخرطين وأسرهم[57] .

وتسير هذه التعاضديات من طرف مجلس إداري منتخب في جمع عام سنوي يضم كافة أعضاء التعاضدية[58] ، فالجمعية التعاضدية العامة للتربية الوطنية أنشئت منذ 1946 وهي من أكبر التعاضديات التي كانت رهانا للتراع في قطاع التعليم.

نفس الشيء بالنسبة لتعاضدية البريد وكذا تعاضدية الكهربائيين التي أنشئت سنة 1946 ، وبعد الاستقلال أصبحت هذه التعاضدية تسير من طرف المغاربة خاصة مجموعة المحجوب بن الصديق ، وأصبحت تقدم خدمات التغطية الصحية داخل المصحات التي تتوفر عليها هذه الجمعيات ، ثم هناك خدمات كثيرة تقدمها بصفة عادية أو استثنائية كتقديم بعض القروض والقيام ببعض التدخلات ذات الطبيعة الشخصية من طرف مسيري هذه التعاضدية لصالح بعض الموظفين الذين ليسوا منخرطين في هذه الجمعيات[59] .

إلا أن اندلاع التراع أدى إلى إثارة موضوع هذه الجمعيات ، فحاولت مجموعة عمر بن جلون السيطرة على هذه الجمعيات واستطاعت أن تسير جمعية تعاضدية البريد، لكنها فشلت فيما يخص تعاضدية التربية الوطنية و تعاضدية الكهربائيين ، بل

---

[57] -ظهير رقم157.187 بتاريخ 24 جمادى 1383، 12 نونبر 1963 .

[58] -لطيفة زمامة، النظام التعاضدي في الوظيفة العمومية، شؤون إدارية عدد 2 ، 1983 الصفحة 42 .

[59] – من خلال البحث الميداني في الموضوع، وجدت كثيرا من الشهادات من رجال التعليم الذين يشيرون المساعدات التي قدمت إلى رجال التعليم كالمساعدة في إجراء عملية جراحية داخل المغرب أو خارجه رغم أن المعنيين بالأمر لم ينخرطوا في التعاضدية أو أوقفوا انخراطهم لسنوات.

وتم طرد عنصرين من تعاضدية التربية الوطنية ، حيث أصبحا من العناصر الأساسية للنقابة الوطنية للتعليم ، و قد أثيرت هذه المسألة في منشورات النقابة الوطنية للتعليم بما سمي بدمقرطة المؤسسات الاجتماعية سواء عندما اندلع التزاع أو أثناء مفاوضات 1967 و كذلك بمناسبة الحملة التي نظمتها النقابة الوطنية للتعليم حول جمعية التعاضدية العامة للتربية الوطنية في سنة 1975 .

المطلب الثاني : لجان الشؤون الاجتماعية والجمعيات الموازية .

يعرف القطاع العمومي و الشبه العمومي تواجد لجان الشؤون الاجتماعية ، وهي لجان منتخبة من طرف الموظفين و المستخدمين تقوم بتنظيم الاستفادة من بعض الخدمات ذات الطابع الاجتماعي ، كما تقوم هذه اللجان بتسيير صناديق الأعمال الاجتماعية التي يساهم العمال في تمويلها ثم المؤسسة العمومية التي يتواجد بها، ومن خلال هذه القطاعات التي حاولت دراسة التزاع فيها ، يمكن التأكيد على أن هناك لجان للشؤون الاجتماعية يبقى عملها محدودا نوعا ما كلجنة الشؤون الاجتماعية في البريد ، ثم هناك لجنة للشؤون الاجتماعية تتحكم في ميزانيات ضخمة وتقدم خدمات كثيرة إلى المنخرطين كمجلس الأعمال الاجتماعية بالمكتب الوطني للكهرباء ؛ حيث يملك هذا المجلس مراكز اصطياف متعددة تسمى بمراكز الراحة ، مثلا مركز أكادير، مركز سيدي بوزيد، مركز طنجة ... و يملك كذلك نوادي رياضية خاصة كنادي مكناس، نادي طوريطا بتطوان...

هذا و يمكن لمجلس الأعمال الاجتماعية أن ينشئ مشاريع اجتماعية لصالح العمال المنخرطين ، نذكر هنا مشاريع السكن الاقتصادي للكهربائيين، كما يقدم مجلس الأعمال سلفات ومساعدات مادية للمنخرطين.[60]

هناك أيضا جمعيات موازية يؤسسها المنخرطون في النقابات تقوم بتقديم نوع من الخدمات رغم أنها لا يمكن أن تصل إلى ما تقدمه لجنة الشؤون الاجتماعية.

فهذه الجمعيات خاضعة لظهير الحريات العامة 1958 ، ويمكن أن نذكر هنا بعض الجمعيات التي شكلت رهانات حقيقية لمجموعتي النزاع: فهناك جمعيات المخيمات الصيفية البريدية والجمعية الرياضية لمستخدمي البريد، كذلك جمعية الشبيبة الرياضية، ورغم أن جل عملها ينصب على العمل الرياضي والثقافي فإنها لعبت دورا هاما في بعض مراحل النزاع كرهان تنافس الفاعلون على الحصول عليه باعتباره موقعا كلما حصل عليه طرف ما إلا وعليه المحافظة عليه ، رغم أنه لا يمكن نكران بعض المصالح التي يمكن أن توفرها هذه الرهانات للأفراد.

هناك كذلك جمعية التضامن الجامعي المغربي وهي جمعية خاصة برجال التعليم، وتقوم هذه الجمعية بالدفاع عن رجال التعليم المنخرطون في الجمعية الذين يضطرون إلى المثول أمام المحاكم بسبب أحداث تقع لهم أثناء مزاولة مهنتهم، فالبند الثاني من قانون الجمعية يحدد أهدافها في :

« 1 – توكيل محامين للدفاع مجانا عن مشاكل المنخرطين حسب قوانين الجمعية.

---

60 –انظر النشرة الداخلية للجامعة الوطنية لعمال الطاقة بمناسبة فاتح ماي 1992 .

2 — مد يد المساعدة لأعضائها دفاعا عن شرفهم وبصفة عامة عن جميع مصالحهم المعنوية إذا رأى المجلس الإداري وجوب القيام بهذا العمل » [61].

هذه الجمعية شكلت رهان في التراع حيث كانت تسير من طرف مجموعة المحجوب بن الصديق ، ثم انتقلت إلى مجموعة عمر بن جلون كما كانت موضوعا لدعوى قضائية رفعتها مجموعة المحجوب بن الصديق ضد مسيري الجمعية الجدد .

المطلب الثالث : اللجان الثنائية .

اللجان الثنائية أو اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء هي هيئات تتكون من مندوبي العمال أو الموظفين وكذلك ممثلي الإدارة. وتلعب هذه اللجان الثنائية دورا هاما رغم الدور الاستشاري لبعض المهام التي تقوم بها؛ فمن اختصاصات اللجان الثنائية في وزارة التربية الوطنية نذكر أن هذه اللجان تتدخل في تقديم ملفات الترقية وحث الموظفين على التقدم إلى امتحانات الترقية ، وفي المكتب الوطني للكهرباء تلعب هذه اللجان دورا هاما في ترقية المستخدمين بحيث إنه يمكن أن تعرقل أي ملف سواء بعدم طرحه أو بتأخير تقديم ملفه[62] ، كما أن اللجان الثنائية لها الصفة الاستشارية إجباريا في قضايا الاستيداع أو الخروج من العمل[63] بحيث يمكن أن تسهل منح رخص الاستيداع للموظف كما يمكن أن تتدخل وتعرقل ذلك.

---

61 – مرشد المعلم، نشرة تصدرها جمعية التضامن الجامعي لموسم 1969 .1970 صفحة29 .

62 – يمكن أن نذكر هنا النفوذ الذي تتمتع به اللجان الثنائية بقطاع الطاقة حيث أنها عرقلت ترقية الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة عمر بن جلون بل وجمدت وضعية موظفين لسنوات عديدة.

63 – انظر محمد الفلاح، اختصاصات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في مجال الترقية والاستيداع والخروج من العمل، المرشد التضامني لأسرة التعليم 1998.1999.

و يتكون المجلس التأديبي من أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ، وهنا تبرز أهمية رهان اللجان الثنائية حيث يمكن أن تستعمل هذه اللجان لمعاقبة الخصوم وحماية الأتباع وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال البيانات النقابية التي تتهم الآخرين باستغلال تواجدهم داخل اللجان الثنائية لمعاقبة النقابات المنافسة[64].

وتتشكل اللجان الثنائية عن طريق الانتخابات التي يشارك فيها الموظفون ، وهذا ما يعطيها صفة الرهان ، حيث تحاول كل مجموعة نزاع السيطرة على هذه اللجان ، كما تمثل انتخابات اللجان الثنائية فرصة للتراع بوسائل مؤسساتية تسمح بقياس مدى قوة مجموعة ما وتمثل كذلك الرموز المتفق عليها بين المجموعات والدالة على انتصار مجموعة وانهزام أخرى.

64 – لاحظت أن المواجهة بين المجموعتين المتنازعتين كانت تجري حتى داخل هذه اللجان الثنائية وحتى عندما تعقد اللجان التأديبية تتم تصفية الحسابات بين المجموعتين.

الفصل الثاني:

حركية النزاع

إن النزاع الذي نحن بصدده شكل مادة غنية ، سواء من حيث حركية و نشاط الفاعلين ، أو من خلال الرهانات التي شكلت محورا للنزاع ، فمنذ 1960 – 1961 انطلق النزاع بشكل رسمي بين المجموعتين ، وتخلل هذا النزاع مراحل مهمة ، كمرحلة تأسيس نقابات مستقلة عن الإتحاد المغربي للشغل ، ثم مرحلة المفاوضات بين المجموعتين ، ثم أخيرا مرحلة القطيعة التي أدت إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نونبر 1978.

وانطلاقا من نموذج M. Olson الذي حاول أن يفسر مسلسل بناء الفعل الجماعي ، فإننا اعتمدنا في محاولة قياس هذا النموذج على النزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل من خلال ثلاثة حالات للفعل والنزاع الجماعيين على اعتبار أن هذه الحالات الثلاث تشكل مادة تجريبية للنموذج.

فالنزاع داخل قطاع البريد انطلق مبكرا منذ 1960 وتميز بتفاعل مستمر بين المجموعتين المتنازعتين ، كما تميز بمفاوضات بين الطرفين وأيضا بنجاح الفعل الجماعي الذي يمكن أن نفسر أساسه.

بالنسبة لقطاع الطاقة فتميز النزاع بفشل عملية تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء واستمرارها ، وتشكل هذه النقابة حالة مهمة لصعوبات الفعل الجماعي.

أما النزاع في التعليم فيمكن القول أن تأسيس النقابة الوطنية للتعليم كان ناجحا رغم الصعوبات التي واجهتها النقابة إلى أن استطاعت أن تهيمن على قطاع التعليم .

وهذه الحالات الثلاث هي التي سنحاول دراستها في حركية النـــزاع ومحاولـــة تفسير التباين بينها :

المبحث الأول: النزاع في قطاع التعليم.

في دجنبر 1955 تأسست الجامعة الوطنية للتعليم، وانتخبت كاتبا عاما لها إدريس المذكوري، واستطاعت أن تضم نسبة مهمة من رجال التعليم سواء بالقطاع العام والخاص. وظهر النزاع داخل الجامعة منذ إلغاء إضراب الموظفين 19 يونيو 1961[1]، حيث طالبت مجموعة عمر بن جلون بتنفيذ الإضراب، إلا أن الظهور الملموس للنزاع في الجامعة الوطنية للتعليم لن يكون واضحا إلا مع تأسيس لجان التنسيق الوطني لنقابيي التعليم في 1965، حيث أنه قبل هذا التاريخ كانت تشهد الإتحادات المحلية مصادمات بين المجموعتين غير أن مجموعة عمر بن جلون لم تستطع تحقيق ما حققته المجموعة في البريد أي السيطرة على الجامعة.

وتميز النزاع في قطاع التعليم بتواجد رهانات مهمة تمثلت في جمعيات التعاضدية وكذلك جمعية التضامن الجامعي ثم اللجان الثنائية، حيث سعت كل مجموعة للسيطرة عليها، كما تميز النزاع بإجراء فترة مفاوضات سنة 1967 بين المجموعتين ثم باستمرار النزاع مرة أخرى إلى أن تم تأسيس مركزية نقابية لعب فيها نقابيو التعليم دورا أساسيا في تأسيسها.

المطلب الأول: اندلاع النزاع.

قبل اندلاع النزاع بشكل رسمي، لابد من الإحاطة بالمقدمات التي سبقت اندلاعه. فعادة ما يعتبر المخبرون الذين عايشوا النزاع أن العامل السياسي كان وراء

[1] ـ جمعية الموظفين التي أعلنت عن الإضراب كان الكاتب العام بها هو إدريس المذكوري كما أن الوفد الذي تفاوض باسم الإتحاد المغربي للشغل كان يضم كذلك إدريس المذكوري.

اندلاع النزاع بالجامعة ، وأن هناك عناصر مدفوعة من طرف بعض قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية [2] للسيطرة على الجامعة ، إلا أن هناك أسباب أخرى ساهمت في اندلاع النزاع والمتمثلة أساسا في مراقبة مجموعة المحجوب بن الصديق توزيع المناصب داخل الجامعة الوطنية للتعليم سواء في المكتب الوطني أو اللجنة الإدارية.[3] كما أن موضوع التعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية شكل محورا هاما في النزاع ، حيث أثير منذ بدايته من خلال اتهام الجامعة الوطنية للتعليم باحتكار التعاضدية ، لأنها كانت تسيطر على المجلس الإداري [4] ، وطالبت مجموعة عمر بن جلون بإجراء انتخابات تسمح لمن يريد أن يسير هذه الجمعيات بالقيام بذلك عوض الطريقة التي كانت تتم بها انتخابات المندوبين فرفعت بذلك شعار "دمقرطة المؤسسات الاجتماعية".[5]

أما داخل مقرات الجامعة الوطنية للتعليم فقد شهدت مصادمات بين المجموعتين سواء بمناسبة التجمعات العامة أو الاجتماعات العادية ، و ظهر الإستقطاب الثنائي للمجموعتين.

فمجموعة المحجوب بن الصديق في الجامعة كان يقودها إدريس المذكوري ، و هناك العناصر التي بقيت داخل الاتحاد الوطني بعد انشقاق 30 يوليوز 1972 كأحمد

---

[2] ـــ قبل تكوين مجموعة النزاع في التعليم والبريد وقطاعات أخرى كانت تنعت العناصر التي كانت تواجه مجموعة المحجوب بمجموعة عبد الرحيم بوعبيد والفقيه البصري.

[3] ـــ أحد الفاعليين بالجامعة الوطنية للتعليم أكد لي أنه وجهت دعوة إلى مجموعة عمر بن جلون لإدماج عناصرها في اللجنة الإدارية إلا أن الذي تسلم الدعوات لم يقم بالمهمة وهو ينتمي إلى مجموعة عمر بن جلون.

[4] ـــ في 1964 تم طرد كل من أحمد الضمضومي والعربي الجابري من التعاضدية.

[5] ـــ هذا الشعار هو الذي استعمل في التعبئة لمواجهة مجموعة إدريس المذكوري.

السهيلي وأمالو ...ثم عناصر أخرى من الحزب الشيوعي المغربي كعبد المجيد الذويب وإسماعيل العلوي و كذا عناصر أخرى مستقلة .

أما في مجموعة عمر بن جلون فقد ظهر فيها أحمد الضمضومي الذي أصبح فيما بعد كاتبا عاما للنقابة الجديدة ثم هناك العربي الجابري، عبد الكريم مطيع ، صدقي محمد، حموش ، الأموي، الطاهر أبو العزة....

وفي سنة 1965 تأسست ما عرف بلجان التنسيق لنقابيي التعليم وهي إطار غير معلن عنه بشكل قانوني يقوم بتنظيم فعل نقابيي مجموعة عمر بن جلون كما تقوم بتعبئة رجال التعليم [6] ، وكان النزاع متركزا بشكل محوري في كل من الدار البيضاء والرباط.

ففي الرباط تكونت لجنة التنسيق المحلية وكانت تضم العناصر التي كانت تواجه مجموعة المحجوب بالرباط ونذكر منها حموش عبد الرحمان، الأموي، الأخضر ،منشد....

أما في الدار البيضاء وهي مكان قوة المجموعة، هناك أحمد الضمضومي، العربي الجابري، العزوزي عبد الرحمان، مطيع عبد الكريم، الطاهر أبو العزة، صدقي....

وقد قامت مجموعة عمر بن جلون بمقاطعة انتخابات اللجان الثنائية لسنة 1964، وفي أكتوبر 1965 شاركت لجان التنسيق الوطني في انتخابات اللجان الثنائية كمستقلين، واستطاعت أن تتقاسم المقاعد مع مجموعة إدريس المذكوري.

---

[6] ــ ذكر لي أحد أعضاء هذه اللجان أنه أحيانا كانت تتم لقاءاتها بالمقاهي ناهيك عن منازل المناضلين.

في نفس السنة بدأت حركة تعبئة ضد الجامعة الوطنية للتعليم ، حيث تواجدت عناصر بالدار البيضاء تنسق مع مجموعة عمر بن جلون ، وكانت من العناصر الفاعلة داخل الجامعة ، ونذكر منهم العربي بدري وأحمد الأبريزي اللذان كانا يعبئان ضد الجامعة ، غير أنهما بعد تأسيس النقابة الوطنية للتعليم رجعا إلى الجامعة الوطنية للتعليم.[7]

بالنسبة للموارد المستعملة في هذه المرحلة ، أي قبل تأسيس النقابة الوطنية للتعليم، لابد من التأكيد على دور الموارد الفردية، حيث كانت لجان التنسيق سواء بالدار البيضاء أو الرباط تستعمل موارد الأعضاء ، فاجتماعات هذه اللجان كانت تتم بمنازل الأفراد هكذا كانت لجنة الدار البيضاء تجتمع بمنزل الضمضومي و أيضا بمكتبة ثانوية ابن تومرت التي كان أحمد الضمضومي مديرا لها.

نفس الشيء بالنسبة للجنة الرباط حيث استعملت منزل عبد الرحمان حموش ، كما أن المصاريف الأخرى المرتبطة بالتنظيم كطبع البيانات والمنشورات كانت تتم تغطيتها من خلال الإمكانيات التي يراقبها أعضاء المجموعة.

في 7 يناير 1966 قررت لجنة التنسيق الوطني التهييء للمؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتعليم [8] ، الذي عقد في 20 فبراير 1966 بالرباط [9] وأسفر عن انتخاب أحمد

---

[7] ـ فيما بعد أصبح العربي بدري رئيسا الجمعية تعاضدية تأمين السيارات وهي إحدى المؤسسات الإجتماعية التي تسيرها مجموعة المحجوب بن الصديق.

[8] ـ النشرة الداخلية للنقابة الوطنية للتعليم بدون تاريخ.

[9] ـ أثناء المؤتمر برز تنافس بين مجموعة من الأفراد على قيادة النقابة الجديدة وكان التنافس يجري بين أحمد الضمضومي المدعوم من طرف عمر بن جلون وعبد الكريم مطيع المدعوم من طرف الفقيه البصري ورغم ذلك كان نقابيو الرباط يؤيدون الأخضر توفيق لمنصب الكاتب العام وفي الخير ثم تعيين أحمد

الضمضومي كاتبا عاما وعبد القادر حموش نائبا للكاتب العام ، ثم أعضاء المكتب الوطني العربي الجابري، صدقي محمد،عبد الكريم مطيع ، الطاهر أبو العزة، محمد الدويري.[10]

وعقدت كذلك النقابة الوطنية للتعليم مؤتمرها العادي الأول في 6 يوليوز 1966 بالرباط بمقر الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، كما اشتركت مع نفس النقابة في استعمال مقر زنقة أكادير بالدار البيضاء.

بالنسبة للجامعة الوطنية للتعليم ، نشير إلى بقاء عناصر من مجموعة عمر بن جلون تعمل داخل الجامعة ؛ خاصة في النقابة الوطنية للتعليم الثانوي. وكانت هناك أيضا اتصالات بالنقابيين الشيوعيين لكي يتم التحاقهم بالنقابة الوطنية للتعليم على أساس تقديم مناصب لهم داخل النقابة إلا أن الشيوعيين رفضوا الخروج من الجامعة الوطنية للتعليم.

استطاعت كذلك مجموعة عمر بن جلون السيطرة على جمعية التضامن الجامعي المغربي من خلال تواجد سابق على اندلاع النزاع لعناصر من أعضاء مجموعة عمر بن جلون كأحمد الضمضومي والعربي الجابري، فقامت الجامعة الوطنية للتعليم برفع دعوى قضائية طعنت في شرعية تمثيلية الجمعية ، لكن النقابة الوطنية للتعليم استطاعت أن تربح الدعوى وتحتفظ بالجمعية.[11]

الضمضومي كاتبا عاما. نفس التنافس يظهر في المؤتمر الوطني الأول والثاني حيث سيفشل عبد الكريم مطيع في الوصول إلى قيادة النقابة.

[10] ـــ اعتمدت على المقابلات في تحديد أسماء المسؤولين النقابيين وذلك لغياب الوثائق الرسمية للنقابة الوطنية للتعليم وتماطل البعض في تزويدي بالمعلومات.

[11] ـــ أسست الجامعة الوطنية للتعليم جمعية أخرى سمتها جمعية التضامن الجامعي العام.

المطلب الثاني : المفاوضات.

على إثر اعتقال المحجوب بن الصديق والحكم عليه ب 18 شهرا سجنا نافذة ، بدأت لقاءات بين قيادة الإتحاد المغربي للشغل وقيادة الإتحاد الوطني أو بالأحرى جناح عبد الرحيم بوعبيد، حيث أسفرت هذه اللقاءات على الإعلان عن قرارات 11 غشت 1967 [12] ، ونصت الوثيقة الصادرة عن هذه المفاوضات على تشكيل « مثلث تنفيذي من أعضاء الكتابة العامة مركب من الإخوان عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، المحجوب بن الصديق » ويحمل هذا المثلث التنفيذي اسم « المكتب السياسي كما يحمل كل من أعضاءه الثلاثة لقب الكاتب العام للاتحاد الوطني » [13] كما أن القرار أكد على « أن مبدأ الوحدة النقابية والاستقلال النقابي مبدآن مقدسان لا يجوز المساس بهما في أي حال من الأحوال.

ومن حق العمال وحدهم أن ينظموا أنفسهم مهنيا كما شاءوا وأن يستخدموا جميع القرارات وباستقلال تام وبلا تدخل من أي كان في أي شيء من شؤونهم المهنية والنقابية ».[14]

وبهذا الاتفاق السياسي ستبدأ في قطاع التعليم مفاوضات بين مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون ، حيث عقد لقاءات متعددة في المقر العام للاتحاد المغربي للشغل بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء ، و تم تعيين أرسلان الجديدي

---

[12] ــ قرارات اللجنة الإدارية الوطنية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية أنظر : من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الإشتراكي 1959 ــ 1974 وثائق، دار النشر المغربية صفحة 88. 90 .

[13] ــ مرجع سابق، صفحة 89 .

[14] ــ مرجع سابق، صفحة 90.

كمنسق بين المجموعتين المتفاوضتين، وشارك في هذه المفاوضات المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم وأعضاء من المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم.

وتمحورت النقاشات حول النقط التالية :

1 – إقامة أجهزة موحدة تمثل فيها المجموعتان تحت قيادة الاتحاد المغربي للشغل وفي إطار الجامعة الوطنية للتعليم.

2 – كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر الجامعة الوطنية للتعليم على أساس حضور مندوبين منتخبين من القاعدة .

3 – طالبت النقابة الوطنية للتعليم بانتخاب المؤسسات الاجتماعية ، وهي أساسا التعاضدية العامة للتربية الوطنية، في حين رفضت الجامعة الوطنية للتعليم مناقشة موضوع التعاضدية في المفاوضات على أساس أن التعاضدية جمعية تهم المنخرطين فقط ولا علاقة للأجهزة النقابية بمصيرها .

4 – طالبت مجموعة المحجوب بن الصديق حل النقابة الوطنية للتعليم وطالبت بدخول أعضاء النقابة إلى الجامعة الوطنية للتعليم كأفراد لا كنقابة وهيئة ، كما كانت تطرح مجموعة عمر بن جلون، وفي الأخير تم الإتفاق على انتخاب فروع الجامعة الوطنية للتعليم على أساس عقد مؤتمر الوحدة بين المجموعتين كما جرى في البريد .

ثم بدأت عملية إعادة هيكلة فروع الجامعة الوطنية للتعليم تحت إشراف كل من إدريس المذكوري وأحمد الضمضومي وسجلت هذه العملية تقدم مجموعة عمر بن

جلون في مجموعة من الفروع خاصة في كل من فرع فـــاس، المحمديـــة، الشـــاون، الجديدة، الدار البيضاء .

أما مجموعة المحجوب بن الصديق فتقدمت في طنجة وجزء من الدار البيضاء [15].

واتضح أن عملية إعادة هيكلة الفروع لن تكون في صالح مجموعة المحجوب فتـــم توقيف عملية الهيكلة وانطلق مرة أخرى التراع ولكن هذه المرة بسبب توقف عمليـــة انتخاب فروع الجامعة الوطنية للتعليم، ورغم كل الاتصالات التي تمت بين كل مـــن إدريس المدكوري وأحمد الضمضومي ، فإن مجموعة عمر بن جلون رجعت إلى النقابـة الوطنية للتعليم بعد اجتماع الرباط الذي تم بمترل عبد القادر حموش رغـــم معارضـة عمر بن جلون لهذه الخطوة .[16]

المطلب الثالث: استمرار التراع.

رغم الجمود الذي عرفه العمل النقابي عامة ما بين سنتي 1967 و 1970 ، فـــإن سنة 1972 ستعرف حدثا هاما أثر على مجرى التراع تمثل في الإضراب الذي أعلنـــت عنه الجامعة الوطنية للتعليم بتاريخ 21 دجنبر 1972 والذي تبنته كذلك النقابة الوطنيـــة للتعليم ، وفتحت مفاوضات بين الجامعة الوطنية للتعليم والحكومة انتـــهت بتوقيـــع

---

[15] ــ أشارت نشرة داخلية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى أن الإنتخابات توقفت عندمـــا تـــم هيكلـــة 9 فروع من فروع الجامعة الوطنية للتعليم، أنظر نشرة داخلية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية اللجنة الإداريـــة الوطنية غشت 1972.

[16] ــ كان عمر بن جلون رافضا لعملية الرجوع إلى النقابة الوطنية للتعليم وكان يرى أن علـــى مجموعتـــه في التعليم أن تعمل داخل الإتحاد المغربي للشغل مهما كانت الظروف.

بروتوكول اتفاق حول مجموعة من المطالب في 20 دجنبر 1972[17]، إلا أن مجموعة عمر بن جلون رفضت البروتوكول وقامت بحملة تشهيرية ضد قيادة الجامعة الوطنية للتعليم سواء داخل الجامعة أو خارجها [18] ، وكان هدف الحملة حسب الجامعة الوطنية للتعليم هو استقطاب الأتباع وتحطيم الخصوم في وقت واحد [19]، وبالفعل ساهمت هذه الحملة في خروج مجموعة من أطر الجامعة من الإتحاد المغربي للشغل وسمحت كذلك لمجموعة عمر بن جلون من الخروج من الجمود الذي عانت منه.

وفي 11 سبتمبر 1975 قامت كذلك مجموعة عمر بن جلون بحملة منظمة أخرى كان موضوعها جمعية التعاضدية العامة للتربية الوطنية ، حيث أرسلت مذكرة إلى كل من وزير المالية ووزير الشغل ووزير الشؤون الاجتماعية طالبت فيه بتطبيق الفصل 26 من ظهير 16 نونبر 1963 الذي يعطي للوزارة الوصية الحق في أن تعين متصرفا أو عدة متصرفين مؤقتين إذا كان السير العام للتعاضدية تشوبه مخالفات خطيرة ، كما قامت بفتح عرائض لجمع التوقيعات من منخرطي التعاضدية.[20]

واتهمت مجموعة عمر بن جلون مسيري التعاضدية الذين ينتمون إلى مجموعة المحجوب بن الصديق بسوء تسيير التعاضدية وباستغلال مواردها لتقوية موارد النقابة،

---

[17] ــ أحد الفاعلين الذي حضروا المفاوضات أكد أن الجامعة الوطنية للتعليم حصلت على 70 % من المطالب التي سيطرت من طرف الجامعة كما أكد على أن المتفاوضين من طرف الحكومة كانوا يقومون باستشارات متواصلة أثناء المفاوضات مع السلطات العليا في البلدان ليبرز الأهمية التي إكتساها الإضراب نظرا للظروف العامة التي عرفها المغربي في تلك السنة.

[18] ــ نشير هنا إلى أن التعبئة ضد قيادة الجامعة انطلقت من خارج الجامعة وكذلك من داخل الجامعة من خلال العناصر التي بقيت تعمل داخلها وهي تنتمي إلى مجموعة عمر بن جلون.

[19] ــ أنظر منشور تحت عنوان: الجامعة الوطنية للتعليم 20 سنة في خدمة التعليم وأسرة التعليم، ص: 77.

[20] ــ نص المذكرة يتحدث عن 5000 منخرط أنظر.

وطالبت النقابة الوطنية للتعليم ب "دمقرطة المؤسسات الاجتماعية".[21]

أما النتائج الملموسة لهذه الحملة فتمثلت في سيطرة النقابة الوطنية للتعليم على انتخابات اللجان الثنائية واستقطاب عدد مهم من رجال التعليم ، ودخول بعض المجموعات السياسية إلى النقابة الوطنية للتعليم[22]، ثم بدأت عملية التفكير في القطيعة مع الإتحاد المغربي للشغل والعمل على تأسيس مركزية نقابية منافسة للاتحاد المغربي للشغل.

وفي 24 يونيو 1978 عقد المؤتمر الإستثنائي للنقابة الوطنية للتعليم ، حيث تم التخلي عن الرابط بين الإتحاد المغربي للشغل والنقابة الوطنية للتعليم من خلال البند الخامس من القانون الأساسي الذي يشير إلى أن « النقابة الوطنية للتعليم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة وهي تحتفظ بحق الانتماء إلى الإتحاد المغربي للشغل وتعمل على تحقيق الشروط الموضوعية لممارسة الديمقراطية داخل الاتحاد المغربي للشغل حسب المبادئ المنصوص عليها في البند الرابع »[23] ، ثم بدأت عملية التحضير للمؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي ستلعب فيه النقابة الوطنية للتعليم دورا أساسيا.

---

[21] ــ هذه الحملة قامت بتوجيه من عمر بن جلون الذي كان يشرف على إعداد ملف المذكرة الموجه إلى الحكومة والتي ستطبع وتوزع على رجال التعليم والمعروف في أدبيات النقابة بالكتاب الأحمر.

[22] ــ أصبحت النقابة الوطنية للتعليم تتوفر على أكثر من 52 فرعا واستطاعت أن تستقطب المجموعات اليسارية التي كانت تنشط في الجامعات.

[23] ــ أنظر القانون الأساسي في وثيقة.. أشغال المؤتمر الوطني الرابع للنقابة الوطنية للتعليم صفحة 167 بدون تاريخ نشر.

المبحث الثاني : النزاع في قطاع البريد .

تأسست الجامعة الوطنية للبريد في 1958 أي بعد الإستقلال واستفادت من الإمكانيات المادية والمعنوية التي كانت توفرها وزارة البريد، حيث أن المؤتمر التأسيسي انعقد بالدار البيضاء بحضور وزير البريد ورؤساء المصالح بالوزارة « التي جعلت رهن إشارة المؤتمر إمكانيات مادية هائلة، وقد تمخض عن هذا المؤتمر تأسيس جامعة وطنية للبريد تتوفر على مجموعة من التجهيزات وعلى 16 منقطعا مداوما وعلى سيارات تزود مجانا بالوقود كما منحت اعتمادات مالية ومعنوية كبيرة وخولت لها سلطة التدخل المباشر في التسيير الإداري، إلى حد أنها كانت توظف من تشاء دون استشارة وزير البريد نفسه ».[24]

وكما وضحت الوثيقة السابقة فإن الجامعة الوطنية للبريد تمتعت بدعم رسمي وبإمكانيات مادية مهمة، وبالنسبة للنزاع الذي سيعرفه قطاع البريد فلا بد من الإشارة أن الأحداث ووقائع النزاع متعددة وكثيرة ، لذلك فمحاولة الإحاطة بهذا النزاع ستكون انتقائية وسيتم التعامل مع التفاعل بين الفاعلين بشكل أساسي الذي سيساهم في تركيب وبناء صورة تقريبية لما جرى ، وقد وجدت من خلال البحث في الوثائق أو البحث الميداني أن هناك حالات كثيرة للعنف وكذلك الدعاية والدعاية المضادة كسلاح يتم التعامل به بين الفاعلين ، ولن أهتم بهذه الحالات إلا إذا ارتبطت بعنصر يمكن أن يفسر عنصر من عناصر النزاع .

---

[24] ــ وثيقة بعنوان : مشروع أرضية تقدم للمؤتمر الإستثنائي حول تجربتنا النقابية في قطاع البريد، المؤتمر الإستثنائي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد الدار البيضاء 7 و 8 يناير 1978.

المطلب الأول: اندلاع النزاع.

إن الإرهاصات الأولى للنزاع تمثلت في التوترات التي حصلت بين مجموعة المحجوب بن الصديق وعمر بن جلون منذ 1959، حيث أشارت نشرة البريديين إلى ظهور أزمة داخل الجامعة الوطنية للبريد[25] ، تمثلت في محاولة المحجوب تثبيت عناصر موالية للمجموعة داخل الأجهزة الوطنية للجامعة الوطنية للبريد مما جعله يصطدم مع مجموعة عمر بن جلون.

واندلع النزاع بشكل رسمي مع إلغاء إضراب الموظفين ليوم 19 يونيو 1961 ، حيث أن إلغاء الإضراب جعل مجموعة عمر بن جلون تعلن عن رفضها للخط العام الذي اتبعته مجموعة المحجوب وتطالب بالتصعيد، واعتبرت المجموعة أن الإضراب العام في الوظيفة العمومية كان يمكن أن يشكل وسيلة لتحقيق فعل سياسي عام ، وأنه على قيادة الإتحاد المغربي للشغل أن تقوم بإدخال بعض المطالب السياسية في مطالبها العامة.[26]

و بمناسبة المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد المنعقد في 7 و 8 أكتوبر 1961 ظهر توتر آخر بين المجموعتين ، حيث رفضت مجموعة المحجوب تزكية 101 من المؤتمرين اعتبرهم موالين لمجموعة عمر بن جلون ، في حين احتجت مجموعة عمر بن جلون على أن المؤتمرين منتخبين من القاعدة وأن هدف المحجوب هو مراقبة تعيين المؤتمرين وبالتالي مراقبة مؤتمر الجامعة الوطنية للبريد، وانتهى المؤتمر باتفاق بين

---

25 — la voix du postier septembre 1965. Bulletin intérieur de la fédération national du personnel des PTT, éédition spécial, page 6.

26 — WATERBURY (J), Op. Cit., page 251.

المجموعتين من خلال إدماج ثلاث عناصر من مجموعة المحجوب بن الصديق داخل اللجنة الإدارية[27].

وتم كذلك في نهاية هذا المؤتمر تفويض المكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد للتعبئة للإضراب داخل قطاع البريد ، وتم تحديد تاريخ 20 دجنبر 1961 كبداية للإضراب، وهنا مرة أخرى بدأت مجموعة من الاتصالات بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون على أساس التراجع عن الإضراب[28]، ولكن مجموعة عمر بن جلون تمسكت بالإضراب. واستمر الإضراب لمدة يومين ونصف حيث اتهمت مجموعة عمر بن جلون قيادة الإتحاد المغربي للشغل بتكسير الإضراب والقيام بمفاوضات فرضت نتائجها على المكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد[29]، وفي سنة 1962 شهد قطاع البريد جمودا للنزاع وهذا راجع إلى أمرين اثنين :

أولا: عقد المؤتمر الوطني الثاني للإتحاد الوطني للقوات الشعبية حيث وقع في يناير خلاف حاد بين المجموعتين، حيث أعلنت مجموعة المحجوب بن الصديق عن رفضها لتشكيل خلايا حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، خاصة مجموعة عمر بن جلون، داخل الجهاز النقابي، وطالبت المجموعة بمعاقبة الذين يخرقون مبدأ استقلالية النقابة وأدى هذا التوتر إلى الدخول في مفاوضات بين الجانبين أفضى إلى الإتفاق على وقف عمليات الاختراق ، كما تم اقتسام مقاعد الكتابات العامة الجهوية للإتحاد الوطني

---

27 — La voix du postier septembre 1965, op. Cit., Page 7.

28 — الإتصالات استمرت يوما كاملا، 19 ديسمبر 1961.

29 — La voix du postier septembre 1965, Op. Cit., Page 8.

للقوات الشعبية بين المجموعتين[30] ، وعقد المؤتمر بالفعل في مـــاي 1962 بعـــد أن تم اقتسام أعضاء المؤتمر مناصفة.[31]

ثانيا: إن سنة 1962 كانت سنة التهييء والتحضير لعقد المؤتمر الوطني الثـــالث للإتحاد المغربي للشغل ، إلا أنه في نونبر ظهر مرة أخرى النزاع بشكل حـــاد بنفـــس المناسبة أي التهيئ للمؤتمر ، حيث عينت الجامعة الوطنية للبريد ثمانية مؤتمرين لحضـــور المؤتمر ، لكن مجموعة المحجوب بن الصديق رفضت تزكيتهم، وفي 28 دجنـــبر مـــن نفس السنة أرسلت مجموعة عمر بن جلون برقية إلى المحجوب بن الصديق تعلن فيـــها عن رفضها لتعيين المؤتمرين من طرف قيادة الإتحاد المغربي للشغل وتطالب بانتخـــاب مؤتمرين من طرف تجمع عام للفروع المحلية الوطنية للبريد[32]. وأمام عدم حصول وفـــد الجامعة الوطنية للبريد -مجموعة عمر بن جلون- على تزكية قيادة الإتحـــاد المغـــربي للشغل ودعوة لحضور المؤتمر قررت المجموعة الحضور إلى المؤتمر بـــدون اســـتدعاء أو دعوة. وفي 3 يناير 1963 اجتمع المندوبون الثمانية وحاولوا الدخول إلى مقر الإتحـــاد المغربي للشغل بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء، إلا أنهم منعوا من الدخول في حين تم اعتقال عمر بن جلون داخل مقر الإتحاد المغربي للشغل والتحفظ عليه حـــتى نهايـــة المؤتمر.[33]

---

[30] ــ أنظر الإتحاد الوطني للقوات الشعبية اللجنة الإدارية الوطنية وقرارات 30 يوليوز نشرة داخلية.

[31] ــ المرجع السابق.

[32] ــ La voix du postier, septembre 1965, op. Cit., Page 11

[33] ــ تم استعمال العنف في حق عمر بن جلون وقد أكد أحد أعضاء مجموعة المحجوب بـــن الصديـــق أن قيادة الإتحاد المغربي للشغل بلغها أن هناك محاولة للاستيلاء على قيادة الإتحاد المغربي للشغل من خـــلال المؤتمر ومن تنفيذ مجموعة عمر بن جلون، لذلك قامت مجموعة المحجوب بمنعهم من حضـــور المؤتمـــر والتحفظ على عمر بن جلون.

وفي 7 يناير 1963 أعلنت مجموعة المحجوب بن الصديق عن طرد قيادة الجامعة الوطنية للبريد من الإتحاد المغربي للشغل، وفي 12 يناير أرسل محمد عبد الرزاق رسالة إلى وزير البريد يعلن فيها عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعيين لجنة مؤقتة للتسيير والتنظيم تمثل موظفي البريد[34]، وبنفس التاريخ تدعو مجموعة عمر بن جلون من خلال المجلس الوطني للجامعة الوطنية للبريد مجموعة المحجوب بن الصديق إلى الحضور إلى اجتماعها ليوم 12 و13 والتفاوض لحل المشاكل التي تربط بين المجموعتين.

وشكلت كذلك مجموعة عمر بن جلون لجنة للدخول في حوار ومفاوضات مع المحجوب بن الصديق إلا أن هذا الأخير رفض استقبال الوفد بصفتهم أعضاء بمكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد ، وقبل مقابلتهم بصفتهم الشخصية.

وفي 2 مارس تمت مقابلة بين وفد من مجموعة عمر بن جلون و المحجوب بن الصديق ، واقترحت المجموعة على المحجوب بن الصديق تشكيل لجنة مشتركة متكونة من أعضاء المجموعتين للتهيئ لمؤتمر الجامعة الوطنية للبريد ومراقبة الإنتخابات الداخلية في مختلف الفروع المحلية[35]. لكن على إثر إرسال المحجوب دورية داخلية للإتحاد المغربي للشغل تعلن عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعيين لجنة التسيير والتنظيم من الموالين لمجموعته احتد النزاع ، مما أدى إلى محاصرة مجموعة عمر بن جلون وعدم استفادتها من المقرات التي تعمل بها داخل الإتحادات المحلية، وهذا ما جعل مجموعة

---

[34]ـ الطليعة عدد 12-1-1963.

[35]ـ رسالة مفتوحة إلى المحجوب بن الصديق من طرف الكاتب العام للجامعة الوطنية للبريد بوشعيب وصفي بتاريخ 27 مارس 1963 أنظر صوت البريد، نشرة داخلية للجامعة مارس 1963.

المحجوب تستعمل المقرات التي تقع خارج الإتحادات المحلية كمقر الدار البيضاء بزنقة شوب CHOPPÉ.

هذا الوضع الذي عاشته مجموعة عمر بن جلون دفعها إلى نشر نداء تضامن موجه إلى الجامعات الوطنية وإلى فروع الإتحاد المغربي للشغل تشن من خلاله هجوما عنيفا على

مجموعة المحجوب، وتطلب من العمال الوقوف ضد قيادة الإتحاد المغربي للشغل.[36]

وفي 2 أكتوبر 1963 تقدمت المجموعة التي طردت من الإتحاد المغربي للشغل إلى لجنة النزاعات داخل النقابة[37]، ثم في 5 أكتوبر التحقت مجموعة عمر بن جلون بمقرات الإتحاد المغربي للشغل وذلك للعودة والعمل من داخل المركزية النقابية و كان هدف المجموعة التهيئ لانتخابات اللجان الثنائية لسنة 1963 حيث كانت تقدم لائحة موحدة ووحيدة من طرف الإتحاد المغربي.

لكن المحجوب ، الذي كان خارج المغرب ، عارض بعد عودته رجوع مجموعة عمر بن جلون للعمل داخل الإتحاد المغربي للشغل[38]، مما جعل الأمور تعود إلى نقطة البداية عندما اشترط على مجموعة عمر بن جلون حل الجامعة الوطنية للبريد ثم تكوين جامعة أخرى بعناصر أخرى، كما أن لائحة المرشحين لانتخابات اللجان الثنائية ستعد من طرف مجموعة المحجوب بن الصديق وهذا ما رفضته مجموعة عمر بن

---

36 ـ أنظر نداء من أجل تضامن العمال المرجع السابق.

37 ـ المطرودون هم بوشعيب وصفي، الفيلالي إدريس الطبيعي، القادوري، عمر بن جلون هذا الأخير كان معتقلا فيما سمي آنذاك بحادثة المؤامرة.

38 ـ إتهمت مجموعة عمر بن جلون أنها استغلت تواجد المحجوب بالخارج للتأثير على النزاعات داخل الإتحاد المغربي للشغل.

جلون، فتم في 9 نونبر اجتماع المجلس الوطني للجامعة الوطنية للبريد والذي قرر تأسيس إطار قانوني للمشاركة في انتخابات اللجان الثنائية بالبريد بما أن القانون لا يسمح بالمشاركة في هذه الانتخابات إلا للوائح تقدمها النقابات.

وتم تأسيس الإتحاد المغربي لمستخدمي البريد و جرت الإنتخابات بلائحتين ، لائحة تمثل مجموعة عمر بن جلون ولائحة أخرى تمثل مجموعة المحجوب، وانتهت هذه الإنتخابات بفوز لائحة عمر بن جلون بأغلبية مقاعد اللجان الثنائية ، وبذلك أصبحت المجموعتان المتنازعتان مكتملتين بشكل واضح كمجموعة نزاع، وهنا تبدأ مرحلة أخرى من النزاع حيث أنه في 23 و24 ماي 1964 أسست مجموعة عمر بن جلون الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كنقابة مستقلة عضويا عن الإتحاد المغربي للشغل رغم أن القانون الأساسي لهذه النقابة ينص على أن « تبقى الجامعة منضوية إلى الإتحاد المغربي للشغل في انتظار أن تطبق الديمقراطية الداخلية في تلك المنظمة ».[39] ويعلن برنامج الجامعة الجديدة على أن « الجامعة تلتزم بالصراع لتحقيق الديمقراطية داخل الإتحاد المغربي للشغل » كذلك يبرر البرنامج تواجد الجامعة خارج الإتحاد المغربي للشغل بأنه اضطراري وبأن ذلك سيساعد الرفاق المناضلين الجديين الباقين داخل الإتحاد المغربي للشغل في تخليصه من الإنتهازيين الذين يسيرونه « وعندما تحقق هذه النتيجة سنكون مسرورين للإلتحاق بمكانة الشرف التي هي مكانتنا » .[40]

[39] ـــ القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد بدون تاريخ إصدار.

[40] ـــ La voix du postier septembre,1965, op. Cit., Page 32.

وطالبت مجموعة عمر بن جلون من المناضلين "الجديين" النضال من داخل الإتحاد المغربي للشغل وتحقيق الديمقراطية الداخلية.[41]

وفي 22 ماي 1965 اتخذ المجلس الوطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد قـــرارا فوض من خلال المكتب الوطني الاتصال بالإتحاد المغربي للشغل للتفاوض مع تحديـــد قاعدة يتم على أساسها التفاوض ونص القرار على التالي :

1 – الجامعة الحالية "مجموعة المحجوب" التي ليست لها أي تمثيلية حسب مـــا وضحته الإنتخابات المتتالية لموظفي إدارة البريد.

2 – تنظيم مؤتمر وطني يكون أعضاؤه منتخبين ديمقراطيا في كل فرع محلي.

3 – مراقبة عمليات الإنتخابات المحلية من طرف لجنة لها كافة الصلاحيـــات متكونة من ستة عناصر ؛ ثلاثة معينين من طرف الجامعة "مجموعة عمر بن جلـــون" وثلاثة معينين من طرف المسؤولين الحاليين للإتحاد المغربي للشغل.

4 – هذه اللجنة ستقوم بتنظيم المؤتمر في أدق تفاصيله و السهر على الحفـــاظ على المبادئ الديمقراطية في كل المسطرة المتبعة لتنظيم المؤتمر.

5 – تفوض للمكتب الوطني الحالي التطبيق الصارم لهذه التوصيات.[42]

وبالفعل تمت لقاءات بين مجموعة عمر بن جلون ومجموعة المحجـــوب في شـــهر يونيو 1965 سواء بمقابلة مع كل من محمد بن عبد الرزاق أو المحجوب بن الصديـــق ، إلا أن هذه الإتصالات انتهت بالفشل لتنتهي معها مرحلة من مراحل النزاع وتنطلـــق

---

[41] – La voix du postier septembre, 1965, op. Cit., Page 32.

[42] – La voix du postier, septembre, 1965, op. Cit., Page 35.

مرحلة أخرى توجت بمفاوضات أعمق وأكثر جدية من المفاوضات السابقة ، وهـــذا ما سنراه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : المفاوضات.

أولا لابد من الإشارة إلى السياق الخاص للمفاوضات وسنركز على الوضعيـــة التي عاشتها مجموعة عمر بن جلون التي استطاعت أن تؤسس نقابة مستقلة : الجامعـة الوطنية لمستخدمي البريد، فقد عانت مجموعة عمر بن جلون من الصعوبات الماديــة التي تمثلت أساسا في حرمانها من استعمال مقرات الإتحاد المغربي للشغل ممـــا جعـل المجموعة تستعمل مقرات أخرى خارج المقرات العامة الإتحاد المغربي للشـغل سـواء بالرباط أو الدار البيضاء رغم المشاكل التي عانت منها مجموعة عمر بن جلون فيمـــا يخص تأدية نفقات التسيير خاصة تأدية واجب كراء مقـر الفـرع المحلـي للربـاط وسلا.[43]

كما أن خروج مجموعة عمر بن جلون من مقرات الإتحاد حرمها مـــن فرصـة الإتصال المباشر مع عمال الإتحادات المحلية، أي أنها فقدت شبكة هامة من الإتصـالات مما جعلها تعيش حصارا وانعزالا أشارت إليه إحـــدى نشـرات الجامعـة الوطنيـة لمستخدمي البريد.[44]

---

[43] ــ أصدر الإتحاد المحلي بيانا دعا فيه البرديين إلى شراء بطائق الإنخراط لتسديد متأخرات كراء مقـــر الفرع المحلي للرباط وسلا أنظر : صوت البريدي، عدد رقم 1 سنة 1966.

[44] ــ نفس المرجع السابق.

وفي هذه الظروف سيعقد المؤتمر الوطني الثاني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 18 و19 مارس 1967 دون أن يغير في التوجه العام أو المواقف المتخذة ضد مجموعة المحجوب بن الصديق، وأسفر هذا المؤتمر على تشكيل مكتب وطني كالتالي :

- وصفي بوشعيب الكاتب العام
- فيلالي طبيعي إدريس الكاتب العام المساعد الأول
- نصوح محمد: المساعد الثاني
- المالكي عبد الكبير: أمين الصندوق
- الخمسي عبد السلام: أمين الصندوق المساعد
- لعبيد الشريف: مكلف بالأرشيف
- لودي بوميغت: كاتب
- نكاوي مصطفى: كاتب درجة الموظفين
- فيدودي محمد: كاتب درجة التقنيين.[45]

وفي 21 و22 أكتوبر 1967 فوضت اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد إلى المكتب الوطني فتح مفاوضات مع المكتب الوطني للإتحاد المغربي للشغل[46]، وانطلقت المفاوضات بمقر الإتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء شارع الجيش الملكي.[47]

---

45 ــ أشرت إلى أسماء المكتب الوطني لأن بعض أعضائه ستنتقل فيما بعد إلى مجموعة المحجوب بن الصديق.

46 ــ أكد لي أحد المخبرين الذين حضروا المفاوضات أنهم استقبلوا من طرف عبد الرحيم بوعبيد قبل ذهابهم للتفاوض، حيث طلب منهم إنجاح المفاوضات لأن الحكم سيقوم بتصفية النقابة وأن عليهم حماية إرث الحركة الوطنية للإتحاد المغربي للشغل.

وقد تركزت المفاوضات بين المجموعتين حول الطرق التي سيتم بها إدماج مجموعة عمر بن جلون داخل الإتحاد المغربي للشغل على أساس إدماج أعضاء المجموعتين في قطاع البريد داخل نقابة قطاعية واحدة اعتبارا لكون الجامعة الوطنية للبريد هي الأصل.

واقترحت مجموعة عمر بن جلون عقد مؤتمر للجامعة يتم فيه إدماج عناصرها داخل الجامعة الوطنية للبريد[48]، وتم تعويض الإقتراح الأول بخيار عقد اجتماع موسع للمجلس الوطني يتم فيه إدماج كافة عناصر المجموعتين في قطاع البريد، و هنا برز أيضا عدم اتفاق بين المجموعتين على اقتسام المناصب في اللجنة الإدارية والمكتب الوطني.[49]

وصدر بيان في 26 نونبر 1967 يلخص مسار المفاوضات بين المجموعتين، ويحدد النقط التي يتم التفاوض عليها في ذلك التاريخ حيث أكد البيان « ...لذلك فإن حل مشكل جامعتنا لا يجب أن ينظر إليها على أنها مسألة نزاع بين أشخاص مجموعتين متنافستين، بالنسبة إلينا الأساسي هو الحصول على الضمانات الكافية :

أولا : مؤتمر ديمقراطي يتم عقده في أقرب الآجال لكي يقوم البرديين بانتخاب ممثليهم في الجمع العام.

---

47 ـــ حضر المفاوضات أعضاء المكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد وكذلك أعضاء من المكتب الوطني للإتحاد المغربي للشغل كإدريس المذكوري، السهيلي، الزحزوحي، الفشتالي... كما حضر محمد عبد الرزاق في بداية الإجتماع ثم انسحب فيما بعد.

48 ـــ أشارت مجموعة عمر بن جلون في نشرة صوت البريدي نونبر 1967 على التخلي عن هذا المقترح وذلك للوقت الذي سيتطلبه عقد مؤتمر وطني.

49 ـــ نفس المرجع السابق.

ثانيا : هذا المؤتمر يجب التحضير له بنزاهة وبطريقة شاملة...

إن المجلس الوطني الموسع واللجنة الإدارية والمكتب الفيدرالي الذين هم موضوع المفاوضات الحالية ، يجب أن يكونوا كحلول استثنائية وهدفهم هو التهيئ للمؤتمر...».[50]

هكذا تحول الرهان حول من ستؤول إليه مهمة مراقبة المؤتمر الذي سيتم التفاوض بشأنه ، وبالتالي سيحصل على الحصة الأكبر من أجهزة الجامعة ، سواء منها اللجنة الإدارية أو المكتب الوطني ، وبالفعل خرج المتفاوضون باتفاق عرف ببروتوكول 1967 [51] يمكن تلخيصه على الشكل التالي:

1 – عودة أعضاء الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد إلى الإتحاد المغربي للشغل كأفراد لا كمنظمة[52].

2 – تحقيق الوحدة بين الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد والجامعة الوطنية للبريد وذلك عبر عقد مؤتمر وطني.

3 – حل الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد ببلاغ يرسل إلى السلطات المحلية[53].

---

50 __ La voix du postier, Novembre 1967.

51 __ تم التوقيع على البروتوكول المذكور في دجنبر 1967 وذلك لوقف النزاع بين الجانبين.

52 __ مجموعة المحجوب بن الصديق لم تعترف بوجود جامعة مستقلة عن الإتحاد المغربي للشغل.

53 __ الجامعة الوطنية لمستخدمي للبريد هي النقابة الجديدة التي أسستها مجموعة عمر بن جلون.

و تم عقد مؤتمر وطني للجامعة الوطنية للبريد بتاريخ 26 و 27 أكتوبر 1968 حيث افتتح المؤتمر من طرف أحد أعضاء المكتب الوطني للإتحاد المغربي للشغل و هو الفشتالي و تم خلال هذا المؤتمر إقتسام المناصب القيادية على الشكل التالي :

- الكاتب العام : وصفي بوشعيب
- التباي
- أمين الصندوق : فريات
- أمين الصندوق المساعد : المالكي عبد الكبير
- كتاب الفروع : غراس، قدوري لخضر، سالي
- مستشارون : لعبيد الشريف ، أحمد البوزيدي ، ملكاوي

ويمكن مقارنة لائحة المكتب الوطني مع المكتب الوطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، حيث أن أسماء غابت عن المكتب الوطني الحالي وأسماء أخرى تسلقت المراتب في هذا المؤتمر، وهذا الوضع هو الذي سيكون له تأثير في خيارات الفاعلين التي ستتبع عقد المؤتمر والأحداث الأخرى إلى أن تم إقرار الإنفصال العضوي لمجموعة عمر بن جلون في البريد عن الإتحاد المغربي للشغل.

المطلب الثالث: استمرار النزاع.

بعدما تم توقيع بروتوكول المصالحة وانعقاد مؤتمر الجامعة الوطنية للبريد ، بدأت مجموعة عمر بن جلون تعمل داخل مقرات الإتحاد المغربي للشغل ،و أصبحت تشارك حتى في الأنشطة الوطنية للإتحاد وليس في قطاع البريد وحده.

إلا أن الإتفاق لم يقض على المصالح المتعارضة بين المجموعتين ، حيث يظهر النزاع في كل مناسبة[54] ، بل أن الإتفاق ساهم في جعل مجموعة المحجوب تعمل على استقطاب عناصر من مجموعة عمر بن جلون خصوصا العناصر التي فقدت مواقعها منذ مؤتمر مارس 1967 ومؤتمر أكتوبر 1968[55] ، و أصبح الفاعلون ينتقلون من مجموعة إلى أخرى وأصبحت مجموعة النزاع الخاصة بكل من عمر بن جلون والمحجوب بن الصديق تتشكل من عناصر جديدة يتم إستقطابها، ورغم هذا المعطى فقد كانت وتيرة النزاع غير نشيطة وذلك للجمود الذي عرفه المحيط السياسي والإجتماعي ما بين سنوات 70 و72 .

وفي 1973 وعلى إثر المؤتمر الوطني الرابع للإتحاد المغربي للشغل ، ظهر مرة أخرى النزاع عندما رفضت مجموعة المحجوب حضور عناصر من مجموعة عمر بن جلون في المؤتمر خاصة أحمد البوزيدي والعبيد الشريف اللذين اتهما بمحاولة إفشال المؤتمر، وبعد مفاوضات بين المجموعتين تم الإتفاق على حضور ممثلي مجموعة عمر بن جلون على أساس شروط.[56]

وفي نفس السنة قامت مجموعة عمر بن جلون بمحاولة عقد مؤتمر الجامعة الوطنية للبريد بتاريخ فبراير 1973 ، إلا أنها فشلت في ذلك وقامت مجموعة المحجوب في

---

[54] ـــ كلما تعلق الأمر بانتخابات الجمعيات الموازية أو التعاضدية إلا وظهرت التناقضات بين المجموعتين.

[55] ـــ سيلتحق عنصران فاعلان من مجموعة عمر بن جلون إلى مجموعة المحجوب بن الصديق فيما بعد.

[56] ـــ أحد المخبرين الذي توسط للتفاوض باسم مجموعة عمر بن جلون ووجه بالرفض من طرف الهاشمي بناني ومحمد عبد الرزاق وقبل المحجوب بن الصديق حضورهما شريطة عدم المبيت داخل مقرات الإتحاد بالدار البيضاء.

أكتوبر 1974 بعقد المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد ، وسيطرت على النقابة ومنذ ذلك التاريخ بدأت مجموعة من المواجهات داخل البورصة وخارجها، وستلعب جمعيات العمل الإجتماعي وجمعية الشبيبة الرياضية البريدية دورا حاسما باعتبارها رهانات، ففي إنتخابات أكتوبر 1977 لجمعية الشبيبة البريدية ، حاولت مجموعة المحجوب تأمين الإستيلاء عليها[57]، إلا أن مجموعة عمر بن جلون استطاعت أن تحصل على التمثيلية المطلقة داخل الجمعية ثم لتتبعها انتخابات المجلس الإداري للتعاضدية في انتخابات أكتوبر 1978 وينتهي الرهان بإعلان تأسيس النقابة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية في 7 و8 يناير، وهنا سينتهي النزاع داخل الإتحاد المغربي للشغل بعد تخلي مجموعة عمر بن جلون عن فكرة النزاع داخل الإتحاد من خلال التأكيد على استقلالية النقابة ثم من بعد ذلك المساهمة في تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

---

57 ـ ساهمت الجمعيات الموازية في تقديم سند مادي لمجموعة عمر بن جلون خاصة فيما يخص مقرات هذه الجمعيات.

المبحث الثالث : النزاع في قطاع الطاقة.

يعتبر قطاع الطاقة بالمغرب قطاعا حيويا وحساسا ذلك لكونه يعتبر مصدرا وحيدا للطاقة بالمغرب فالمركبات الحرارية التابعة لقطاع الطاقة توفر الكهرباء الصناعية الموجهة إلى القطاع الصناعي وبالتالي فإن حياة المؤسسات الصناعية بالمغرب ترتبط بانتظام تزويدها بالكهرباء سواء كانت هذه المؤسسات منتمية إلى القطاع الخاص أو العام.

وبالنظر إلى أهمية القطاع والدور الإستراتيجي الذي يمكن أن يلعبه الفعل النقابي داخل هذا القطاع ، فإن هذا الفعل لابد أن يكتسي طابعا خاصا. كما أن الرهان النقابي داخل القطاع هو رهان مرتبط أساسا بدور المجموعات النقابية ، كما هو مرتبط برهان الحكم، وهذا التداخل بين رهانات الفاعلين هو الذي يمكن أن يفسر التفاعل بين مختلف الفاعلين داخل هذا القطاع ، وستظهر لنا بوضوح الدور الذي لعبته"المحفزات الخاصة" في إفشال الفعل الجماعي لمجموعة عمر بن جلون.

المطلب الأول : دينامكية النزاع.

يتميز قطاع الطاقة وعلى الخصوص المكتب الوطني للكهرباء بتواجد سلسلة من المصالح الإجتماعية والمؤسسات الموازية التابعة لها.

فهناك تعاضدية الكهربائيين والمتكونة من صندوقين، صندوق رئيسي تأسس منذ 1948 تم هناك صندوق آخر سمي بالصندوق التكميلي أسس 1969 ، وحسب ظهير 12 نونبر 1963 المتعلق بقانون التعاضدية، فهذه الأخيرة تقدم خدمات اجتماعية

للمنخرطين ومن أهم هده الخدمات هناك التغطية الصحية بكل أشكالها ، و ما يساعد على ذلك توفر التعاضدية على وحدات علاج منتشرة في مختلف المدن المغربية.

كما أن النظام التكميلي المحدث 1969 يقدم كذلك خدمات تكميلية حيث أن الصندوق الرئيسي يعوض 80 % من مصاريف العلاج والنظام التكميلي يغطي 20% المتبقية مع تقديمه خدمات اجتماعية أخرى كالتعويض عن وفاة المنخرط، منح مساعدات للأرامل، يقدم مساعدات استثنائية للعلاجات التي تتطلب مصاريف باهضة....

أما مجلس الأعمال الإجتماعية بالمكتب الوطني للكهرباء [58] فهو يقدم خدمات متنوعة فهناك :

- التأمين على الحياة.
- السلفات.
- الإعانات المدرسية.
- استعمال مراكز الراحة.
- الحج والعمرة.
- النوادي الرياضية.
- الحصول على سكن اجتماعي.

ويمكن الإشارة هنا إلى أهمية الخدمات التي يقدمها مجلس الأعمال بخصوص السكن، فقد قام هذا المجلس بمجموعة من المشاريع مثل مشروعات الأمل ،

---

[58] ــ تمويل خدمات مجلس الأعمال C.O.S يتم عن طريق 1% من رقم معاملات المكتب الوطني للكهرباء.

الإنارة 1 ، الإنارة 2 ، عمارة سيل بالبيضاء ثم المنازل الإقتصادية بكل من مراكش وأكادير ووجدة وبني ملال....

إن هذه الخدمات التي تقدمها لجنة الأعمال الإجتماعية وكذلك التعاضدية ساهمت في ضبط العمال ، ومنح لمجموعة المحجوب بن الصديق سلاحا يمكن استعماله في إفشال كل العمليات التي تقوم بها مجموعة بن جلون.

وقد سيطرت مجموعة المحجوب بن الصديق على قطاع الطاقة من خلال الجامعة الوطنية للطاقة التي يديرها مساعده محمد بن عبد الرزاق ، وقد أشار التقرير التوجيهي للمؤتمر الأول للنقابة الوطنية للماء والكهرباء إلى المواجهة بين المجموعتين في قطاع الطاقة ابتدأت منذ 1963 في كل من سد سيدي معاشوا والمعمل الحراري بوجدة وجرادة والدار البيضاء والمعمل المائي بأفورار، ولكن كل هذه المحاولات فشلت في بدايتها.[59]

وفي سنة 1972 كانت هناك محاولات أخرى لتغيير المكاتب النقابية بكل من مكتب الإنتاج ومكتب التوزيع إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وكانت 1976 سنة حاسمة حيث تم الإعلان الرسمي عن الدخول في نزاع مباشر مع مجموعة المحجوب، فرغم أن السنوات الماضية كانت تعرف نزاعا بين المجموعتين ولكن هذا النزاع لم يكن واضحا بالشكل المطلوب الذي يسمح بتحديد مجموعات النزاع، خصوصا وأن الوضع العام داخل قطاع الطاقة تميز بتواجد نقابة وحيدة هي الجامعة الوطنية لعمال الطاقة كما أن أي محاولة لتأسيس نقابة منافسة يعتبر تحديا

[59] ــ أنظر التقرير الموجه إلى المؤتمر التأسيسي النقابة الوطنية للماء والكهرباء، النشرة الداخلية يوليوز 1980.

لمجموعة المحجوب بن الصديق التي كانت تراقب هذا القطاع ، لذلك فإن محاولات ما قبل 1976 يمكن اعتبارها مناوشات محدودة في مراكز محددة ومرتبطة بأشخاص محدودين ، أما حركة 1976 فكانت مباشرة حيث أعلنت العداء الرسمي لمجموعة المحجوب وحددت أهدافا معلنة متمثلة في منافسة الطرف الآخر على انتخابات مجلس الأعمال والمجلس الإداري للتعاضدية، وبصفة عامة على تواجد مجموعة المحجوب داخل قطاع الطاقة.

فالمحاولات الأولى كانت تتم داخل الإتحاد المغربي للشغل أما محاولة أكتوبر 1976 فكانت من خارج الإتحاد، حيث قدمت مجموعة عمر بن جلون لائحة مستقلة للإنتخابات الداخلية بالمكتب الوطني للكهرباء. وبالنظر إلى لائحة المرشحين فإنها تتكون من مجموعة من الأفراد الفاعلين الذين سيؤسسون فيما بعد النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، و يمكن أن نشير إلى كل من مصطفى الترهوتي ومحمد الجازولي، محمد أيوب، أبا عقيل عمار....وقد قدمت لائحة الترشيحات التي كانت تضم 28 مرشحا يوم 5 أكتوبر. وفي 5 و6 أكتوبر ، قدم ستة مرشحين من نفس اللائحة رسالة إلى إدارة المكتب الوطني للكهرباء يتنازلون من خلالها عن الترشيحات التي قدموها سلبقا. وفي 12 أكتوبر تعلن إدارة المكتب الوطني للكهرباء عن موعد الإنتخابات وتعلن عن تقديم لائحة وحيدة من المرشحين وهي التي يتزعمها محمد بن عبد الرزاق.

وفي نونبر 1976 جرت الإنتخابات بلائحة وحيدة كانت هي الفائزة بطبيعة الحال، وفي 22 نونبر تم إعلان السلطات المركزية بفوز لائحة محمد بن عبد الرزاق مما

جعل مجموعة عمر بن جلون تقدم طعنا في ذلك أمـــام المحكمـــة الإبتدائيـــة بـــالدار البيضاء.[60]

وفي 28 مارس 1977 أصدرت المحكمة حكمها تعلن عـــن إلغـــاء الإنتخابـــات الداخلية لمناديب العمال داخل المكتب الوطني للكهرباء وتطلب إعادة الإنتخابات مـــن جديد، إلا أن مجموعة محمد بن عبد الرزاق عادت مرة أخرى لتطعن بالنقض في حكم المحكمة الإبتدائية وذلك بتاريخ 29 أبريل 1977 أمام المجلس الأعلى واستطاعت إبطـال حكم المحكمة الإبتدائية.

وفي شهر أبريل ، تقدمت مرة أخرى مجموعة عمر بن جلـــون إلى انتخابـــات اللجان الثنائية بلائحة المستقلين أمام لائحة محمد بن عبد الرزاق، وتمت مرة أخـــرى نفس العملية حيث قدمت مجموعة من مرشحي مجموعة عمر بن جلون استقالتها مـــن لائحة الترشيحات، ومرت الإنتخابات بلائحة وحيدة هي التي فازت بعـــد إســـقاط لائحة المستقلين بالإستقالات.

هكذا فشلت كل محاولات منافسة مجموعة المحجوب بن الصديق على تمثيليـــة العمال داخل قطاع الطاقة.

وفي 29 و30 يوليوز 1978 انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للماء والكـهرباء بمقر النقابة الوطنية للتعليم بعدما تم تحويل مكان عقد المؤتمر من ســـينما الكواكـــب بالفداء بالدار البيضاء وذلك بعدما حضرت مجموعات من أعضـــاء الإتحـــاد المغـــربي للشغل وحاولت إفشال المؤتمر، وشارك في المؤتمر 80 مؤتمرا علما أنـــه قـــد واكبـــت

---

[60] ـــ الطعن المقدم إلى المحكمة الإبتدائية بتاريخ 22 نونبر 1976 رقم الملف 5837.

الإستعدادات للمؤتمر وبعده مصادمات عنيفة بين الجانبين داخل المكتب الوطني للكهرباء وخارجه.

وفي غشت 1978 صدر بيان عن الجامعة الوطنية لعمال الطاقة يعلن عن طرد المؤسسين الذين ساهموا في تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء من صفوف الجامعة[61] ،واتهم البيان مجموعة عمر بن جلون بأنهم يحركون من طرف مجموعة من أصحاب المصالح العقارية والأطباء والصيادلة الذين لهم مصالح ومطامع فيما حققته الجامعة من امتيازات للعمال سواء في العقار أو المصحات .![62]

وهنا انتهى فصل آخر من التراع بتأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، لكن هذا التأسيس كفعل جماعي عرف مشاكل كثيرة في استمراره ، خصوصا وأن تأسيس النقابة كان في أول الأمر عن طريق تكوين الأجهزة الفوقية ثم من بعد ذلك تم تكوين فروع محلية في مختلف المدن والمراكز العمالية ،وفعلا استطاعت النقابة الوطنية أن تكون 12 مكتبا محليا ، لكن سرعان ما تراجع هذا التأسيس إلى ثلاثة مكاتب محلية فقط[63]، مما جعل النقابة الوطنية للماء والكهرباء تعيش تدهورا عاما في سيرها وتوالت الإنسحابات من النقابة مما جعلها تعيش شللا مرتبطا بعوامل متعددة نحاول التطرق إليها في النقطة الموالية :

[61] ـ تم الطرد على أساس أن كل من ينتمي إلى قطاع الطاقة فهو مناضل داخل الجامعة الوطنية لعمال الطاقة.

[62] ـ البيان مؤرخ بتاريخ 17 غشت 1978.

[63]– المصدر تقرير تنظيمي داخلي غير منشور مؤرخ بتاريخ 14 يناير 1987 موجه إلى اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل من طرف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للماء والكهرباء.

المطلب الثاني : صعوبات الفعل الجماعي.

كيف لنا أن نفسر محدودية الفعل الجماعي -تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء- وعدم نجاح الفعل الجماعي كما نجح في كل من قطاع التعليم وقطاع البريد؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يتطلب الرجوع إلى دراسة شروط نجاح الفعل الجماعي من خلال "نموذج أولسن" Paradigme d'Olson [64]، فهو يؤكد أنه لا يكفي لنجاح الفعل الجماعي تواجد مصلحة ووعي بهذه المصلحة ، بل لابد من تواجد "محفزات خاصة" تساعد على ضبط الأفراد المساهمين في الفعل الجماعي ، كما أن الإكراه سواء ببعده المادي أو القانوني يساهم في إنجاح الفعل الجماعي ، و هكذا فإن النقابات تقدم خدمات لمن ينتمون إليها ، فأولسن يؤكد أن « بعض النقابات تملك ترسانة من المحفزات والمكافآت الخاصة؛ فهي تقدم امتيازات فردية للذين ينتمون إليها وتمنعها عن الآخرين » .[65]

إن هذه المحفزات هي التي ساهمت في تحجيم عملية تأسيس واستمرار النقابة الوطنية للماء والكهرباء، فالجامعة الوطنية للطاقة تملك كثيرا من المحفزات الخاصة ، منها ما هو مالي أو مادي كالإمتيازات المتمثلة في تقديم مساعدات مادية و القروض التي تقدمها مؤسسات العمل الإجتماعي للعمال.[66]

---

[64] - OLSON (M), Op. Cit., Page 95.

[65] - OLSON (M), Ibid., page 96.

[66]– أشارت النشرة الداخلية للنقابة الوطنية للماء والكهرباء عدد يوليوز 1980 إلى هذه المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات ووجهت نداء إلى مقاومة هذه الإغراءات أنظر الملاحق.

كما أن الإستفادة من كل الإمتيازات والمصالح الإجتماعية ومراكز الراحة والإصطياف هي كذلك محفزات ومكافآت يتم منحها للمتعاطفين ، بينما يتم منعها عن الآخرين الذين يعملون على معارضة الخط العام لمجموعة محمد عبد الرزاق.

إضافة إلى ذلك ، هناك محفزات أخرى ذات طابع عقابي أو إكراهي ؛ حيث إن الجامعة الوطنية للطاقة تملك مجموعة من الوسائل التي تمكنها من ضبط العمال ومعاقبة كل من يريد منافستها على تسيير الخير العام الذي تحتكره.

فهناك أولا الإختصاص الذي تتمتع به اللجان الثنائية عند المداولة في ملفات الترقية، فأعضاء مجموعة عمر بن جلون أو أعضاء النقابة الوطنية للماء والكهرباء يحرمون من الترقية ويتم تجميد وضعيتهم الإدارية عبر وسائل متعددة، ويمكن أن نذكر حالات كثيرة على ذلك فهناك :

- محمد الراقي ، مدير مركز التعليم التقني بالمكتب الوطني للماء والكهرباء ؛ دخل إلى العمل بالمكتب منذ 20 غشت 1960 بدرجة 6A مع منحة ووصل إلى التقاعد منذ يناير 1987 بدرجة 7C ، حيث أنه ولمدة 26 سنة انتقل إلى درجة واحدة فقط ، في المقابل يمكن مقارنته بفاعل آخر من مجموعة محمد عبد الرزاق دخل بدرجة 7 وخروج بمنصب خارج الإطار.
- عبد العزيز المراكشي دخل للعمل بالمكتب بدرجة 7 وبقيت وضعيته مجمدة لمدة 25 سنة ، واللائحة يمكن أن تطول.

كما أن هناك إكراها آخر مرتبط بعدم الإستفادة من خدمات التعاضدية أو عرقلة ملفات المطيب المقدمة إلى التعاضدية ، أما الاستفادة من الخدمات والامتيازات

الأخرى من سكن وسلفات فهي ممنوعة على كل من ثبتت مساهمته في تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء.

و تنبغي الإشارة إلى العنف المستعمل في مواجهة الأعضاء أو المتعاطفين من مجموعة عمر بن جلون خاصة عندما تبدأ فترة وضع طلبات الترشيح للإنتخابات الداخلية لمناديب العمال ، حيث يتم الضغط على أعضاء لائحة عمر بن جلون من خلال استعمال العنف المباشر أو التهديد بالتنقيل إلى مناطق نائية أو تلفيق تهم لكل من يرفض تقديم استقالته من لائحة الترشيحات ، مما يؤدي إلى إسقاط لائحة الترشيحات التي تنافس لائحة محمد بن عبد الرزاق.

أما بالنسبة لمجموعة عمر بن جلون ومنذ تقديم لائحة المستقلين 1976 فإنها لم تستطع أن تتحكم في العناصر التي كانت تقدمها للترشح ، وذلك راجع كما وضحنا سابقا إلى الضغوطات التي مورست عليهم و لم يستطيعوا أن يقاوموها.

فالمرشحون كمجموعة تتكون عادة من 28 عضوا ، فهي إذن صغيرة ، وبالنظر إلى مقترحات أولسن فإنه داخل المجموعات الصغيرة يمكن أن تمارس الضغوطات النفسية داخلها لأن حجمها صغير وتكون بالتالي هناك فرصة للإتصال بين أفراد المجموعة.[67] فالإلتزام السياسي يمكن أن يساهم في ضمان مشاركة الأفراد في الفعل الجماعي كما يمكن ملاحظة أن المجموعة التي قدمت ترشيحاتها في انتخابات 1976، حيث أن العناصر التي كانت تنتمي إلى الإتحاد الإشتراكي تضم 4 أفراد مع عنصرين من حزب التقدم والإشتراكية ، وكانت هذه العناصر هي التي صمدت أمام

[67] - OLSON (M), Op. Cit., page 84

الضغوطات التي مورست عليها، أما العناصر المتعاطفة فقد تخلت 6 عناصر منها من لائحة الترشيحات وقدمت استقالتها.

إن المجموعة التي كانت تحاول الحصول على المصلحة العامة وتنظمت وتعبأت للإستفادة من هذه المصلحة اصطدمت بتكاليف الفعل الجماعي المرتفعة[68] ، ذلك أن الكثير من الأفراد الذين كانوا ينتمون إلى مجموعة عمر بن جلون والنقابة الوطنية للماء والكهرباء فضلوا التخلي عن هذه المجموعة أو الإلتحاق بالمجموعة الأخرى أو البقاء جانبا، لأن المصلحة العامة التي كان سيستفيد منها الجميع يمكن أن يستفيدوا منها دون الدخول في معركة غير مضمونة النتائج، وهذا ما وقع منذ انتخابات 1976 ثم محاولات 1977 أو حتى عندما تأسست النقابة الوطنية للماء والكهرباء فقد انسحبت مجموعة من مناضليها والتحقوا بالجامعة الوطنية لعمال الطاقة.

لابد كذلك من الإشارة في الأخير إلى الدور الذي لعبه المحيط السياسي والإجتماعي في التراع داخل الطاقة ، فقد أكد درندوف Dahrendof (R) على الشروط السياسية لتكوين مجموعة التراع فأكد أنه « عندما تكون تعددية الأطراف المتنازعة غير مسموح بها وكذلك عندما يكون تكوينها ممنوعا بانعدام حرية التحالف وكذلك بقوة الشرطة، فمجموعة التراع لا يمكن أن تنتظم »[69].

68- تكاليف الفعل الجماعي تكمن هنا بالتضحية بمجموعة من الحقوق والإمتيازات داخل المؤسسات الإجتماعية التي سيحرم منها كل من سيساهم في هذا الفعل الجماعي في حين أنه لن يستفيد من ثمرة الفعل الجماعي لأنه لن ينجح.

69 – Olson (M), Op Cit., page 184.

فالشروط السياسية التي ترتبط بالمحيط السياسي والإجتماعي سواء العام أو الخاصة بالمحيط الداخلي للمكتب الوطني للكهرباء كانت لا تساعد على تكوين مجموعة النزاع رسميا والسماح لها بالعمل ومنافسة مجموعة المحجوب. فعندما يتم الإعلان عن فترة تقديم لوائح الترشيحات لإنتخابات المؤسسات الإجتماعية والمجلس الإداري للتعاضدية يكون محيط القسم القانوني بالمكتب الوطني يعيش حالة خاصة، حيث تتواجد عناصر من مجموعة محمد بن عبد الرزاق وتمنع كل من يحاول تقديم ترشيحه لهذه الإنتخابات .

أما إذا استطاعت لائحة الترشيحات أن تمر إلى قسم الشؤون القانونية ، فإن الوسائل التي تكلمنا عنها يتم استعمالها لإرغام قدر مهم من المرشحين على التنازل ويتم بالتالي إسقاط اللائحة وغالبا ما تساعد السلطة الإدارية على القيام بهذه المهمة أو تتغاضى عن ممارسات مجموعة المحجوب بن الصديق، أكثر من ذلك ، فإن كل موظف يلتحق بالمكتب الوطني للكهرباء يعتبر أتوماتيكيا مناضلا وعضو في الجامعة الوطنية لعمال الطاقة بصفة إجبارية ويتم اقتطاع واجب الإنخراط تحت إسم اقتطاع الصندوق الإضافي المتبادل للعمل الإجتماعي C.A.S. DE SOLIDARITE [70] .

[70] ـــ الإقتطاع يتم حتى على أجور مناضلي النقابة الوطنية للماء والكهرباء ورغم احتجاج هؤلاء فإن الإقتطاع كان يتم، أنظر نموذج رسالة الإحتجاج عن الإقتطاع بالملاحق.

المبحث الرابع: تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

بعد الانشقاق الذي وقع داخل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوليوز 1972 وبعد خروج ما تبقى من عناصر مجموعة عمر بن جلون من الجامعة الوطنية للتعليم[71]، بدأ التفكير في تأسيس نقابة وطنية مستقلة عن الإتحاد المغربي للشغل[72]، إلا أن الظروف العامة المرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي أجلت عملية تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل إلى بداية سنة 1975، حيث ستنطلق مجموعة من الأحداث أدت إلى تأسيس مجموعة من النقابات القطاعية تباعا في سنوات 1976 — 1977 — 1978 إلى أن يتم الإعلان عن انعقاد المؤتمر التأسيسي للجامعة الديموقراطية في 25 و 26 نونبر 1978[73].

المطلب الأول: تأسيس النقابات الوطنية القطاعية.

لقد سبق أن تأسست نقابتان تابعتان لمجموعة عمر بن جلون وهما الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 23 ماي 1963 والنقابة الوطنية للتعليم في 20 فبراير 1966. وقد نصت القوانين الأساسية للنقابتين على أنهما ينتميان إلى الإتحاد المغربي للشغل رغم أن

71– كما أشرنا إلى ذلك سابقا بقيت عناصر تعمل داخل الإتحاد المغربي للشغل تنتمي إلى مجموعة عمر بن جلون وحتى بعد حملة 1972 بقيت بعض عناصر المجموعة تعمل داخل الإتحاد المغربي للشغل.

72_ أحد المخبرين أكد على أن عملية التفكير في تأسيس نقابة مستقلة من طرف مجموعة عمر بن جلون انطلقت منذ 1973.

73 – الجامعة الديموقراطية هو الإسم الذي كان يروج قبل تحديد الإسم الأصلي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

النقابتين مستقلتين عن الإتحاد المغربي للشغل ، كما أن هذا الأخير لا يعترف بوجود النقابتين داخله.

وفي 4 يونيو 1976 استطاعت مجموعة عمر بن جلون المشاركة في انتخابات اللجان الثنائية بقطاع الفوسفاط بمركز خريبكة واستطاعت الحصول على 14 مقعدا من أصل 28 وكانت المشاركة في هذه الانتخابات قد تمت عن طريق تقديم لائحة من المرشحين المستقلين بعد استحالة الاختراق من الداخل للنقابة التابعة للاتحاد المغربي للشغل بالفوسفاط، وفي 28 نونبر 1976 عقدت مجموعة عمر بن جلون بالفوسفاط تجمعا عاما انتهى بتأسيس النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط ، حيث أصبح الحسين الكافوني كاتبا عاما لها.

أما في قطاع السكك الحديدية فقد فشلت المحاولة الأولى لاختراق الجامعة الوطنية للسكك الحديدية، حيث عقد في سنة 1975 مؤتمر وطني للجامعة التابعة للاتحاد المغربي للشغل بحضور 200 مؤتمر استطاعت أن تتسرب إليه مجموعة عمر بن جلون ولكنها لم تستطع الوصول إلى الأجهزة القيادية خصوصا بعد أن اقترحت رئاسة المؤتمر تكوين لجنة الترشيحات استطاعت من خلالها مجموعة المحجوب بن الصديق أن تراقب المؤتمر وتمنع دخول أنصار مجموعة عمر بن جلون إلى الأجهزة النقابية القيادية.[74]

وفي 24 يونيو 1978 عقدت النقابة الوطنية للتعليم مؤتمرا استثنائيا تم خلاله التخلي عن فكرة إمكانية الرجوع الإتحاد المغربي للشغل ، نفس الشيء وقع بالنسبة

---

74 – لجنة الترشيحات هو أسلوب سوف تتبعه مجموعة عمر بن جلون لمراقبة المؤتمرات القطاعية للنقابات التي ستؤسسها فيما بعد.

للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، فبعد سيطرة مجموعة المحجوب بن الصديق على الجامعة الوطنية للبريد[75] ، قامت مجموعة عمر بن جلون بإحياء الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد ، حيث لم يتم حلها كما تم الإتفاق عليه في بروتوكول 1967 بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون.

وأعلنت الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد عن عقد مؤتمرها الاستثنائي في 7 و 8 يناير 1978 حيث تم إلغاء المادة الثانية من القانون الأساسي التي تنص على « تبقى الجامعة منضوية إلى الاتحاد المغربي للشغل في انتظار أن تطبق الديموقراطية في تلك المنظمة»[76].

وتم الإعلان في هذا المؤتمر عن استقلالية النقابة تجاه الاتحاد المغربي للشغل وتم كذلك تغيير اسمها حيث أصبحت تعرف بالنقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وبذلك استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تؤسس ثلاثة نقابات مستقلة عن الإتحاد المغربي للشغل، وشكلت كل من نقابة البريد والتعليم النواة لما سيعرف فيما بعد بالكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، حيث قامتا بمساعدة النقابات الأخرى في التأسيس من خلال تقديم مواردها إلى النقابات التي كانت تستعد للخروج من الإتحاد المغربي للشغل.[77]

---

[75] ـ في أكتوبر 1974 سيطرت مجموعة المحجوب على الجامعة الوطنية للبريد.

[76] ـ القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي للبريد، منشور بدون تاريخ إصدار.

[77] ـ الموارد خاصة المقرات والتأطير النقابي الذي قدمته النقابات إلى النقابات الجديدة.

وفي سنة 1978 بدأت سلسلة من عمليات التأسيس للنقابات القطاعية لم تستطع طوال فترة التراع أن تؤسس نقاباتها المستقلة ، وكانت عملية التأسيس عبارة عن تأسيس نقابات بعناصر تنتمي إلى مجموعة عمر بن جلون وعناصر أخرى متعاطفة عن طريق تكوين أجهزة النقابة القيادية سواء المكتب الوطني أو اللجنة الإدارية ، ثم فيما بعد قامت هذه النقابة المؤسسة بهذا الشكل بمحاولة التوسع وتكوين مكاتب وفروع إقليمية وبطبيعة الحال جلب الأعضاء والمنخرطين.

إن تأسيس النقابات القطاعية الأخرى التي توالت تمت بنفس الطريقة ، وهذا ما يجعل الحكم على نجاح الفعل الجماعي يحتاج إلى قياس قدرة النقابة في تكوين الفروع والمكاتب التابعة لها وكذلك مدى صمودها أمام النقابات الأخرى ، خصوصا وأن النقابة الوطنية للماء والكهربا تأسست بنفس الطريقة ولكنها فيما بعد تعرضت لمشاكل كثيرة جعلها تتراجع كما أشرنا إلى ذلك من اثني عشر مكتبا محليا إلى ثلاثة ، فهذا إذن مؤشر على صعوبة التأسيس.

وفي 4 و5 مارس انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للسكر والشاي ، حيث تم تمثيل 10 معامل داخل المؤتمر وتم بذلك الإعلان عن تأسيس النقابة الجديدة في مواجهة الجامعة الوطنية للسكر التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

وبعد محاولات متعددة لمجموعة عمر بن جلون بقطاع الطاقة استطاعت المجموعة أن تؤسس النقابة الوطنية للماء والكهرباء في 29 يوليوز 1978 ، وقد أشرت إلى ظروف التأسيس في المبحث الثالث حيث أن المجموعة لاقت صعوبات كثيرة سواء في الدخول إلى الأجهزة المسيرة للجامعة الوطنية للطاقة أو إلى المؤسسات الإجتماعية

التابعة لنفس القطاع، وهذا ما جعل أن عملية تأسيس الفعل الجماعي من داخل أجهزة الاتحاد المغربي للشغل بقطاع الطاقة كانت شبه مستحيلة.

إن تلك الصعوبات جعلت تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء يتم عن طريق بناء الأجهزة الفوقية للنقابة ، ثم في مرحلة ثانية تنطلق عملية البناء الحقيقية والصعبة والمتمثلة في تأسيس فروع النقابة ، وهذا ما يجعل نجاح عملية التأسيس تحتاج لمدة زمنية للحكم على نجاح أو عدم نجاح الفعل الجماعي.

أما في قطاع المحروقات فقد عقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز في 14 و15 أكتوبر 1978 ، وتم تعيين محمد أغليدو كاتبا عاما وهو من العناصر التي كانت تنتمي سابقا إلى الجامعة التابعة للاتحاد المغربي للشغل.[78]

وقد ظهر من خلال تأسيس النقابات الثمانية التي حاولت توضيح عملية تكوينها أن النقابتين اللتين استطاعتا منذ مدة طويلة أن تؤسس نقابة مستقلة نجح فيها بناء الفعل الجماعي، أما النقابات الست الأخرى فقد أظهرت طريقة تأسيسها أن مجموعة عمر بن جلون لم تستطع أن تترجم النزاع الذي أدارته إلى نتائج ملموسة ، وهذا ما جعلها تؤسس النقابات بذلك الشكل .

---

78 – محمد أغليدو كان كاتبا عاما للمكتب النقابي للجامعة فرع لاسمير سابقا وأصبح كاتبا عاما للجهاز النقابي الجديد.

المطلب الثاني: شروط نجاح الفعل الجماعي؛ تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

لماذا تأخر تأسيس النقابة الجديدة إلى غاية شهر نونبر 1978 و لم يسبق هذا التاريخ ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن تقسيمه إلى ثلاثة نقط أساسية ، فهناك دور المحيط السياسي والاجتماعي الذي يوفر الظروف التي تمكن الفاعلين من اتخاذ قرار المبادرة. كما أن نجاح الفعل الجماعي على مستوى النقابات القطاعية مرتبط بالمحفزات الخاصة التي لعبت دورا هاما في إنجاح أو إفشال عملية التأسيس، ثم إن فكرة تأسيس مركزية نقابية منافسة للاتحاد المغربي للشغل أدت إلى ظهور عدة فاعلين ساهموا في إنجاح عملية التأسيس ويمكن أن نسميهم بالمقاولين السياسيين.

الفقرة الأولى: المحيط السياسي والاجتماعي.

المحيط السياسي والاجتماعي هو مجموعة من الشروط المادية والاجتماعية المتواصلة الموزعة حول هيئة ما [79] ، وقد تطرقت لدور الشروط السياسية في تكوين مجموعة النزاع و أوضحت أن مجموعة النزاع لا يمكن أن تتكون دون وجود حد أدنى من الحرية [80]، وبالنظر إلى الفترة التي عاشها النزاع منذ سنوات 60 و61 إلى نونبر 1978 ، فإنه يمكن القول أن المحيط السياسي لم يكن يسمح بتأسيس مركزية نقابية في حجم الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بفعل تلاحق مجموعة من الأحداث السياسية ؛ هكذا كانت التوترات السياسية لسنة 1963 ثم أحداث 1965 ثم حالة الجمود الذي

---

[79] - Lexiques des sciences sociales 6 édition 1994 MADELEENE GRAWITZ.

[80] — DAHRENDOF (R), Op., Cit.

عاشه الفعل النقابي ما بين سنة 1965 إلى 1970، ثم توالت الأحداث والتوترات مع الإنقلابين العسكريين في 1971 و 1972، ثم أحداث مارس 1973، هذه الأحداث والتوترات لم تسمح بفعل جماعي يمكن أن يؤدي إلى تأسيس مركزية نقابية.

لكن مع بداية سنة 1975 وانطلاقا مما عرف بالمسلسل الديموقراطي وقضية الصحراء الغربية ، وقع انفراج سياسي توج بإطلاق سراح المعتقلين من مجموعة عمر بن جلون ووقوع اتصالات بين الحكم والاتحاد الاشتراكي.[81]

وهذا الانفراج سمح بطبيعة الحال بتكوين نقابات وطنية قطاعية منذ 28 نونبر 1976 بتأسيس النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط ، ثم توالت عمليات التأسيس بتكوين النقابات الثمانية التي ستؤسس في نونبر 1978 الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

فالمحيط السياسي ساعد على توفير الظروف العامة لتأسيس المركزية النقابية «فالمحيط بالمعنى الواسع يصنع القرينة التي يتخذ فيها خيارا ما، لكن هذا الخيار يتم عن طريق الأفراد »[82].

الفقرة الثانية : المحفزات الخاصة.

وهي أساسا مرتبطة بمكترمات الفعل الجماعي ، أي المكترمات التي تساهم في تعبئة الأفراد في الإنخراط بالفعل الجماعي، فلا يكفي توفر المصلحة والوعي بها في

---

[81]ــ أشار الأموي إلى وقوع هذه الإتصالات، أنظر الإتحاد الإشتراكي 5 دجنبر 1998.

[82]— LEACH (E), Les systémes politique des hautes terres de birmanie, Maspéro, paris 1972. Page 298, cite par RACHIK (H) culte et conflit, hespéris tamuda, vol. xxx, FASC 1, (1992), page 111-134.

جعل الأفراد ينخرطون في الفعل الجماعي بل هناك مكترمات تستعملها المجموعات كي تجعل الأفراد ينتظمون في سبيل تحقيق هدف ما.[83]

وهذه المكترمات هي التي تفسر نجاح الفعل الجماعي في قطاعي التعليم والبريد وفشله في قطاع الطاقة، ففي المكتب الوطني للكهرباء سيطرت مجموعة المحجوب على المؤسسات الإجتماعية والمحفزات التي تجعل الأفراد ينخرطون في الفعل الجماعي، وبالتالي أصبحت كل المحاولات التي قامت بها مجموعة عمر بن جلون بدون جدوى ، بحيث سرعان ما تراجعت النقابة الوطنية للماء والكهرباء عن مجموعة المحجوب وأصبح المجهود الذي تقوم به النقابة يصطدم بفعالية مجموعة المحجوب نتيجة للمكترمات التي سبق تحديدها.[84]

أما في البريد فقد استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تسيطر على الجامعة الوطنية للبريد وتراقب المصالح الاجتماعية والجمعيات الموازية والتعاضدية ، وبالتالي حرمت مجموعة المحجوب بن الصديق من السلاح الذي استعملته الجامعة الوطنية لعمال الطاقة في المكتب الوطني للكهرباء وبالتالي استطاعت أن تنجح في تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 24 ماي 1964 ، ثم في 7و8 يناير 1978 تأسست النقابة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية.[85]

---

[83]_ OLSON (M), Op., Cit., Page 74.

[84]_ أنظر المبحث الثالث حول النزاع في قطاع الطاقة.

[85]_ في يوليوز 1965 قرر المجلس الإداري لتعاضدية البريد والذي تسيطر عليه مجموعة عمر بن جلون إجبارية الإنخراط في التعاضدية للموظفين في قطاع البريد أنظر نص القرار في "صوت البريد" رقم 3، 1965.

نفس الشيء وقع بقطاع التعليم ، حيث استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تؤسس النقابة الوطنية للتعليم منذ 1966 رغم الصعوبات التي عانت منها هذه النقابة وعدم استطاعتها اختراق جمعية التعاضدية الوطنية لوزارة التربية الوطنية.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فإن الفعل الجماعي تمثل في تأسيس نقابات قطاعية ولكن بأجهزة فوقية هي التي قامت فيما بعد في تأسيس الفروع والمكاتب المحلية والتي ستستعمل نفس المكترمات لجعل الأفراد ينخرطون فيها.

إن المحيط السياسي لم يساعد على توفير الظروف لقيام الكونفدرالية الديموقراطية للشغل كما أن خيارا سياسيا كان يؤطر مجموعة عمر بن جلون وهو مرتبط برهان السيطرة على الإتحاد المغربي للشغل ، بحيث كان عمر بن جلون يرفض التفكير في تأسيس مركزية منافسة للإتحاد المغربي للشغل وكان يرى أن على أعضاء مجموعته العمل لتغيير القيادة داخل الإتحاد المغربي للشغل والإستيلاء على السلطة بالمركزية النقابية.

إلا أنه بعد خروج مجموعة عمر بن جلون من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ قرارات 30 يوليوز 1972 أصبح هناك توجه واضح إلى إحداث قطيعة مع الإتحاد المغربي للشغل ، فبدأ التفكير الملموس في تأسيس مركزية نقابية.

الفقرة الثالثة : رهان المقاولين السياسيين.

يعرف ريشارد بالم Richard Balme المقاول السياسي ب : « أنه الفرد الـــذي ينتج الخير العام لأجل خدمة مصالح مساره السياسي أو المهني »[86] فنموذج أولســن يمكن أن يقف أمام بعض الحالات التي ينخرط فيها الفاعلون في فعل جمــاعي دون أن تظهر المحفزات الخاصة التي بإمكانها أن تشجع على التعبئة، لذلك اقترح ريشارد بــالم مفهوم المقاول السياسي الذي بإمكانه أن يفسر انخراط مجموعة من الفاعلين في تعبئــة لصالح فعل جماعي دون أن يظهر أثر للمصلحة الخاصة في ذلك.

إن تأسيس نقابة جديدة وفي هذا المحيط السياسي والاجتماعي يعتبر رهانا مربحــا على المدى البعيد سواء على مستوى المستقبل السياسي أو المهني للفاعلين، وهذا مــا يمكن أن يفسر التفاعل الكبير الذي أبداه الكثير من النشطاء النقــابيين خصوصــا في المراحل الأخيرة للتأسيس ، ثم من جهة أخرى يفسر عملية الانتقال أو الالتحاق كمــا يسميها النقابيون بالنقابة الجديدة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كذلــك مفــهوم المقاول السياسي يفسر الصعود التدريجي لنخب نقابية جديدة على الساحة السياســية أو أيضا على مستوى الحزب الذي انتمت إليه أغلب القيادات النقابية وهــو الاتحــاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فعملية الصعود إلى الأجهزة القيادية للحزب تعتبر عمليــة صعبة وبطيئة إذا اقتصر الفاعل على تتبع التراتبية التنظيمية ولكن كمقــاول سياســي يمكنه أن يختزل المراتب عندما يبدل مجهودا ملحوظا في النضال النقابي إلى درجــة أن ينادى عليه ليمثل داخل أجهزة الحزب، وقد حالت ضعف المعلومات حــول المســار

---

[86] - BALME (R), l'action collective rationnelle dans le paradigme d'Olsen, Année sociologique 1990, n° 40, Page 279 et 280.

السياسي للفاعلين من القيام بعملية تتبع المسار السياسي الذي سلكه هؤلاء الفـــاعلون إلى أن دخلوا إلى بعض المواقع المؤثرة داخل الحزب بل أصبحوا يشكلون قوة مؤثــرة في التنظيم الحزبي.

إن التوجه العام الذي كان سائدا في المراحل الأولى للتراع لم يسمح بظهور قــوي لهؤلاء المقاولين السياسيين خصوصا وأن الرهان كان يتمثل في السيطرة على أجـــهزة الاتحاد المغربي للشغل ، إلا أن يأس مجموعة عمر بن جلون من الحصول على تغيــير في البنية الشكلية للاتحاد المغربي للشغل جعلها تعمل بالملموس على تأسيس مركزية نقابيـة وهذا ما وفر الرهان الذي سمح بظهور هؤلاء المقاولين السياسيين وذلك مـــا يفســر انتقال الكثير من الأطر النقابية التي كانت تنتمي إلى النقابات القطاعية التابعة للاتحـــاد المغربي للشغل إلى النقابات القطاعية التابعة لمجموعة عمر بن جلون وســيتقوى ذلــك الانتقال بعد تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

إن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان نتيجة فعل جماعي أطره فاعلون، وقد سمح المحيط السياسي والاجتماعي باتخاذ قرار التأسيس ، كما أن فكرة التأســيس ساعدت على تواجد رهان خاص بالمقاولين السياسيين الذين سيســاهمون في عمليــة التأسيس.

المطلب الثالث : الخطوات الأخيرة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

إن عملية تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كانت نتيجة نـــزاع داخـــل الاتحاد المغربي للشغل ، وقد استطاعت مجموعة عمر بن جلون تأسيس ثماني نقابـــات

مستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل ، وبذلك لم تبق إلا عملية إخراج الأجهزة الفوقية للنقابة الجديدة من خلال التحضير للمؤتمر التأسيسي ، وسأحاول أن أدرس الخطوات الملموسة لعملية التأسيس من خلال محاولة تحديد الفاعلين ، ثم الموارد المعبأة ، وأخيرا استعراض إيديولوجية المنظمة الجديدة.

الفقرة الأولى : الفاعلون.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي نقابة تكونت على شكل فيدرالية بين ثماني نقابات قطاعية تأسست ، لذلك فإن عملية الإعداد كانت تتم عن طريق التنسيق بين هذه النقابات الثمانية على مستويين :

* **المستوى الأول** : يشمل لجنة التنسيق الوطنية والتي كانت تتكون من الكتاب العامين لست نقابات قطاعية وهم :

- شناف عبد الرحمان : الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم.
- بوزوبع عبد المجيد : الكاتب العام للنقابة الوطنية للصحة.
- الكافوني الحسين : الكاتب العام للنقابة الوطنية للفوسفاط.
- نبيه محمد : الكاتب العام للنقابة الوطنية للشاي والسكر.
- الملحاوي عبد المالك : الكاتب العام للنقابة الوطنية للسككيين.

- البوزيدي أحمد : الكاتب العام للنقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية[87].

وقد اهتمت هذه اللجنة بعملية التنسيق على المستوى الوطني واعتبرت كهيئة تنفيذية لمقررات اللجنة التحضيرية.

* **المستوى الثاني :** كان يتم العمل على مستوى لجان التنسيق المحلية ، والتي تتكون من المسؤولين النقابيين المحليين وتقوم بالعمل على ربط الاتصال والتنسيق بين المكاتب المحلية والفروع للنقابات المستقلة التابعة للنقابة الجديدة.

وفي 24 و25 نونبر 1978 بدأت أشغال المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية للشغل بحضور اللجان الإدارية للنقابات الثمانية المستقلة و كذلك حضور مجموعة من ممثلي بعض القطاعات التي لم تستطع أن تؤسس نقابة قطاعية وكان حضورهم بصفتهم ملاحظين، وكان عدد المؤتمرين هو 345 عضوا والملاحظين 40 عضوا.[88]

كان المؤتمر مؤطرا من لجنة رئاسة المؤتمر والمتكون من العناصر التالية :

- خيرات عبد الهادي من النقابة الوطنية للتعليم.
- عبد المجيد بوزوبع من النقابة الوطنية للصحة.
- الترهوني مصطفى من النقابة الوطنية للماء والكهرباء.
- المالكي عبد الكبير من النقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

---

[87] ـــ نفس المرجع السابق صفحة 7.

[88] ـــ الديمقراطية العمالية عدد 2 دجنبر 1978 صفحة 12.

- رياض بوشعيب من النقابة الوطنية للطاقة والغاز.

وتم خلال المؤتمر تعيين اللجنة الإدارية والتي تكونت من 47 عضوا ، كما أن هذه اللجنة قامت بتعيين أعضاء المجلس التنفيذي وهم :

- الأموي نوبير : التعليم.
- البوزيدي أحمد : البريد.
- لمراني مصطفى : الماء والكهرباء.
- المالكي عبد الكبير : البريد.
- أغليدو محمد : البترول والغاز.
- بوزوبع عبد المجيد : الصحة العمومية.
- الكافوني الحسين : الفوسفاط.
- الملحاوي عبد الخالق : السكة الحديدية.
- الوليدي عبد القادر : السكر والشاي.
- شناف عبد الرحمن : التعليم.
- البزاوي الكبير : التعليم.
- بن عبد السلام أحمد : السكك الحديدية.

و لم أستطع الحصول على أعضاء اللجنة الإدارية ،لذلك سأحاول هنا الاكتفاء بقراءة في تكوين المكتب التنفيذي؛ فأكثر من ثلث هذا المكتب يتكون من نقابيي قطاعي التعليم والبريد كما أن أغلب أعضاء المكتب التنفيذي هم موظفون بالقطاع العام سواء رجال التعليم أو موظفون بالمكاتب الوطنية وهم يستقرون بمدينة الدار

البيضاء ، كما أنهم مسؤولون قياديون في نقابات قطاعية باستثناء نوبير الأموي الـــذي لم أجد إسمه في المكاتب الوطنية للنقابة الوطنية للتعليم ، إلا أنه من خلال المقـــابلات التي أجريتها مع بعض الفاعلين ؛ فإنهم كانوا دائما يشيرون إلى دوره في بناء النقابـــة الوطنية للتعليم أو النقابات الأخرى على اعتبار أن عمله كان أساسا داخـــل اللجنـــة العمالية التي كانت تدير النزاع مع مجموعة المحجوب بن الصديق وهذا ما يفسر عـــدم تواجده في أي لجنة معلنة خاصة بالمؤتمر سواء لجنة التنسيق الوطنية أو رئاسة المؤتمر.

وقد أبلغني أحد النقابيين الذين عاصروا التأسيس أنه في اجتماع المكتب التنفيـذي عين أحمد البوزيدي ككاتب عام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ولكنه تنازل لصـــالح نوبير الأموي الذي أصبح كاتبا عاما.

الفقرة الثانية: الموارد.

لقد أشرت سابقا إلى الدور الذي لعبته الموارد في بعض مراحل النزاع ، و مـــن المهم الإشارة هنا إلى الموارد التي تتوفر عليها كل من النقابة الوطنية للتعليم والنقابـــة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد استعملت مقراتهما مرارا من طـــرف النقابات التي كانت في طور التأسيس، كالمؤتمر التأسيسي للنقابـــة الوطنيـــة للمـــاء والكهرباء الذي عقد داخل مقر النقابة الوطنية للتعليم، كما عقـــدت نـــدوة 15 و16 يوليوز 1978 بين النقابات المستقلة داخل نفس المقر ، هذه الندوة التي كانت تدخـــل في عملية التحضر للمؤتمر.

ويصعب في هذه المرحلة الأخيرة من النزاع إيجاد دور الموارد الفردية ، وذلك لسببين اثنين :

1) صعوبات الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد المعبأة أثناء الخطوات الأخيرة للتأسيس.

2) أن عملية التأسيس كانت في حقيقتها ترجمة لعمل وحدات صغيرة نسبيا هي النقابات القطاعية ، ثم بدأت تظهر الموارد ذات الطبيعة الجماعية التي يصعب الوصول إليها رغم أنه لا يمكن إنكار الموارد الحزبية المعبأة لإنجاح المؤتمر.[89] وقد جرى المؤتمر في يومي السبت والأحد وهما يوما عطلة لكي يتم تجاوز أحد المشاكل التي كانت تعوق عقد مؤتمرات النقابات القطاعية، وكما أشرت إلى ذلك فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تشكلت من أعضاء يعملون بالقطاع العمومي، فإذا كان المؤتمر سيعقد داخل أيام العمل الرسمية ، فإن ذلك سيمنع الفاعلين الذين لم يتوفروا على الانقطاع أو رخصة التغيب من العمل من الحضور والمشاركة في المؤتمر.[90]

الفقرة الثالثة: الإيديولوجية.

على المستوى الإيديولوجي شكل المؤتمر مناسبة لانتقاد المحجوب والاتحاد المغربي للشغل، فمشروع التقرير التوجيهي المقدم إلى المؤتمر سيتعرض إلى بداية النزاع خاصة

89– أشار الأموي إلى استعمال موارد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المراحل الأخيرة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أنظر الاتحاد الاشتراكي، عدد 5 دجنبر 1998.

90 – في المؤتمر الثاني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد رفضت الإدارة الترخيص ل 77 مؤتمرا تقدموا بطلبات إلى الإدارة العامة للبريد للمشاركة في أشغال هذا المؤتمر.

إضراب 16 يونيو 1961 للموظفين، حيث بدأت المواجهات داخل الاتحاد المغربي للشغل واعتبر التقرير أن هذا الإضراب هو تعبير عن وقوف الجماهير العمالية للتصدي لسياسة التراجع التي بدأت منذ سقوط حكومة عبد الله إبراهيم.[91]

وانتقد التقرير كذلك موقف الإتحاد المغربي للشغل من دستور 1962 والإنتخابات التشريعية كما أشار التقرير إلى بعض مراحل النزاع بدون ذكر التفاصيل كعمليات الطرد التي تعرضت لها المكاتب الوطنية والمحلية التي استطاعت أن تسيطر عليها مجموعة عمر بن جلون.

و تعرض التقرير أيضا إلى حالات العنف التي واكبت مسلسل النزاع، و حاول أن يبرر عمليات المصالحة التي كانت تتم بين المجموعتين معلنا أنه : « وفي كل مرة تسنح فيها الظروف يقع نوع من التصالح، كان يتم في أغلب الحالات بتنازلات كان يقوم بها المناضلون من أجل الحفاظ على وحدة الطبقة العاملة وكان دائما يشاطرهم الأمل بأن القيادة سترجع إلى الطريق وستعمل لصالح الوحدة... ومع كل محاولة تصحيحية كانت القيادة النقابية تقدم وعودا ولكنها لم تكن تفي بها أبدا ولذلك كانوا يحاولون مرة أخرى الإصلاح من الداخل...، وهكذا أصبح مفهوم الوحدة النقابية في نظر القيادة يعني شيئا واحدا ووحيدا هو احتفاظها بالسلطة داخل الجهاز ».[92]

أما بالنسبة للمفاهيم الجديدة التي جاءت بها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، فمن خلال أدبياتها نلاحظ أن المفاهيم والمصطلحات التي استعملت ليست جديدة

---

[91]ـ مشروع التقرير المذهبي للمؤتمر التأسيسي للإطار النقابي الديمقراطي الموحد، منشور بدون تاريخ إصدار، صفحة 4.

[92]ـ المرجع السابق صفحة 5 و6.

على العمل النقابي داخل الإتحاد المغربي للشغل ، بل كان هناك نوع من التحفظ الواقعي المرتبط بالمحيط السياسي والإجتماعي العام حتى لا تسقط أو تنزلق المنظمة الجديدة إلى بعض الطروحات الثورية التي كانت تروج آنذاك.

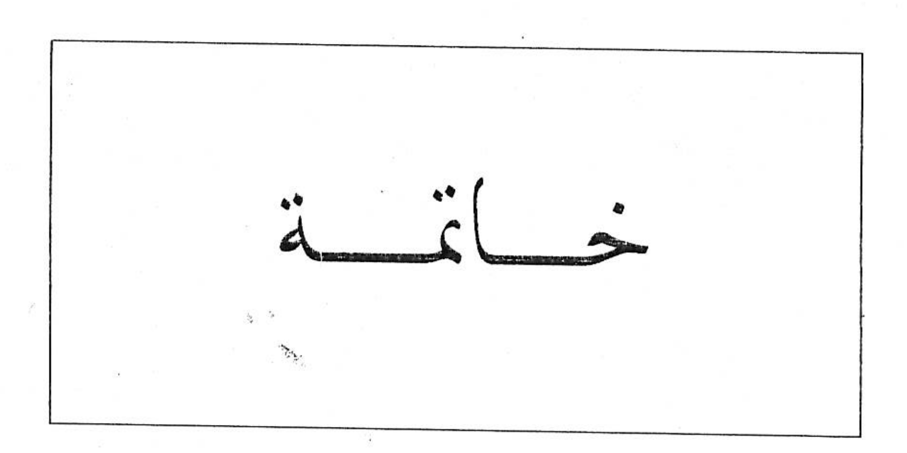
ويمكن أن نلاحظ تكرار بعض المصطلحات التي استعملت من طرف الإتحاد المغربي للشغل كاعتبار الطبقة العاملة طليعة، ربط الطبقة العاملة بحركة التحرر الوطني، و اعتبار النقابة الجديدة تجمع كل الفئات العمالية كيفما كانت اتجاهاتها السياسية.

أما مشروع المقرر المطلبي فقد شمل مطالب عامة ماعدا المطالب المرتبطة بالمؤسسات الإجتماعية، حيث طالبت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بدمقرطة المؤسسات الإجتماعية.[93]

هكذا تأسست الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في 25 و26 نونبر 1978 ، وانتهى بذلك النزاع بين مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون، بعدما استطاعت هذه الأخيرة أن تؤسس مركزية نقابية لينتقل النزاع من نزاع داخل الإتحاد المغربي للشغل إلى نزاع بشكل آخر يكون موضوعه هذه المرة التنافس للسيطرة على مواقع نقابية محددة خاصة في القطاع العام.

---

[93]ـ مشروع المقرر المطلبي للجامعة الديمقراطية صفحة 10.


خاتمة

إن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان نتيجة نزاع اجتماعي داخل الاتحاد المغربي للشغل، حيث حاولت مجموعة عمر بن جلون السيطرة على بعض الجامعات المكونة للاتحاد، وكان النزاع يجري بين وحدات صغيرة داخل كل قطاع تتواجد به جامعة تابعة للاتحاد المغربي للشغل، وبذلك يمكن القول أن النزاع الذي نحن بصدده كان عبارة عن مجموعة من حالات النزاع حسب كل قطاع على حدة ، ثم من جهة أخرى كان كذلك النزاع يجري على المستوى المحلي سواء داخل الاتحادات المحلية أو في الفروع الأخرى للاتحاد المغربي للشغل.

وبحسب الحالات ، يمكن استخلاص أن النزاع كان يجري بين مجموعتين صغيرتي العدد داخل كل موقع للنزاع يتم تأطيره من خلال مجموعة النزاع الأصلية ، سواء مجموعة المحجوب بن الصديق أو مجموعة عمر بن جلون، فرغم انتماء هذين الأخيرين إلى قطاعين مختلفين السكك الحديدية والبريد فإنهما تواجدا في جل القطاعات التي عرفت النزاع كالتعليم،[1] ، وبعبارة أخرى إن مجموعة النزاع كانت تدير النزاع في كل القطاعات وكانت تتجاوز البنيات والقواعد الشكلية التي تنظم العمل النقابي، فالنزاع إذن كان شاملا بين المجموعتين ، وما البنيات الشكلية إلا إطار قانوني لتصريف الفعل الجماعي.

---

[1] – أكد لي أحد المخبرين أن عمر بن جلون رغم مغادرته لقطاع البريد كان يدير النزاع داخل القطاع وقد أخبرني أنه في إحدى المرات كان شاهدا على إعداد رسالة خطاب موجهة إلى إحدى المنظمات النقابية الأوربية، وكان عمر بن جلون يملي نص الخطاب على أحمد البوزيدي الذي كان يقوم بمهمة الكتابة، كذلك هناك مثال آخر على تواجد بصمات عمر بن جلون داخل قطاع التعليم، حيث اطلعت على ملاحظاته المكتوبة بخط يده في الملف الذي كان يتم إعداده حول التعاضية لسنة 1975.

ويمكن كذلك ملاحظة أن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان عبارة عن تجمع لثمان نقابات قطاعية ، ونشير هنا إلى ما أكده أولسن بخصوص كون بداية النقابات العمالية مرتبط أساسا بتكون وحدات صغيرة مستقلة عن بعضها البعض، ثم توحدت فيما بينها لتشكل وحدات منسجمة كبرى ؛ أي على شكل اتحاد.[2] وهذا بالطبع ما حدث بخصوص تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث تأسست نقابات قطاعية صغيرة نسبيا ثم في ما بعد تم تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي قامت بتوحيد العمل بين هذه النقابات القطاعية.

كذلك إن الفعل الجماعي الذي أطرته مجموعة النزاع كان يقوم كأساس للتعبئة على محفزات خاصة سواء ذات البعد النفسي والاجتماعي[3]، أو ذات البعد المادي المصلحي[4] ، كما أن توقيت عملية تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مرتبط بالمحيط العام الذي لم يكن يسمح من قبل بقيام عملية التأسيس ، لكن هذا لا يمنع من القول أن مجموعة النزاع هي التي قامت بعملية التخطيط والتنظيم قصد التهييء لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن المحيط وفر الظروف السياسية والاجتماعية لإنجاح الفعل الجماعي، أما خيار التأسيس فقد اتخذه الفاعلون.

[2] - OLSON (M), Op. Cit., page : 90.

[3] – أشار أولسن أنه داخل المجموعات الصغيرة يساعد حجمها الصغير على ممارسة ضغط سياسي واجتماعي ونفسي على أعضاء المجموعة بهدف ضمان انخراط الأطراف في الفعل الجماعي، أنظر أولسن، مرجع سبق ذكره، ص : 84.

[4] – أكد أولسن أنه عندما تكون المجموعة كبيرة يصعب ممارسة ضغط اجتماعي ونفسي على الأعضاء لانخراطهم في الفعل لذلك تلعب المحفزات الخاصة دور الضابط، أنظر أولسن، مرجع سبق ذكره، ص:85.

ثم لابد من الإشارة إلى أن رواج فكرة تأسيس مركزية نقابية جديدة شكل رهانا مهما لمجموعة من الفاعلين الذين راهنوا على المنظمة الجديدة والتحقوا بها من داخل الاتحاد المغربي للشغل ، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار أنهم مقاولون سياسيون بما أنه يصعب إيجاد المصالح والمحفزات التي جعلتهم يلتحقون بالمنظمة الجديدة.[5]

إن هذه الخلاصات التي وصلت إليها تمت بفضل النموذج النظري الذي حاولت استعماله، فقد تطلب مني الاقتراب بشكل ملموس من حركة الفاعلين ومحاولة تتبع الفعل النزاعي منذ بدايته إلى نهايته ، ثم الاهتمام بدور الفاعلين وإعطاء أهمية للفرد في عملية تأسيس الفعل الجماعي خاصة قيادة المجموعات المتنازعة ، بحيث أن الكثير من محاولات البحث التي أشارت إلى النزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل لم تكن تهتم بدور الفاعلين، وهذا ما جعل هذه الدراسات تنظر إلى مظاهر النزاع من فوق دون الاقتراب منه.

إن نموذج أولسن بالفعل يقدم محاولة فريدة لفهم الواقع الحقيقي للفعل الجماعي، وكذلك يساعد على فهم مختلف الحالات والاحتمالات التي يمكن أن ينجح فيها الفعل أو لا ينجح رغم أني لم أتطرق إلى النموذج النظري بأكمله خاصة عندما يتم حساب العلاقة بين تكاليف الفعل الجماعي وما يمكن أن يحصل عليه الفاعل من فائدة جراء عملية تقسيم الخير العام المحصل عليه[6]، وهذا راجع إلى أن نموذج أولسن يتطلب ، لتطبيقه على حالة معينة ، وجود المعلومات الكافية التي تمكن من الذهاب بعيدا في التحليل و هذا ما توفرت عليه لكن بشكل نسبي .

---

[5] – مفهوم المقاول السياسي عند بالم، مرجع سبق ذكره.

[6] – أنظر محاولة أولسن، المرجع السابق الصفحات : 44 إلى 59.

أما بالنسبة لنظرية النزاع عند جوليان فروند أو بشكل نسبي عند كـــوزر فإنهـــا ساعدت على محاولة إعادة تركيب النزاع كما جرى ، حيث ساعدتني هذه النظرية في محاولة فهم العملية التي جرى بها النزاع، ثم كذلك التركيز على المراحل التي يمر منـــها النزاع سواء في بدايته أو أثناء المفاوضات أو في نهايته ، وقد كانت هذه النظرية مفيـــدة جدا خصوصا وأنها أوسع وأشمل من نظرية الفعل الجماعي.

ولن أنسى أيضا الإفادة التي قدمها كتاب درندوف [7] خصوصا فيمـــا يخـــص شروط تكوين مجموعة النزاع ، ثم كذلك مختلف المفاهيم الـــتي حـــاولت اســـتعمالها كمفهوم المصلحة الكامنة، ثم مفهوم المقاولة السياسية المقترح من طرف ريشارد بـــالم لتفسير بعض حالات الفعل الجماعي التي لا يستطيع نموذج أولسن تفسيرها [8].

هذه إذن بعض الإفادات التي حاولت استخلاصها من الجانب النظري كأســـاس تفسيري لفهم عملية النزاع والفعل الجماعيين، ويمكن ملاحظة ذلك علـــى مســـتوى البحث بكامله سواء خلال الإشارات النظرية أو من خلال الهوامش، ولكن لابد مـــن الإشارة إلى الاستفادة من بعض المقترحات الابستيمولوجية التي لم تظهر داخل البحـــث ولكنها أفادتني على المستوى الإجرائي سواء من خلال الملاحظـــــة أو مـــن خـــلال المقابلات أو طريقة التعامل مع المعلومات ، وأشير هنا إلى كتاب رايمون بـــودون "La place de désordre" ثم كتاب روجي دافال "La logique de l' action individuelle".

---

[7] - Voir DAHRENDOF, les classes et conflit de classes dans la société industrielle, Paris, la Haye Monton, 1972.

[8] - BALME (R), l'action collective rationnelle dans le paradigme D'OLSON, Année sociologique 1990, n° 40, Page 279 et 280.

إن القيمة التفسيرية لنموذج أولسن كانت مهمة ، خصوصا وأن هذا النمـــوذج لم يكن وحيدا بل كان معززا بنظرية التزاع مع مقترحات نظرية أخرى وهـــذا مـــا ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع.

أما على مستوى المشروع المستقبلي للبحث فإن عدم الذهاب بنموذج أولســن إلى الحد الأقصى في التحليل يجعلني أتطلع مستقبلا إلى ضرورة استكمال البحث الــذي بدأته في حالة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، آخذا بعين الاعتبـــار القيـــام بدراسة شاملة ومستفيضة للتزاع سواء داخل النقابات القطاعية الثمانية التي تأسســت بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أو من خلال الإحاطة بتفاعلات الـــتزاع داخـــل الاتحادات المحلية مع الاحتفاظ بنفس الإطار النظري.

هناك مقترح آخر لمشروع البحث ، وهو كذلك مرتبـــط بالوســـط العمـــالي والنقابي، فإن هذا الوسط يتميز بكثرة التزاعات والتوترات الاجتماعيـــة ســـواء الـــتي تحدث بين أرباب العمل والمجموعات النقابية أو التي تقع بين المجموعات النقابية نفســها وهذا ما جعلني أفكر في دراسة هذه التوترات والتزاعات مع الاحتفاظ طبعـــا بنفـــس الإطار النظري، وهذا الاقتراح راجع إلى الصعوبات التي واجهتني في الحصـــول علـــى المعلومات خصوصا وأن الموضوع شكل حرجا للكثير من الفاعلين الذين اعتذروا عـــن عدم تقديم المعلومات التي يتوفرون عليها وذلك لأسباب كثيرة .[9]

[9] – بعض الفاعلين كان يبرر ذلك بأن الشهادات التي يمكن أن يقدمها قد تمس شـــخصية بعـــض الفـــاعلين الذي توفوا والبعض الآخر كان يعتبر تقديم شهادته سيمس فاعلين لازالوا على قيد الحياة ! !

إن الأهم في هذا البحث هو تجريب النموذج النظري على حالة معينة على اعتبار أن علم السياسة لا يمكن أن يحدد إلا كعلم يحاول تطبيق وتجريب نماذج ونظريات من أجل فهم الواقع.

هذا ما حاولت أن أوضحه من خلال هذا البحث المتواضع عن طريق دراسة طريقة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

كرونولوجيا النزاع

1959 : الإرهاصات الأولى للخلاف بين مجموعة عمر بن جلون ومجموعة المحجوب بن الصديق بمناسبة المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد، حيث وقع خلاف حول تعيين الكاتب العام وأعضاء المكتب الوطني.

19 يونيو 1961 : بيان مشترك بين محمد بن عبد الرزاق واكديرة وزير الداخلية يعلن عن تأجيل إضراب الموظفين الذي أعلنت عنه الجامعة الوطنية للموظفين.

7 و8 أكتوبر 1961 : في المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد حيث وقع خلاف حول تزكية 101 من المؤتمرين وانتهى هذا الخلاف باتفاق بين المجموعتين وتم خلال المؤتمر الإعلان عن إضراب في قطاع البريد.

19 دجنبر 1961 : مفاوضات بين المحجوب والمكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد حول إلغاء الإضراب.

20 دجنبر 1961 : الإضراب في قطاع البريد يستمر يومين ونصف.

يناير 1962 : قيادة الاتحاد المغربي للشغل تعلن عن رفضها لتشكيل خلايا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية داخل الاتحاد المغربي للشغل وطالبت بمعاقبة الذين يخرقون مبدأ استقلالية النقابة وأدى ذلك إلى الاتفاق على عقد المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكذلك على وقف كل عمليات الاختراق.

ماي 1962 : عقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث اقتسمت مجموعة المحجوب ومجموعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقاعد المؤتمر مناصفة.

25 نونبر 1962 : الجامعة الوطنية للبريد تعين 8 مؤتمرين لحضور المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل، في حين رفضت مجموعة المحجوب هذا التعيين.

28 نونبر 1962 : مجموعة عمر بن جلون ترسل برقية إلى المحجوب بن الصديق ترفض من خلالها تعيين مندوبين من طرف مجموعة المحجوب وتطالب انتخاب مؤتمري البريد.

5 يناير 1963 : يمنع مندوبي الجامعة الوطنية للبريد مجموعة عمر بن جلون من حضور المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل، واتهام عمر بن جلون بقيادة مؤامرة لإفشال المؤتمر.

7 يناير 1963 : مجموعة المحجوب بن الصديق تعلن عن طرد قيادة الجامعة الوطنية للبريد.

12 يناير 1963 : رسالة توجه من مجموعة المحجوب إلى وزير البريد تعلن عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعين لجنة مؤقتة للتسيير والتنظيم تمثل موظفي ومستخدمي البريد.

2 أكتوبر 1963 : الأعضاء المطرودون من الاتحاد المغربي للشغل يتقدمون إلى لجنة النزاعات في الاتحاد.

5 أكتوبر 1963 : رجوع مجموعة عمر بن جلون إلى الاتحاد المغربي للشغل للتهيء لانتخابات اللجان الثنائية.

أكتوبر 1963 : عودة المحجوب بن الصديق من الخارج ويرفض تواجد مجموعة عمر بن جلون داخل الاتحاد المغربي للشغل إلا بعد حل الجامعة الوطنية للبريد.

نونبر 1963 : المجلس الوطني للجامعة الوطنية للبريد يعلن عن تأسيس الاتحاد المغربي لمستخدمي البريد كإطار قانوني للمشاركة في انتخابات اللجان الثنائية.

16 دجنبر 1963 : مشاركة مجموعة عمر بن جلون في انتخابات اللجان الثنائية وفوزها بأغلبية المقاعد.

1 ماي 1964 : رفضت مجموعة المحجوب مشاركة مجموعة عمر بن جلون في تظاهرات فاتح ماي.

23 و24 ماي 1964 : المؤتمر التأسيسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد (مجموعة عمر بن جلون).

12 ماي 1965 : مجموعة عمر بن جلون تدعو من خلال المجلس الوطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد مجموعة المحجوب بن الصديق إلى التفاوض لحل الخلافات بين المجموعتين.

يوليوز 1965 : مفاوضات بين مجموعة عمر بن جلون والمحجوب داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء.

في أكتوبر 1965 : لجان التنسيق الوطني لنقابي التعليم تحصل على 50% من مقاعد اللجان الثنائية.

21 و22 أكتوبر 1965 : اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد تفوض للمكتب الوطني صلاحيات التفاوض مع مجموعة المحجوب مع تحديد أساس التفاوض.

7 يناير 1966 : بدأت عملية التحضير لتأسيس نقابة مستقلة عن الجامعة الوطنية للتعليم.

20 فبراير 1966 : عقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتعليم (مجموعة عمر بن جلون).

6 يوليوز 1966 : انعقاد المؤتمر الأول العادي للنقابة الوطنية للتعليم.

18 و19 مارس 1967 : المؤتمر الوطني الثاني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

11 غشت 1967 : اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تعلن عن قرارات الوحدة وتكوين مكتب سياسي متكون من عبد الله إبراهيم، المحجوب بن الصديق، عبد الرحيم بوعبيد.

دجنبر 1967 : مفاوضات في قطاع البريد والتعليم بين مجموعة عمر بن جلون ومجموعة المحجوب بن الصديق لتحقيق المصالحة والوحدة بين المجموعتين، وتم توقيع بروتوكول اتفاق الوحدة في قطاع البريد.

مارس 1968 : توقف عملية انتخاب الفروع في الجامعة الوطنية للتعليم بعد تقدم مجموعة عمر بن جلون في مجموعة من الفروع.

26 و27 أكتوبر 1968 : انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للجامعة الوطنية للبريد حيث تم اقتسام المناصب بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون.

1972 : محاولات لاختراق مكتب الإنتاج ومكتب التوزيع بالجامعة الوطنية لعمال الطاقة.

21 دجنبر 1972 : النقابة الوطنية للتعليم تقوم بالتعبئة ضد الاتفاق الذي وقعته الجامعة الوطنية للتعليم في 20 دجنبر 1972 حول مطالب رجال التعليم مقابل التخلي عن الإضراب الذي أعلنت عنه.

30 يوليوز 1972 : مجموعة عبد الرحيم بوعبيد تعلن عن انشقاق داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتحدث قطيعة مع مجموعة المحجوب بن الصديق.

1973 : انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المغربي للشغل، حيث منع دخول مندوبين من مجموعة عمر بن جلون.

فبراير 1973 : فشل محاولة مجموعة عمر بن جلون إجراء المؤتمر الوطني السادس للجامعة الوطنية للبريد.

أكتوبر 1974 : مجموعة المحجوب بن الصديق تسيطر على الجامعة الوطنية للبريد.

ماي 1975 : عقد المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للسكك الحديدية وإقصاء مجموعة عمر بن جلون من التمثيل داخل الأجهزة الوطنية.

11 سبتمبر 1975 : النقابة الوطنية للتعليم تقوم بحملة حول موضوع التعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية.

4 يونيو 1976 : حصول مجموعة عمر بن جلون على 14 مقعدا من أصل 28 مقعدا في انتخابات اللجان الثنائية في خريبكة في قطاع الفوسفاط.

يوليوز 1976 : المناظرة البريدية الأولى نظمتها مجموعة عمر بن جلون وقررت القطيعة مع الاتحاد المغربي للشغل والإعداد لمؤتمر وطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

أكتوبر 1976 : مجموعة عمر بن جلون تقدم لائحة مستقلين في انتخابات المجلس الإداري للتعاضدية وكذلك مجلس الأعمال الاجتماعية واللجان الثنائية في المكتب الوطني للكهرباء.

5 و6 أكتوبر 1976 : تنازل 6 مرشحين من لائحة الترشيحات في انتخابات المكتب الوطني للكهرباء.

5 نونبر 1976 : فوز لائحة محمد بن عبد الرزاق في الانتخابات بالمكتب الوطني للكهرباء بعد إسقاط لائحة مجموعة المستقلين.

28 نونبر 1976 : تجمع عام لعمال الفوسفاط بخريبكة يتحول إلى مؤتمر تأسيسي للنقابة الوطنية لعمال الفوسفاط.

27 نونبر 1976 : مجموعة عمر بن جلون تطعن في نتائج الانتخابات الداخلية بالمكتب الوطني للكهرباء.

28 مارس 1977 : المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء تعلن عن إلغاء نتائج الانتخابات وتطالب بإعادتها من جديد.

29 أبريل 1977 : تقدمت مجموعة المحجوب بن الصديق بنقض الحكم الابتدائي بالمجلس الأعلى حيث استطاعت أن تبطل الحكم الابتدائي بخصوص انتخابات اللجان الثنائية بالمكتب الوطني للكهرباء.

7 و8 يناير 1978 : ينعقد المؤتمر الاستثنائي للجامعة الوطنية للبريد ويتم الإعلان عن تأسيس النقابة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية.

4 و5 مارس 1978 : انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للسكر والشاي ببني ملال.

24 يونيو 1978 : انعقد المؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية للتعليم حيث تخلت النقابة عن الفصل الذي يسمح بإمكانية الرجوع إلى الاتحاد المغربي للشغل.

1 يوليوز 1978 : انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للسككيين.

يوليوز 1978 : انعقد المؤتمر الأول العادي للنقابة الوطنية لمستخدمي الفوسفاط.

15 و16 يوليوز 1978 : عقدت ندوة بمقر النقابة الوطنية للتعليم ضمت مكاتب النقابات المستقلة التابعة لمجموعة عمر بن جلون.

غشت 1978 : بيان صادر عن الاتحاد المغربي للشغل يعلن عن طرد مجموعة عمر بن جلون التي أسست النقابة الوطنية للماء والكهرباء.

12 أكتوبر 1978 : تجمع بين النقابات الوطنية في قطاع البريد والتعليم والسكك.

14 و15 أكتوبر 1978 : المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز.

19 نونبر1978 : تجمع مشترك للنقابات الوطنية المستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل في إطار التحضير للمؤتمر التأسيسي للمركزية النقابية الجديدة.

25 و26 نونبر1978 : انعقاد المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

لائحة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر بالعربية :

الكتب :

1- الطيب بن بوعزة، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، ترجمة عبد الله رشد، مطبعة دار النشر المغربية، 1992.

2- عبد اللطيف المانوني-محمد عياد، الحركة العمالية بالمغرب صراعات وتحولات، دار توبقال 1992.

3- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998، بيروت، لبنان.

المقالات :

1- خالد عليوة، الحركة التصحيحية النقابية بين المقتضيات التحليلية والخصوصيات، مجلة المشروع، عدد 1.

2- لطيفة زمامة، النظام التعاضدي في الوظيفة العمومية، شؤون إدارية، عدد 2، 1983.

3- محمد الفلاح، اختصاصات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في مجال الترقية والاستيداع والخروج من العمل، مجلة المرشد التضامني لأسرة التعليم 1998/1999.

الوثائق والمنشورات الداخلية :

1- الاتحاد الاشتراكي، عدد 5 دجنبر 1998.

2- أعمال ندوة النقابات الوطنية المنعقد يومي 15 و16 يوليوز 1978، منشور بدون تاريخ إصدار.

3- التعاضدية العامة للتربية الوطنية، منشورات النقابة الوطنية للتعليم، مطبعة دار النشر المغربية.

4- الجامعة الوطنية للتعليم 20 سنة في خدمة التعليم وأسرة التعليم، منشورات الجامعة الوطنية للتعليم.

5- الديمقراطية العمالية، لسان حال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، 2 دجنبر 1978.

6- الطعن القضائي المقدم إلى المحكمة الابتدائية بتاريخ 22 نونبر 1976، الملف رقم 5837.

7- الطليعة، لسان حال الاتحاد المغربي للشغل، عدد 21 و1963/1/12.

8- القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

9- النشرة الداخلية للمكتب المحلي للرباط وسلا، الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، عدد2، شتنبر 1966.

10- النشرة الداخلية للجامعة الوطنية لعمال الطاقة، فاتح ماي 1992.

11- النشرة الداخلية للنقابة الوطنية للماء والكهرباء، يوليوز 1980.

12- النشرة داخلية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية واللجنة الإدارية الوطنية، غشت 1972.

13- بيان الجامعة الوطنية للطاقة، 17 غشت 1978.

14- تقرير تنظيمي مؤرخ بتاريخ 14 يناير 1987 موجه إلى اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من طرف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للماء والكهرباء.

15- صوت البريدي، نشرة داخلية للجامعة الوطنية للبريد، مارس 1963.

16- صوت البريدي، نشرة داخلية للجامعة الوطنية للبريد، عدد رقم 3، 1965.

17- صوت البريدي، نشرة داخلية للجامعة الوطنية للبريد، عدد رقم 1، 1966.

18- مرشد المعلم، نشرة داخلية تصدرها جمعية التضامن الجامعي المغربي، عدد 1970/1969.

19- مشروع التقرير المذهبي للمؤتمر التأسيسي للإطار النقابي الديمقراطي الموحد.

20- من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي 1959-1974 وثائق، دار النشر المغربية.

21- مطبوع : أشغال المؤتمر الوطني الرابع للنقابة الوطنية للتعليم، بدون تاريخ إصدار.

22- وثيقة : مشروع أرضية تقدم للمؤتمر الوطني الاستثنائي حول تجربتنا النقابية في قطاع البريد، المؤتمر الاستثنائي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، الدار البيضاء، 7-8 يناير 1970.

المراجع والمصادر بالفرنسية :

الكتب :

1-BOUDON (R), La place du désordre, édition 2, 1985, PUF.

2-COSER (L.A.), Les fonctions du conflit social, PUF, 1982.

3-CROSIER (M), FRIENDBERG ERAHRD, L'action et le systéme : les contraintes de l'action, collection seuil, 1977.

4-DAHRENDOF (R), Les classes et conflit de classes dans la société industrielles, Paris, La Haye Monton, 1972.

5-DAVAL (R), La logique de l'action individuelle, collection sociologique, 1981, PUF.

6-Dictionnaire de la sociologie, sous la direction de Boudon, Cherkaoui, Bernard, Lécuyer, Larousse, 1993.

7-DOISE (W), DESCHAMPS (J.C.), MUGNY (G), Psychologie sociale expérimentale, collection U. Armand colin, Paris, 1978.

8-FREUND (J) , La sociologie du conflit, la politique éclatée, PUF, 1983, édition 1.

9-GRAWITZ (M), Lexique des sciences sociales, édition 6, Dalloz 1974.

10-OLSON (M), La logique de l'action collective, PUF, 1978.

11-WATERBURY (J), Le commandeur des croyants, la monarchie et son élite, édition 1, Paris 1975, PUF.

المقالات :

1-BEN SEDDIQ (F), Le syndicalisme marocain entre lui–même et son environment, in Ariente moderno, nuowa serie, anno XV (LXXV) 4/1996.

2-Didier la peyronne : Mouvement sociaux et action politique, existe-t-il. Une théorie de la mobilisation des ressources ? in revue française de sociologie N° 16, année 1988.

3-FRIENDBERG (E), Les quatres dimenssions de de l'action organisée, revue Française de sociologie, N° 18, 1992.

4-RACHIK Hassan : Culte et conflit, in hespéris Tamuda, volume XXX, FACL1 1992.

الوثائق والمنشورات الداخلية :

1-La voix du postier 1965, Bulletin intérieur de la fédération national du personnel des PTT, édition spécial.

2-La voix du postier 1965, Bulletin intérieur de la fédération national du personnel des PTT, N° Août 1966.

* الضميـــــر*

أخي الكهربائي،

إن الضمير هو أغلى شيء في حياة الشخص ولا يمكن أن يباع أو يشترى وهـــو كتر يميز بين الأشخاص في المجتمع.

وإذا كان الجهاز البرصوي قد حاول شراء ضميرك بدراجة نارية أو بمترل فـــأنت أدرى الناس بأن هذه المحاولات اليائسة لا يمكنها أن تجعلك من بين أولائـــك المتـــاجرين والسماسرة بضمائر العمال.

فالدراجة النارية تشتريها بعرق جبينك ولا يتكرم أحد بها عليك، كل ما هنـــاك هو أن مشتري الضمائر، ضنا منهم أن عمال الكهرباء بلداء، يبيعون القرد ويضحكـــون على من يشتريه فالدراجة النارية لا يوفروها لك بالمجان بل يبيعوها بأثمان تفـــوق أثمـــان السوق بعد أن اشتروها بثمن الجملة وهذا يعني أن للتاجر ربحا مضمونا وتكون وســـيلة لضمان أصوات وانخراطات في صفوف نقابتهم فيحاولون أن يضغطوا على مـــن يريـــد دراجة نارية أن يكون منخرطا ب ا.م.ش. أليست هذه الأعمال دنيئة ولا تتجاوب مـــع الأخلاق الحميدة والسلوك الحسن؟

أما المنازل فهي كذلك نوع من أنواع الضغط والتذليل، وأنت تعلـــم أن الأثمـــان المعروضة تتناقض مع روح مبادئ صندوق الشؤون الاجتماعية التي تحرم الربـــح علـــى حساب العمال.

فخذ دراجة نارية أو كافح من أجل اقتناء مترل، لكي لا تجعل ضمـــيرك ينقـــاد للتعفن والإجرام ودافع عن كرامتك ومستقبلك وحقـــك في الوجـــود، في الترقيـــة في الاستفادة من مكتسباتك الاجتماعية.

الحق يؤخذ ولا يعطى.

** نشرة داخلية للنقابة الوطنية للماء والكهرباء، يوليوز 1980، ص : 29-30.

NOM :

PRENOM :

MATRICULE :

A

Monsieur le Directeur Général
de l'Office National de l'Electricité
65, Rue Uthmane Bnou Affane
Casablanca-01

OBJET : Retenue CAS - SOLIDARITE

REF :

Monsieur le Directeur Général,

J'ai l'honneur de vous demander, de bien vouloir donner vos instructions au **Bureau Central de paie** de ne plus procéder à la retenue de la **Cotisation Syndicale** dénommée **CAS-SOLIDARITE** dont le montant est fixée à **50 DH (Cinquante Dirhams).**

Je porte à votre connaissance que je me reserve le Droit de verser directement et personnellement cette cotisation à la Centrale Syndicale que je choisirai librement.

Tout en vous remerciant d'avance, veuillez agréer, Monsieur le Directeur Général, l'expression de ma haute considération.

Le :

Signé :

نموذج الرسالة التي وجهتها [illegible] المنضوية تحت لواء
النقابة الوطنية للماء والكهرباء تطالب فيها المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء
بإلغاء الاقتطاع المعروف ب CAS

CAMARADE ELECTRICIEN

Il nous est agréable et même indispensable de t'informer que tes camarades de travail ont déposé à la Direction de notre Office une liste de candidats libres aux élections de Novembre 1976 conformément au réglement en vigueur.

Après une longue discussion avec le Directeur Administratif assisté des responsables juridiques et après délibération notre liste s'est avérée réglementaire. Celui-ci en accuse réception contre un récépissé de dépôt daté et signé le 5.10.1976.

Comme tu as pu le constater le 6.Octobre une seule liste a été diffusée .

Le 8 Octobre, la décision nº 8-1976 précise la composition des bureaux de vote et de la commission de dépouillement sans considérer ni tenir compte de notre liste légitime.

Soucieux du sort de la liste des candidats libres, un comité a été chargé de savoir le pourquoi de la non diffusion de celle-ci.

La Direction a prétendu que le non affichage de notre liste est motivé par un désistement. Or le réglement (titre I article 3) précise qu'aucune liste ne peut être modifiée après la date limite de dépôt, soit le 5.10;76 à 18h00.

Le 17.10.1976 nous avons concrétisé à la Direction par une lettre pétitionnée notre maintien de candidature.

Camarade, nous te demandons de rester vigilant pour sauver l'intérêt commun car il est de ton devoir de veiller au bon déroulement des élections au sein de l'Office auquel chacun de nous a consacré une grande partie de sa vie en accomplissant sa tache avec courage et dévouement.

Le but commun nous a incité à entreprendre ce travail afin d'amener tous les électriciens à s'exprimer librement et de bien choisir leurs représentants dignes de confiance, dans l'espoir d'un avenir aboutissant à une collaboration positive des représentants du personnel d'une part et ceux de la Direction d'autre part.

Camarade il faut sauver la légitimité des élections par un vote démocratique au sein de notre Office, car l'ancien système d'héritage est révolu.

LES CANDIDATS LIBRES

Casablanca, le-5- octobre 1976

/-)

Monsieur le Directeur de
l'Office National de
L'Eléctricité

Objet : Elections des Délégués de Personnel

Monsieur le Directeur,

Conformément à la décision n° 4/1976, classification 123 du 3 Août 1976, nous avons l'honneur de vous présenter ci-joint la liste des candidats libres appuyée des demandes individuelles pour les éléctions du mois de Novembre 1976.

Nous vous proposons les candidats suivants :

- Pour la Commission Supérieure

a) COLLEGE A

MR. TARHOUNY Mustapha Mle 63898 W - MR. ABOULFATH Maâti Mle 63083Q
MR. EL JAZOULI Mohamed Mle 66330 A - MR. ELHACHIMI Kébir Mle 90387V

b) COLLEGE B

MR. ATIYA Abdelwahed Mle 66159B - MR. ARARA Mohamed Mle 66756H
MR. MOUSTAKIR Mohamed Mle 67171Y - MR. BELOUGMIRI Mohamed 64479A
MR. RAGUAI Abdeljalil Mle 67216V - MR. ABKARI EL Haucine 67729F

- Pour la Commission Principale

a) COLLEGE C

MR. BAAKIL Omar Mle 66468H - MR AGOURRAM Mimoun Mle 64658M
MR. BOUTASKIOUINE Mohamed Mle 65637Z - MR SADDIKI Ahmed Mle 66992P
MR. BIA Mohamed Mle 66891J - MR EL MELHA Jilali Mle 67248M
MR. BAABY Ahmed Mle 64312S - MR ERRAIBOUA Mohamed Mle 64513L

b) COLLEGE D

*MR. AYOUB Mohamed Mle 66181J - MR BOURZGUI Mohamed Mle 64450H
MR. KADIR Mohamed Mle 66530T - MR RISKI Ahmed Mle 67472W
MR. BERHILI ALI Mle 67078E - MR BOUKHAITA Salah Mle 66533J
MR. BELKHAIR Mohamed Mle 65735T - MR BOUKHALKHEL MoH. Mle 66803S
MR. TAYAA AHMED Mle 65939Y - MR YASSINE Abderhaman 67728E

لائحة المستقلين التي تقدمت بها مجموعة عمر بنجلون للانتخابات المندوبين
لسنة 1976 بالمكتب الوطني للكهرباء

Ils ont vu leur tentative se briser contre le haut degré de maturité des électriciens et leur attachement à leur unité au sein de leur Centrale l'Union Marocaine du Travail.

Ainsi, et à l'appel du Bureau Syndical la réaction de la base ne s'est pas fait attendre et des réunions ont été tenues, des lettres et télégrammes dénonçant les criminels coupables d'atteinte à l'unité syndicale, ont afflué à notre Fédération. Et les quelques égarés qu'ils ont prétendu être des leur, ont été les premiers à opposer un cinglant démenti aux allégations des comploteurs contre l'unité de la classe ouvrière et à réaffirmer leur attachement à l'unité syndicale au sein de l'U.M.T.

Devant cet acte de trahison, la section syndicale de l'oriental sur proposition du conseil syndical a décidé l'exclusion des scissionnistes dont les noms suivent :

OUJDA

- BOURAS El Ouassini — 65 123 N
- TOUIL Mohamed — 90 049 D

JERRADA

- KADAOUI Mohamed — 67 462 U
- FAGROUD El Hassane — 67 722 Y
- MARRAKCHI Abdelaâziz — 67 010 W

Ces individus sans vergogue, rebus de la classe ouvrière, cette pègre est désormais rejetée par les travailleurs.

Le Bureau Syndical Régional d'Oujda appelle tous les militants à démasquer les diviseurs.

Nous sommes conscients que les travailleurs convaincus de la justesse des options et objectifs de notre Fédération sauront déjouer toutes les manoeuvres visant à diviser leurs rangs.

Le Bureau Syndical Régional d'Oujda

…ÉRATION NATIONALE DE L'ECLAIRAGE
ET DES FORCES MOTRICES
"U.M.T."

Oujda , le 17 Août 1978

COMMUNIQUE

Le groupuscule d'apprentis diviseurs des rangs des travailleurs, qui avait essuyé des échecs dans ses tentatives, lors des élections des représentants du personnel en 1976, et celles des conseils des organismes sociaux en Avril 1978, sous l'étiquette de "Candidats libres", vient d'enregistrer un nouvel échec en annonçant la tenue d'une réunion pour constituer une soi-disant "Fédération de l'Eau et de l'Electricité".

C'est la tenue de cette réunion qui a fait tomber le masque qui jusqu'ici a permis aux mystificateurs de se montrer sous un autre visage, au sein des électriciens.

Cet acte criminel dirigé contre l'unité des électriciens a été ourdi avec la complicité et le patronage d'un parti politique se réclamant du socialisme et mettant sa presse et ses locaux aux services d'une poignée de mercenaires recrutés pour les circonstances.

Une fois encore la démagogie habituelle, le mensonge, les insultes, l'usurpation des noms du personnel et la falsification ont été employés à des fins inavouables à savoir la division des travailleurs.

Nous nous sommes habitués à voir éclore et foisonner une multitude d'organisations syndicales fantôches qui ne vivent que l'espace des campagnes électorales et des remaniements ministériels.

Ce groupuscule est, en fait constitué de marionnettes à la solde d'ennemis de la classe ouvrière. Ils sont manipulés par les spéculateurs immobiliers, par une poignée de médecins et de pharmaciens aveuglés par le profit qui voient nos acquis en matières de logements, polycliniques, pharmacies et centres d'estivage etc... comme autant de dangers les menaçant dans leurs privilèges et intérêts sordides. Ils craignent que cet exemple ne fasse tâche d'huile en s'étendant aux autres secteurs d'activités.

Mais loin de réussir, ils ont eu une fois de plus essuyé un échec en se heurtant au haut degré de maturité, de cohésion et d'unité, des électriciens, sous la conduite éclairée de leur Fédération.

./.

[illegible]

MUTUELLE GENERALE DES FONCTIONNAIRES

Dans notre avajt dernier numéro nous avions informé les camarades que l'Assemblée générale annuelle de la Mutuelle des Fonctionnaires s'était tenue à Rabat le 28 Juin 1965.

La délégation représentant la Mutuelle des P.T.T était composée comme suit :

MM. Boutami , M'hammedi, Haddaoui, Boushaba, Ouasfi, Ben Amra, Benyahia, Doukkali.

Après lecture des rapports moral et financier par le Directeur de la Caisse M. Chafik. Ceux-ci sont adoptés à l'unanimité. L'Assemblée aborde les questions diverses.

1°) Adhésion obligatoire des Fonctionnaires titulaires sera appliquée à compter du 1er Janvier 1966. La délégation postière insiste sur l'extension de cette mesure aux agents non titulaires.

2°) Prise en charge de 3 jourd d'hospitalisation en plus du forfait cette importante question est acceptée et prendra effet à compter du 1er Janvier 1966.

3°) Arabisation des imprimés. Ce sera au fur et à mesure de l'épuisement des imprimés.

4°) Relèvement du salaire des employés des Mutuelles et de la Caisse. Une Commission est créée à cet effet. Les postiers y seront représentés par M. Boutami.

5°) Relèvement des tarifs des cures à l'intérieur du Maroc.

6°) Relèvement des tarifs de verres correcteurs à compter du 1/1/66

- قرار متخذ من طرف تعاضدية البريديين يؤكد على إجبارية الانخراط في التعاضدية بعد أن كان الانخراط اختياريا !

FEDERATION NATIONALE DE L'ECLAIRAGE
ET DES FORCES MOTRICES
"U.M.T."

Casablanca, le

COMMUNIQUE

Le groupuscule d'apprentis diviseurs des rangs des travailleurs, qui avait essuyé des échecs dans ses tentatives, lors des élections des représentants du personnel en 1976, et celles des conseils des organismes sociaux en Avril 1978, sous l'étiquette de "Candidats libres", vient d'enregistrer un nouvel échec en annonçant la tenue d'une réunion pour constituer une soi-disant "Fédération de l'Eau et de l'Electricité".

C'est la tenue de cette réunion qui a fait tomber le masque qui, jusqu'ici a permis aux mystificateurs de se montrer sous un autre visage, au sein des électriciens.

Cet acte criminel dirigé contre l'unité des électriciens a été ourdi avec la complicité et le patronage d'un parti politique se réclamant du socialisme et mettant sa presse et ses locaux aux services d'une poignée de mercenaires recrutés pour les circonstances.

Une fois encore la démagogie habituelle, le mensonge, les insultes, l'usurpation des noms du personnel et la falcification ont été employés à des fins inavouables à savoir la division des travailleurs.

Nous nous sommes habitués à voir éclore et foisonner une multitude d'organisations syndicales fantôches qui ne vivent que l'espace des campagnes électorales et des remaniements ministériels.

Ce groupuscule est, en fait constitué de marionnettes à la solde d'ennemis de la classe ouvrière. Ils sont manipulés par les spécutateurs immobiliers, par une poignée de médecins et de pharmaciens aveuglés par le profit qui voient nos acquis en matières de logements, polycliniques pharmacies et centres d'estivage etc... comme autant de dangers les menaçant dans leurs privilèges et intérêts sordides. Ils craignent que cet exemple ne fasse tâche d'huile en s'étendant aux autres secteurs d'activités.

Mais loin de réussir, ils ont eu une fois de plus essuyé un échec en se heurtant au haut degré de maturité, de cohésion et d'unité, des électriciens, sous la conduite éclairée de leur Fédération.

./. بيان من الجامعة يعلن عن طرد بعض عناصر مجموعة عمر بن
جلون من الجامعة الوطنية للطاقة بالدار البيضاء.

Ils ont vu leur tentative se briser contre le haut degré de maturité des électriciens et leur attachement à leur unité au sein de leur Centrale l'Union Marocaine du Travail.

Ainsi, et à l'appel du Bureau Syndical la réaction de la base ne s'est pas fait attendre et des réunions ont été tenues, des lettres et télégrammes dénonçant les criminels coupables d'atteinte à l'unité syndicale, ont afflué à notre Fédération. Et les quelques égarés qu'ils ont prétendu être des leur, ont été les premiers à opposer un cinglant démenti aux allégations des comploteurs contre l'unité de la classe ouvrière et à réaffirmer leur attachement à l'unité syndicale au sein de l'U.M.T.

Devant cet acte de trahison, la section syndicale de Casablanca sur proposition du conseil syndical a décidé l'exclusion des scissionnistes dont les noms suivent :

- TARHOUNY Mustapha 63 898 W
- EL JAZOULI Mohamed 66 330 A
- BOUTASKIOUINE Mohamed 65 637 Z
- ABOULFATH Mafti 63 083 Q
- RAKI El Idrissi Mohamed 64 262 G
- BAAKIL Omar 66 468 H
- DEHLI Abdelkader 65 338 D
- EL AJJIHI Lhoucine 64 718 H
- ALAOUI Moayad 64 714 V

Ces individus sans vergogue, rebûs de la classe ouvrière, cette pègre est désormais rejetée par les travailleurs.

Le Bureau Syndical de Casablanca appelle tous les militants à démasquer les diviseurs.

Nous sommes conscients que les travailleurs convaincus de la justesse des options et objectifs de notre Fédération sauront déjouer toutes les manoeuvres visant à diviser leurs rangs.

Le Bureau Syndical de Casablanca

الفهـــرس